AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

مُشير الفرا "للهدف": حملة التضامن ستستمرُّ في استقطاب المتضامنين، وكشف جرائم "إسرائيل"، ودعم الفلسطينيّين.

# سوريا... وقانون قيصر الظالم

# في العلاقة...

## تقطيعُ الزمن الفلسطينيّ المقاوم

الهدف - فلسطين - العدد 47 (1521) - آذار / مارس 2023

ولن نرضى بغير الطريق المستضيء بالدم

# طريقاً للحرية والاستقلال

الذكرى السابعة على اغتيال الرفيق عمر النايف

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
POPULAR FRONT FOR THE LIBERATION OF PALESTINE
دائرة الإعلام المركزي

# الافتتاحية

## في العقبة.. تقطيعُ الزمن الفلسطيني المقاوم

## كل الحقيقة للجماهير

في مبتدأ الكلام؛ يتبادرُ إلى الذهن مجموعةٌ من الأسئلة الرئيسيّة: كيف يتجرّأُ فلسطينيٌّ على دم الفلسطيني، ويوغل به إيذاءً أكثرَ من عدّوه؟ وكيف لفلسطينيٍّ أن يستمرئ الخديعة على الفلسطيني وتغدو «أسطوانته المشروخة» منذ ما يزيد عن ثلاثين عامًا تتغنى بسلام الاستسلام؟ ولماذا يتغير العدو باستمرار ويكشف عن وجهه الإرهابي الفاشي الحقيقي بكل سفور ودون رتوش؛ في المقابل يتغيّر فلسطينيو السلام ليصبحوا أكثر طواعية للدور الحقيقي المناطُ بهم؟

هنا علينا أن نضع ما سُميَّ بقمة العقبة في نصابها الصحيح؛ فهي بنتائجها المعلّنة أبعد من التأكيد على الدور الأمني؛ عندما تذهب للتأكيد على الالتزام بالاتفاقات الموقّعة كافة؛ ليوضع هذا الالتزام في مواجهة أعلى هيئات تمثيليّة وتشريعيّة وتنفيذيّة للشعب الفلسطيني؛ المجلسين الوطني والمركزي واللجنة التنفيذيّة التي طالبت بإنهاء تعاقد أوسلو، وإلغاء الاعتراف بإسرائيل؛ وصولاً للتحلّل الكامل من الاتفاقات السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة المبرمة مع العدوّ الصهيوني، حيث يغدو الهدف الرئيسي استمرارَ مفاعيل هذه الاتفاقيات وتفاصيلها؛ تعمل «بشكل طبيعيّ» من قبل الطرف الفلسطيني المُتنفذ والمستسلم لشروط الأعداء وإملاءاته كافة؛ منً: أمريكان وصهاينة ورجعية عربية، وفي قلب هذه المفاعيل والتفاصيل؛ الدور الوظيفي الأمني، الذي يعدّ مركز كل الاتفاقيات المذكورة وجوهرها، وهنا أيضًا تحضر خطة المنسق الأمني الأمريكي بين السلطة والعدو الجنرال مايك فينزل؛ التي تهدفُ إلى استمرار وضع الفلسطيني في مواجهة أخيه الفلسطيني؛ بهدف وأد المقاومة الفلسطينية المتصاعدة في مختلف قرى ومخيمات ومدن الضفة الفلسطينية، أي سيبدأ الجندي الفلسطيني من حيث فشل الجندي الصهيوني، بما يعيد للأذهان استمرار مهمة الجنرال الأمريكي «كيث دايتون»، التي هدفت إلى خلق فلسطينيٍّ جديد بمقاييس التسوية ومهمّاتها، ما قبل الصراع والاقتتال ومن ثمّ الانقسام الفلسطيني عام 2007؛ بمعنى أن الهدف الرئيسي للعدو هو نقل المواجهة؛ لتصبح بين الفلسطيني والفلسطيني، أي تجديد مفاعيل الاقتتال والصراع الفلسطيني في الضفة... وعليه؛ تتوضح الأدوار أكثر، وتسقط الأقنعة عن الوجوه كاملة، وتكبر التحديات وتتحدّد المسؤوليّات أكثر.

في حالة كهذه؛ لا يجوز المجاملة على حساب القضية والحقوق الوطنية أو القيام بتمويه الدور والوظيفة الفعلية للسلطة؛ فالحصيلة الكارثيّة التي لحقت بجوهر قضيّتنا ببعدها الوطني التحرّري من جهة، وتسعير حدة الاحتقانات والتناقضات والانقسامات على الصعيد الشعبي - الجماهيري من جهة أخرى؛ كاف لأن يضعنا أمام الحقائق التي لا يمكن أن تغطيها أوهام الفريق المُتنفذ فلسطينيًا؛ خاصة وأن القانون الناظم في حالتنا الفلسطينية واضحٌ تمامًا لمن يريد؛ سواءً في إدارة الصراع الوطني أو الاجتماعي الديمقراطي، لكن المنهج الرسمي للفريق المُتنفذ القائم في الممارسة؛ كان الأكثر وضوحًا وقسوةً في نتائجه المحقّقة، حيث نجد مقدّماته كما آثاره تفوح من كلّ ظاهرة ماثلة أمامنا، مما يوجب الوقوف أمام حالة استمرار تقطيع الزمن الفلسطيني المقاوم لأهداف المشروع الصهيوني التصفوية ومخططاته، الذي لم يسلّم أو يستسلم شعبنا لها في أحلك الظروف؛ بل صعّد من أشكال مقاومته وأساليبها وتشكيلاتها، التي أعطت جوابها على «قمة» العقبة؛ بعملية حوارة البطولية.

إنّ العبرة دائمًا في المسؤوليّة والكُلفة المرتبطتين بواقع أطراف الحركة السياسيّة النقيضة؛ لمشروع التسوية والاستسلام ونهجهما، التي تُقرّر شكل الأداء الوطني ومستواه، وكون البعد الوطني هو الأساس في كل ما ننطلق به في قراءة الواقع الفلسطيني، الذي ابتسرت فيه الثورة إلى الفوضى، والتغيير إلى التدمير، والوحدة إلى التفريق، والشراكة إلى الهيمنة، ، والعقل إلى التغييب، والعلم إلى التجهيل، والتقريب إلى الإقصاء، والاختلاف إلى الإلغاء، والسلطة إلى التسلّط... حيث هنا بالضبط تتوضّح الحدود الفاصلة بين المسؤولية والكلفة المترتّبة أيضًا.

من دون رغبة في بثّ تفاؤل كاذب لناحية إمكانيّة الارتقاء بالأداء الراهن أو تجاوز الواقع السلبي المُستشري، فإنّ الحقيقة الموضوعيّة التي يجب أن لا تغيب عن البال هي دلالات المقاومة والممانعة التي يمارسها ويظهرها شعبنا الفلسطيني؛ مقاومة وممانعة نجحت على الأقل، في منع العدو من تحقيق كامل أهدافه، وتدلّ هذه فيما تدل على طاقة اجتماعيّة كامنة ومتجدّدة حفظت لشعبنا الفلسطيني؛ وجوده ودوره، وكانت الوقود الذي أعطى، وما زال، الحيّاة للأدواتً السياسية المطلوب منها أن تملأ المساحة المتاحة؛ حفظًا للطاقات الكامنة وغيرها الفاعلة، حيث يبرز دور البديل الوطني الشعبي الديمقراطي أو الكتلة التاريخيّة؛ لمواجهة وتجاوز حالة النزف المستمرّة وطنيًا ومجتمعيًا■

# في هذا العدد

الافتتاحية: في العقبة.. تقطيع الزمن الفلسطيني المقاوم.....3

## شؤون فلسطينية..

مقابلة مع مشير الفرا: أجراها وسام الفقعاوي.....6
كمال ساكري: جورج حبش المثقف المشتبك.....10
تيسير محيسن: المجتمع المدني في عالم متغير.....12
عصام حجاوي: وحدة وطنية أم تعايش وطني؟.....14
خاص الهدف: المقاومة والتحرير: حسين قراقع.....15
نواف الزرو: من موسوعة الكفاح والنضال الفلسطيني.....16
إلهام الحكيم: الحرية للماجدات القابعات خلف الأسوار.....18

## شؤون عربية..

وليد عبد الرحيم: متلازمة التطبيع وحمى الكراهية.....20
زاهر بن حارث المحروقي: سوريا وقانون قيصر الظالم.....22
عابد الزريعي: الصراع الجزائري المغربي.....24

## شؤون العدو..

عرفات الحاج: معركة الضفة: من يحرس الأوهام؟.....26
حسن شاهين: حول الدور الوظيفي للسلطة الفلسطينية.....28
حاتم استانبولي: الصهيونية أيديولوجية قادة رأس المال الغربي.....30
أكرم عطا الله: إسرائيل الجديدة.....32
طلال عوكل: في الهدف- إسرائيل إلى الهاوية!.....33
سامي الشيخ محمد: العنصرية والإرهاب في المعتقد الصهيوني.....36

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد مصطفى جابر

المدقق اللغوي
أيوب جمال الشنباري

يسمح بالنقل وإعادة النشر
بشرط الإشارة إلى المصدر .

**عناوين بوابة الهدف**
غزة- بجوار مستشفى الشفاء-
نهاية شارع الثورة
الهاتف
**082836472**
البريد الإلكتروني
info@hadfnews.ps

تصدر عن دائرة الإعلام المركزي
في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

AL-HADAF
الهدف

الهدف – فلسطين العدد 47 (1521) آذار / مارس 2023

الأغلفة
جيفارا عبد القادر

المقالات المنشورة لا تتطابق مع وجهة نظر الهدف بالضرورة

## كلـــــمة

أثناءَ إنتاج هذا العدد الجديد من الهدف، حدثت في فلسطينَ المحتلّة تطوّراتٌ تحمل طابعين متناقضين، فهي من جانب تطوّراتَ كارثيّة تعكسُ مدى الجنوح الإرهابيّ القاتل للحكومة الصهيونيّة والمَستوطنين، في اعتداءات وحشيّة، وتشريعيّة، وميدانيّة على الشعب الفلسطيني؛ زعم الجيش الصهيوني أنّه فشل في السيطرة عليها، في حين نعلم يقينًا تواطؤ كامل المؤسّسة الصهيونيّة؛ السياسيّة والأمنيّة والعسكريّة في الجريمة، كما ينضمّ لهذا الجانب الكارثيّ تغوّل القيادة الرسميّة لمنظّمة التحرير والسلطة الفلسطينية في الخضوع للعدو، ومواصلة تقديم التنازلات، التي حوّلت هذه الجهات من جهات عاجزة إلى متواطئةٍ وشريكةٍ مع العدوّ في جرائمه.

من جانب آخر؛ هي تطوّراتٌ تعطي بشارة أملٍ، حيث يتم تصعيد الاشتباك مع العدو في كل جانب، وتظهر آثار هذا في اضطراب العدو وعجزه الفعلي عن السيطرة، وإثبات غياب أيّ رؤية لديه؛ لمعالجة الوضع المتفجّر؛ وهذا يتطلب منا مزيدًا من حطب الثورة على نار الفشل الصهيوني.

في هذه الكلمات وداخل العدد، تحيةٌ لشهداء نابلس، ومن خلالهم جميع شهداء شعبنا، ونحيّي أيضًا الرفيقين الشهيدين المشتبكين عمر النايف ومعتز وشحة، والشهيد البطل باسل الأعرج في ذكرى استشهادهم المتقاربة.. فتحيّةٌ لذكراهم الشريفة.

في هذا العدد، الذي أسهم فيه كتّابٌ فلسطينيون وعرب، تغطياتٌ مستدامةٌ للواقع الفلسطيني، والعربي والدولي، مع نظرةٍ في العمق للوضع الصهيوني، إضافة إلى ملفٍ ثقافيٍّ معتاد ■

## شؤون دولية..

محمد أبو شريفة: سيناريو أصفهان ..... 38
محمد صوان: أوربا-تحديات داخلية وفوضى عالم متغير ..... 40
رضي الموسوي: السنة الثانية من الحرب الروسية مع الناتو..... 42
طارق أبو بسام: الحرب في أوكرانيا بعد عام حصاد وتوقعات..... 44
عليان عليان: إيران في مواجهة التصعيد..... 46
علي بو طوالة: الصراع الصيني-الأمريكي ..... 48

## الهدف الثقافي..

الافتتاحية: عن راهنية البيان الأحمر..... ..... 51
محمد صالح التومي: حول الحرب..... ... 52
تغريد بو مرعي: عن فيلم «الرجل الذي باع ظهره»..... ... 56
نهلة راحيل: «الطنطورية» ذاكرة السردية الفلسطينية..... 57

# مشير الفرا

## رئيس حركة التضامن في شيفيلد ببريطانيا «للهدف»:

# حملة التضامن ستستمرُّ في استقطاب المتضامنين، وكشف جرائم «إسرائيل»، ودعم الفلسطينيّين

أجرى المقابلة: د. وسام الفقعاوي. رئيس تحرير (الهدف)

حوار

**كاتبٌ وناشطٌ فلسطينيّ، من مواليد مدينة خان يونس، تخرّج في جامعة المنصورة بجمهوريّة مصر العربيّة؛ حاملًا بكالوريوس الهندسة المدنيّة والماجستير من جامعة ويلز ببريطانيا؛ يعيش في بريطانيا منذ ثلاثة وثلاثين عامًا. رئيس حملة التضامن مع الشعب الفلسطيني في شيفيلد شمال إنجلترا. مخرج أفلام قصيرة عن الجرائم الصهيونيّة؛ آخرها عن استهداف الصحافيين، والتطهير العرقي لقرية العراقيب بالنقب.**

*** هل لك أن تضعنا في بدايات حركة التضامن على صعيد مدينة شيفيلد وبريطانيا عمومًا؟ وما أهم الأساليب التي تمّ استخدامها في تحشيد المتضامنين مع الشعب الفلسطينيّ وقضيّته؟**

** من المهمّ الإشارة بدايةً إلى أنّ اليسار البريطاني مخدوعٌ بشكل كبير جدًّا بالفكرة الصهيونيّة، أو وبالفكرة الاشتراكية العماليّة الصّهيونية؛ لأنّ هذا آخر دعم الشعب الفلسطيني في بريطانيا وأوروبا عمومًا، حيث كان اليسار أسيرًا لفكرة دولة «إسرائيل» التي ولدت عام 1948م، وأنّها هي الفكرة الاشتراكيّة الجميلة، والكيبوتسات تمثّل التعاونيات الاشتراكية التي نحلم بها في بلادنا؛ كذبٌ تاريخيّ مرّر عليهم، وللأسف صدّقوه، من هذا المنطلق عدّوا «إسرائيل» تقوم على فكر تقدّميٍّ اشتراكي، في حين لم تكنْ سوى مجموعة صغيرةً من اليسار تدرك الصورة الحقيقية، مثلا اليسار معظمه لم يعرف أنّ «إسرائيل» بنيت على أنقاض قرى فلسطينية، والكيبوتسات التي يفتخر بها، سرقت من أيدي أصحابها من الفلاحين الفلسطينيين، لذلك كما قلتُ سابقًا؛ تأخّر التضامن للشعب الفلسطيني.

وهنا جديرٌ أن أذكر مثال الصديق الرفيق الذي غادر دنيانا راي ديڤز، الذي تم اعتقاله ثم ترحيله في إحدى مظاهرات بلعين وهو يلقى الحجارة على جيش الاحتلال «الإسرائيلي»، «راي» كان يمشي في شوارع لندن في الستينات رافعًا علم «إسرائيل»، وكان من الداعمين المتطرّفين لها في بريطانيا، لكن من شدّة الصدمة التي تعرّض لها حول حقيقة «إسرائيل» دولة احتلال وفصل عنصريّ؛ انتقل إلى التطرّف في حبّ الفلسطينيين، وكان عضو مجلس مدينة في منطقة چلامورچان - ويلز.

في نهاية الستينات حاولت مجموعةٌ صغيرةٌ جدًّا لا تتخطى 4 أشخاص إنشاء حملة التضامن الأولى، لكن بسبب الظروف

التي تمَّ ذكرها، والتأييد المطلق لـ «إسرائيل»، لم تنجح خطواتها في الوصول إلى الشارع البريطاني.

أوّل منعطف تاريخيّ في حركة التضامن؛ كان الغزو «الإسرائيلي» للبنان عامَ 1982م، وذلك غيّر نمطيّة «إسرائيل» وصورتها عند الكثير من اليساريين الأوروبيين، حيث أصبحت صورة «إسرائيل» هي التي تغزو وتقتل وتفجر القنابل الفسفورية، وبدأ نمط الجو العام في أوساط اليسار يختلف، وفي تلك الفترة بدأت بمحاولات أخرى لإنشاء حملة للتضامن مع الشعب الفلسطيني، لكن هذه المحاولة لم تنجح كثيرًا إلى أنّ جاءت الانتفاضة الشعبيّة عام 1987م - وأتحاشى هنا نعتها بالانتفاضة الأولى كما درجت العادة عند الكثيرين كون نضال وانتفاضات وثورات الشعب الفلسطيني بدأت منذ اللحظات الأولى لبدء المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، وفي هذا السياق تأتي انتفاضات 1929 - 1936م وغيرها - وهذا أدى إلى تأثير كبير في اليساريين البريطانيين بالذات، وفي الفترة التي تلت سنة 1993م، أي «اتفاقية أوسلو» بين «إسرائيل» وإنشاء السلطة الفلسطينية، مررنا بتراجع وظروف صعبة جدًا كون المعظم عدّ أن القضية تمَّ حلّها، وكان لاقتحام شارون للمسجد الأقصى عام 2000م، واندلاع الانتفاضة الفلسطينيّة مجدّدًا، تأثير كبير على حركة التضامن وانطلاق نشاطها بشكل أكبر وأسع واستقطبت أعداد متزايدة، في وقت كنا بدأنا فعالياتنا وأنشطتنا بسبعة أو ثمانية أشخاص فقط، أوائل تسعينات القرن المنصرم، حيث تدرجت المشاركة من عشرات إلى مئات فآلاف.

كان لعدوان (الحروب) الاحتلال الصهيوني على قطاع غزة سنوات 2008 - 2009م و2012 و2014 و2021، نقطة محورية كبيرة في توسع حملة التضامن، حيث وصل أفرع التضامن في بريطانيا إلى 72 مدينة وبلدة، وأصبح تأثيرها كبيرًا جدًا.

الفكرة الرئيسية التي يمكن لحظها هنا، بأن حركة التضامن واتّساع فعلها وعددها؛ مرتبط بشكل كبير، بتصعيد العدوان الصهيوني وانكشاف حقيقة ودور «إسرائيل» ومشروعها الاستعماري - الاستيطاني العنصري، وفي المقابل تصاعد نضال الشعب الفلسطيني وكفاحه في مواجهته، مقابل تراجعها في فترات ما سمي بمرحلة التسوية أو السلام.

*** أنتم تعملون في بيئة معادية، حيث من المعروف أن بريطانيا هي من رعت واحتضنت المشروع الصهيوني، ومدته بأول وثيقة مكتوبة تتعهد بها بإقامة وطن قوميٍّ له في فلسطين، وأسهمت بشكل كبير في إقامة «إسرائيل» على الأرض الفلسطينيّة: فكيف تعملون وسط هذه البيئة؟**

** نعم بريطانيا هي من احتضنت ورعت المشروع الصهيوني، وللأسف إلى الآن متطرّفة في دعمها، والموقف الحكومي الرسميّ مُخز، فعلى سبيل المثال: 60% من أعضاء البرلمان الحزبي البريطاني من المحافظين، معظمهم زار «إسرائيل» بتكلفة مدفوعة من الجمعيّات الداعمة لها، من ضمنهم وزيرة الدّاخلية السّابقة بريتي باتيل، حيث زارتها مرات على حساب هذه الجمعيات، وكذلك بوريس جونسون رئيس الوزراء السابق وغيرهما، وللأسف رئيس حزب العمال الحالي كير ستارمر، والكثير من أعضاء البرلمان العماليين ولا يتوقّف الأمر عند الدعم السياسي، بل هم يرتبطون مع «إسرائيل» بمشاريعَ اقتصاديّة وتعاون عسكريّ كبير أيضًا، وكذلك نشهد الآن حملة شرسة وكاذبة لمن يهاجم «إسرائيل»، أي يكشف حقيقتها العدوانية، من خلال تبني الحكومة

البريطانية؛ التعريف الذي أطلقته منظمةٌ صهيونيةٌ كبيرةٌ وهي: الحملة الدولية لذكرى الهولوكست «المحرقة»، التي وضعت عشرة نقاط للملاحقة بدواعي «معاداة السامية»، من ضمن هذا التعريف انتقاد إسرائيل أو الصهيونية وفرضت على مجالس المدينة تبنيها.

من المشاكل الكبيرة التي نواجهها غير الموقف الحكومي المعروف تجاه دعمه الكامل «لإسرائيل» هو الجهل السياسي في الشارع البريطاني، مثل عموم الشعوب الأوروبية؛ كونها شعوبًا مرفّهة، ومن ثَمَّ الشأن السياسي ثانوي عندها، وبالمناسبة هذا الأمر يطال سياسيين أيضًا، خاصّةً لجهة المعرفة الدقيقة للوضع في فلسطين، وللتدليل على ذلك؛ هناك دراسةٌ أعدتها جامعة چلاسچو باسكوتلندا « للبرفيسور «غريغ فايلو»، حيث ألف كتابين أسماهم «أخبار سيئة من إسرائيل»، ارتكز فيهما على أخذ عيّنة مكوّنة من 300 شخص من البريطانيين، وكانت النتائج صادمة، حيث 9% كان لديهم فكرة عن خلفية الصراع الفلسطيني «الإسرائيلي» عام 1948م، ووجد 35% يعتقد أنّ هناك أراضي متنازع عليها بين الفلسطينيين و«الإسرائيليين»، و1% فقط لديه فكرة عن سرقة المياه وجرائم الاحتلال.

وكذلك أجرى تحليل لعدد 3756 «سطر إخباري»، وجد أنّ 17 خبرًا منها فقط يتحدّث عن خلفيّة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، والباقي يعرض الأحداث فقط، ومن هنا يأتي دور حركة التضامن، وتوعية الشعوب، وعملنا في حركة التضامن لن يحرّر فلسطين غدًا، لكنّه يبني فعليًّا أرضيّةً لتنامي مواجهة المشروع الصهيوني في الأوساط الأوروبيّة.

*** تأسيسًا على ما سبق: هل تنظر بأهميّة للرأي العام العالمي؟**

** بالطبع مهمٌّ جدًا؛ لأنّ الدول الإمبرياليّة الكبرى وحكوماتها؛ تزداد سياستها الداخليّة المجحفة، من خلال سيطرة طواغيت المال من الرأسماليّين والأثرياء الكبار، وهم القلة على ثروات الغالبية العظمى من الشعوب؛ فالحكومة البريطانيّة - واحدةً منها - لا تهتمُّ إلا بالأشخاص الذين يقعدون في قمة المجتمع،

وباقي الشعب يعطونهم «فتات الخبز» فقط؛ ليقدروا على العيش ليس إلا، ولمنع الثورة ضدها، وهنا يجب فهم جوهر العلاقة والارتباط بالمشروع الصهيوني و«إسرائيل»، من خلال المنظومة الرأسمالية العالمية، ومؤسساتها الضخمة: الشركات متعددة الجنسية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من الأذرع الاقتصادية والمالية، وإنشاء «إسرائيل» أصلًا شرطيًّا قذرًا يحمي هذه المصالح في المنطقة؛ مع باقي الأنظمة الرجعيّة التي عوضت عن الحاجة لإرسال الجيوش الاستعماريّة، وجو بايدن أكد هذا، بقوله في ثمانينات القرن الماضي: لو لم تُنشأ إسرائيل لكان علينا إنشائها.

لكن الشيء المهم هنا؛ أقصد فيما يتعلق بالرأي العام وأهميته، أن «السردية» الصهيونية لم تعد تمر دون تحدٍ حتى في أحلك الظروف، وكلما أسهمنا في كشف جرائم قتل الاحتلال للمواطنين الفلسطينيين كما يجري مؤخّرًا في جنين ونابلس ورام الله والشيخ جراح والمدن الفلسطينية المختلفة؛ لمسنا تغييرًا كبيرًا في الشارع البريطاني مؤيّدًا للفلسطينيين.

ومن المهم هنا شدّ الانتباه إلى أن الأجيال الفلسطينية التي ولدت في أوروبا وأمريكا؛ شكّلوا عنصرًا قويًّا في توجيه الرأي العام في الأوساط الشعبيّة الأوربيّة للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ففي مايو 2021م، عند عدوان (حرب) الاحتلال على قطاع غزة؛ كان الشباب الفلسطيني رأس الحربة في المظاهرات التي انطلقت في عموم بريطانيا في مواجهة هذا العدوان (الحرب) على القطاع.

*** من الواضح أن هناك مجموعة من النجاحات استطاعت حركة التضامن تحقيقها أو إنجازها: فما أبرز هذه النجاحات والإنجازات؟**

** من النجاحات الرئيسية التي يمكن أن أسجلها هنا لحركة التضامن، هي مذكرات التوقيف التي أصدرها مجموعة من المحامين، بحقّ «إسرائيليين» من قيادات جيش الاحتلال من ضمنهم «دان ألموغ»، وهو من القادة الذين شنّوا عدوان (حرب) 2008م على قطاع غزة، وهذا وصل إلى لندن، وفي إطار التواطؤ الكامل مع «إسرائيل» خرج له مسؤولٌ بريطانيّ من وزارة الخارجية في مطار هيثروا، وقال له: «لا تنزل من الطائرة»، كي لا يتعرّض للمحاكمة أمام المحاكم البريطانيّة؛ جرّاء الجرائم التي ارتكبها.

كذلك قمنا عام 2015م، بحملة كبيرة ضدّ مصنع «ألبت يو إي ڤي» وهو متخصّص في صنع محركات الطائرات دون طيار، التي يستخدمها جيش الاحتلال الإسرائيلي، في اغتيال الفلسطينيين، وشكلنا حالة رافضة له ومطالبة بإغلاقه حتى بين سكان المدينة التي يقع على أرضها المصنع، واستطعنا إغلاقه عدة أيام، وكشفنا العمل ضده في حملات متكرّرة على أمل إغلاقه بشكل كامل. وفي السياق هذا، قبل عامين؛ ظهرت حملةٌ جديدةٌ أسمها «العمل المباشر» وهي مجموعاتٌ متهمةٌ من قبل الحكومة البريطانية بالتطرف، حيث هاجمت هذه المجموعة المصنع، وغيره في عدة مدن، بالإضافة إلى المكاتب الإدارية للمصانع؛ يدخلون عليها ويخطون شعارات باللون الأحمر، أي لون «الدم»؛ كناية عن الدم الفلسطيني الذي تسفكه «إسرائيل» بدم بارد، ونجحت هذه المجموعة بإغلاق أحد هذه المصانع بشكلٍ كاملٍ في مدينة أولد هام بمانشستر الكبرى.

كما نقوم بحملات مستمرة ضد بنوك ومصالح اقتصادية تدعم «إسرائيل»، الحملة المهمّة ضد صندوق النقد اليهودي، الذي أسهم وما يزال في تطهير الفلسطينيين عرقيًّا من قبل نكبة 1948م، إلى الآن وما زال يحظى بصفة جمعيّة خيريّة بريطانيّة، إلى جانب الوقفات والاعتصامات والمظاهرات وأشكال التضامن الأخرى.

ومن الجدير ذكره، أن حملة التضامن في مدينة شيفيلد وبريطانيا عمومًا، لا يقتصر نشاطها على الفعل الميداني، فمن ضمن النشاطات المهمّة التي تنفذها، هي الندوات والمحاضرات الدورية التي تناقش قضايا مهمّة، مثل: اللاجئين والمستوطنات وسرقة المياه وسياسات القتل اليومي... الخ، وباستمرار نستضيف شخصيات فلسطينيّة ودوليّة للحديث عن الصهيونية وخطرها فكرًا إقصائيًّا عُربيًّا، إلى جانب إنتاج أفلام تتناول وتعرض للسردية الفلسطينية، مثل فيلم «العراقيب»، الذي يعرض لمعاناة أهالي قرية العراقيب المستمرة، وآخر عن معاناة الصحفيين الفلسطينيين ونحن الآن بصدد إعداد فيلم عن معاناة وشجاعة الصيادين في قطاع غزة، في مواجهة بطش البحرية الإسرائيلية، وهذه الأفلام لها تأثير كبير جدًّا، لجهة التوعية بالقضية الفلسطينية والمعاناة المستمرة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني بقطاعاته كافة.

إلى جانب كل ما سبق؛ نقوم بحملات التبرع المالي؛ لدعم جمعيات ومؤسسات مجتمعية تعمل في فلسطين، ونقدم لهم إسهاماتنا؛ انطلاقًا من كوننا شركاء وامتداد لهم وليس متبرعين أو ممولين، وطبيعة الأنشطة التي تقوم بها هذه الجمعيات تطال فئات وشرائح مهمة من مجتمعنا منها الأطفال والمرأة على وجه الخصوص، ومن أكثر المشاريع التي نعتز بها على هذا الصعيد: المكتبة المتنقلة للأطفال التي تنفذها جمعية لو بطلنا نحلم بخان يونس، ومسرح الأطفال الذي تنفذه جمعية آفاق جديدة بمخيم النصيرات إضافة بالطبع لمشاريع الدعم النفسي عبر مركز قيس للدعم النفسي للأطفال والدعم التربوي وغيرها من المشاريع التي نتشارك فيها.

*** هذا الحديث الهام عن طبيعة نشاطاتكم والإنجازات التي تتحقق على صعيدها؛ يفتح لسؤال عن مستوى التكامل ما بين كل من الدور الشعبي الذي تقومون به، والدور الرسمي للسفارات الفلسطينية، ومنها على مستوى الجالية الفلسطينية عمومًا؟ وبالتالي كيف ترى مستقبل حركة التضامن؟**

** السفارات الفلسطينية مقصرةٌ في كل مكان، وليس على مستوى بريطانيا فقط؛ فللأسف الشديد السفارات جزء من السلطة وهي لا تتحدث إلا باسمها، رغم إننا نقدر خطاب السفير الفلسطيني لدى بريطانيا الذي يقدمه للصحف ووسائل الإعلام حديثًا؛ فهو قوي ويدافع عن القضية الفلسطينية بشكل جيد، لكن عن دور السفارة العملي وسط الجالية في بريطانيا وفي الشارع البريطاني؛ يكاد يكون معدومًا، حيث لا تشعر برابط قوي أو ملحوظ بين السفارة والجالية الفلسطينية.

أما على صعيد الجالية ودورها؛ فهي أيضًا تعيش حالة الانقسام الفلسطيني، وينعكس عليها، ومن ثَمَّ على مستوى ترابطها ودورها وأدائها في حشد التضامن مع شعبنا الفلسطيني في الأرض المحتلة، وهذا بدوره يضعف ويشتت جهد الجالية الفلسطينية في بريطانيا وأوروبا عمومًا.

وكذلك من المعضلات الكبيرة التي تواجهنا؛ هي افتقارنا لوجود إعلام قويّ يدعم الجهد التضامني الدولي أو حتى يبرز المعاناة اليوميّة الفلسطينية في الأرض المحتلة. للأسف

إن الجهات التي تمتلك المصادر لتشكيل أجهزة إعلاميّة قويّة؛ فاشلةٌ جدًّا في هذا المجال، مثل: السلطة الفلسطينيةً والمنظمات الفلسطينية الأخرى. الصهاينة بلا شكّ إمكانيّاتهم أكبر، ولكن هذا ليس مبرّرًا، لعدم القيام بالمهمّة المطلوبة إعلاميًّا.

خطابنا لا يجب ألا يستجيب للحدث فقط، بل يجب أن يُرسخ في أذهان الناس حول العالم طبيعة إسرائيل دولة مجرمة حرب، نعم مجرمة حرب، وتكراره في كل خطاب إعلاميّ، سواءً ارتكبت جرائم جديدة أم لم ترتكب؛ فالسجل الصهيوني مليء بالجرائم من نكبة 1948، حتى يومنا هذا. مثلًا مرّت جريمتا إعدام الطفلتين جنى زكارنة وفلة مسالمة في جنين ونابلس وكأنهما جريمتان عاديتان، طفلتان عمرهما 15 عامًا؛ تعانيان من التوحد يقتلهما قناصان صهيونيان وقبلهما بعام قتل الشاب إياد الحلاق الذي يعاني من إعاقة جسدية، وقصة الطفلة الغزية عائشة اللولو مريضة السرطان ذات الخمس سنوات، والتي مُنعَت والدتها من مرافقتها لمستشفى المقاصد بالقدس، والتي استشهدت وحدها دون أن يكون أحد من أهلها حولها، حيث كانت كفيلة بنزع أي صفة إنسانية عن إسرائيل لو استخدمت بالشكل الإعلامي الصحيح. وبالطبع هذه الحالات هي أمثلة جديدة من آلاف الحالات؛ للأسف مرت دون أن يدان مرتكب هذه الجرائم أو يتخذ بحقه إجراءات رادعة.

يجب أن نصم آذان العالم بإعلام ينطلق من فلسطين؛ يّذكر بهكذا جرائم بخطاب علميّ هادئ غير عاطفيٍّ مليء بالكرامة، خالٍ من الكراهية، وفي الوقت نفسه تذكير العالم الغربي بنفاقه وازدواجية معاييره ودعمه لهذه الجرائم ومشاركته بها.

في كل الأحوال؛ حركة التضامن ستستمر كما هي، والقلب الأساسي للحملة هم من اليسار البريطاني، وكنا أول مبادرين في نوفمبر 2022؛ لتشكيل ائتلاف من أربع مجموعات لجعل منطقة شيفيلد خالية من العنصرية «الإسرائيلية» شاركنا فيها إتحاد النقابات العمالية واصدقاء فلسطين في حزب العمال وكايروس الممثلة لبعض الكنائس المسيحية. وعليه؛ حملة التضامن ستستمر في استقطاب المتضامنين، وكشف جرائم «إسرائيل»، ودعم الفلسطينيين.

*** أخيرًا؛ ما هي رسالتك لشعبنا الفلسطيني في الأرض المحتلة؟**

* * الرسالة الأولى: لا تفقدوا الأمل؛ رغم الوضع شديد القسوة والإحباط؛ فالقضية الفلسطينية محقّة جدًا، وتستحق منا النضال المستمر وتحمل المعاناة لأجلها ولا تسمحوا لمحاولات الاختراق الفكري الشرسة التي تحاول تصوير القضية وكأنها انتهت أن تنجح.

الرسالة الثانية: أتمنى من أبناء الشعب الفلسطيني، ألا ينجرفوا وراء الانقسام القائم، حتى وإنّ كانت القيادات منقسمة لأهداف فئوية وحزبية وشخصية؛ يجب ان يتوحد الشعب الفلسطيني خلف قضيته وحقوقه وأهدافه الوطنية.

الرسالة الثالثة: نبذ ومواجهة الزمرة التي ارتبطت مصالحها بصفقات اقتصادية وسياسية مع العدو الإسرائيلي، وصولًا إلى محاولات تصفية القضية على عتبات مصالحهم هذه، وهنا يجب أن يكون الأساس في ذلك هو إعلاء المصلحة الوطنية على أية مصلحة حزبية أو فئوية ■

# «دع فلسطين أمام عيونك»

2017/3/6 – 1987/12/27

## ناصر الأعرج

**«يحكون في بلادنا عن**
**صاحبي الكثيرا**
**حرائقُ الرصاصِ في وجناته**
**وصدره.. ووجهه..**
**لا تشرحوا الأمور !**
**أنا رأيت جرحه**
**حدقت في أبعاده كثيرا..**
**((قلبي على أطفالنا))**
**وكل أم تحضن السريرا !**
**يا أصدقاء الراحل البعيد**
**لا تسألوا: متى يعود**
**لا تسألوا كثيرا**
**بل اسألوا : متى**
**يستيقظ الرجال» !**

نص: محمود درويش

# جورج حبش
# المفكّرُ المشتبك

د. كمال ساكري. باحثٌ وكاتب/ تونس

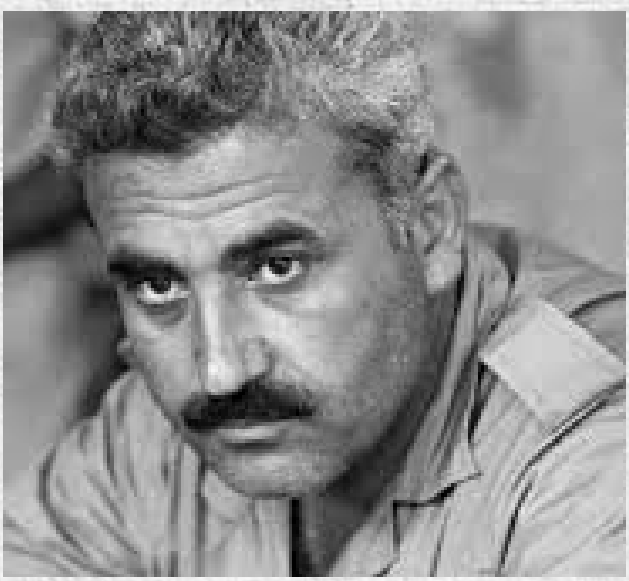

**كيف يمكنُ أن نعرف جورج حبش بعد رحيله منذ 15 سنة خلت؟ وما معنى هذا الإحياء لذكراه إن لم يكن في مقام الرجل وقيم مسيرته الماضية وما ترشح به من أفكار وأبعاد ورموز تضيء لنا المستقبل حتى يكون فكره بحقٍّ «أداةَ وعيٍّ وتحليلٍ ومواجهةٍ للتحدّيات السياسية الراهنة»؟**

## في المثّقف المشتبك:

يحاولُ المفكّرُ والمثقّفُ المناضلُ الفلسطيني عادل سمارة تحديد الفروق بين مراتب المثقفين والمفكرين لتجلية مميّزات المثقف المشتبك يقول: «المثقف العضويّ الثوريّ المشتبك مبادرٌ دائمًا حيث يفتح أمام الطبقة فضاء الاشتباك، وليس مرهونًا بمواقف القيادة السياسية كما هو مثقّف م.ت.ف لا يشيخ ولا يتقاعد ولا يتمرحل، هو في عالم الطبقات والاستعمار والعولمة مشتبكٌ دومًا؛ لأنّ مهام الاشتباك أوسع منه وأكبر، والمثقّف المشتبك ليس نقديًّا وحسب. لا يكتفي بهذا. فالمثقّف النقدي هو كالثوري. قد ينحصر بل غالبًا ما يحصر نفسه في نطاق حلبة صراع الأفكار، وهذا ليس قليلًا، لكنّه لا يلقي نفسه في نطاق حلبة صراع الأفكار ويترك هذه الأفكار لتحمي بالحماية الشعبية من قبل الناس... من هنا فالاشتباكُ شرط المثقّف العضوي، هو إذًا المثقف العضوي /الثوري المشتبك...

فإن هذا التشخيص للمثقف من جانبي يتجاوز مثقف غرامشي العضوي؛ لأنه بالاشتباك يظل حارس بوابة الحياة بما فيها أفكاره هو، فالمثقف العضوي حتى للطبقة العاملة له الخيار، بمعنى أن لا شرط عليه أن يشتبك. ومن هنا كان لمثقفي الماركسية الثقافويين أن ينتهوا خارج نطاق الحياة، أي خارج نطاق المادية التاريخية والاقتصاد السياسي لينتهوا نقديين في حلبة مصارعة الفكرة بالفكرة والكلمة بأختها...». وقد عاد عادل سمارة ليدقق هذا المفهوم «المثقف المشتبك» والمفاهيم المجاورة «الثوري والعضوي والنقدي...» في آخر إصداراته «في نحت المصطلح وتحرير المعنى الصادر عن نفس الدار سنة 2022، ولمزيد التوضيح يتميز المثقف المشتبك ب»أنه لا يقبل الحياد... هذا المثقف يأخذ دوره في الصف وينفق عمره مشتبكا، لذا لا يعرف في عمره الردة ولا التخاذل ولا التقاعد، وفي النهاية لهذا المثقف دور دائم في النقد والتصدي، دوره دائمٌ؛ لأنّه مثقّفٌ تاريخي، دوره ليس يوميًّا ولا لحظيًّا، هو حالة تأسيس، حالة تناضل لتصحيح مسار التاريخ الذي اختطفته الملكية الخاصة والطبقات المستغلة...

## فكيف يرتقي جورج حبش إلى مصاف المثقف والمفكر المشتبك؟

يمكن مقاربة مسيرة الحكيم من خلال المستوى النظري الفكري ومن خلال المستوى العملي الميداني

### أوّلًا: جورج حبش أداة وعي وتحليل للثورة الفلسطينية والعربية والعالمية

يقدم الأستاذ عقيل الشيخ حسين جورج حبش في مذكراته (حوار الصحفي الفرنسي جورج مالبرينو مع حبش ) بأنه: «من بين المئات من زملائه ورفقائه في مراكز القيادة في دنيا العرب ومن بين عشرات الآلاف من مناضلي شعبه على مدى قرن من الزمان معلمٍ بارز ومنارة متميزة، بل هو ظاهرةٌ فريدةٌ أضاءت مرحلةً طويلةً من تاريخنا القومي والنضالي بشكلٍ خاصٍ المعاصر وبنت حولها هيكلًا شامخًا...».

### 1- تأسيس حركة القوميين العرب:

فعلًا تميّز جورج حبش بوعيّ ثوريٍّ وفكرٍ نضاليّ يربطُ فيه الفكرة بالتطبيق، فما إن حصلت نكبة 1948 وبدا تشريد الفلسطينيين وقلعهم من جذورهم حتى سارع إلى تأسيس «حركة القوميين العرب» 1951-1952 إطارًا تنظيميًّا ولو بدائيًّا يجمع الفلسطينيين، ويوفّر لهم أرضية التفكير والتخطيط والنضال: «لم يكن بإمكاني أن أفهم كيف أنّهم يقدمون على تقسيم بلدي بهذا الشكل... لقد تغيّرت حياتي منذ تلك اللحظة وأمْلَتْ عليَّ الضرورةُ أن أناضل ضد هذا الظلم الذي لحق شعبنا...».

ولكن جورج حبش كان لا يزال يافعًا وطالبًا للطب في بيروت (22 سنة ) وكان حبش ورفاقه في حاجة إلى مفكّر ومثقّف يشرح لهم خلفيات العدوان ومداه وكيفيّة التصدي له.

### التقاء جورج حبش مع المؤرخ والمفكر السوري قسطنطين زريق

يقول حبش: «كنت اعتبارًا من عام 1948 ناشطًا داخل منظمة ثقافيّة... «العروة الوثقى» التي أصبحت رئيسًا لها ما بين 1949 و1951. كما كان الأستاذ قسطنطين زريق مستشار العروة الوثقى وبمثابة الأب الروحي للشباب القومي العربي...».

*** مبادئ حركة القوميين العرب**
*** مركزية الوحدة العربية**

ارتكز هذا التنظيم على مبدأ أساسي استخلاصًا من دروس النكبة سنة 1948: «كان المبدأ الأساسي للتنظيم مرتكزًا على الوحدة العربية شرطًا لا بدَّ منه من أجل التوصّل إلى حلٍ للمشكلة الفلسطينية، وشعارنا وحدة تحرير ثار...». ثم في مراجعةٍ للشعار تم تغيير ثأر بـ «استرجاع فلسطين» سنة 1960.

ولمزيد الاقتراب من الجماهير الفلسطينية المنكوبة قصد تسيسها أقامت الحركة مدارس لمحو الأمية وتوفير حدٍّ أدنى من العناية الصحيّة، ثم استغلال الاتصال بتلك الجماهير حول سبل مقاومة النكبة. ثم أصدرّ حبش مجلة «الرأي» في الأردن عام 1952. وكانت تطرح فيها القضايا الفلسطينية والعربية والتركيز على الديموقراطية الشعبية الاشتراكية.

وبعد هزيمة 1967 انحلت حركة القوميين العرب، ودعا حبش إلى بناء جبهة شعبية فلسطينية مقاومة للصهاينة وحلفائها. وتدعم توجّهه باطّلاعه سنة 1968 على الأدبيات الماركسية اللينينية. يقول حبش: «أسهمت هذه القراءات في تكوين توجهاتي إن على المستوى النظري أو على صعيد الممارسة السياسية». وكان بناء الكوادر يقوم على المطالعة والتثقيف الممنهج داخل خلايا الجبهة. وثم إنشاء مدرسة الكادر سنة 1969.

هكذا تبني الجبهة الشعبية أيديولوجيتها الفكرية والسياسية تدريجيًّا مع تطور التاريخ بدايةً من تنظيرات مفكرين قوميين كساطع الحصري وميشيل عفلق وخاصة قسطنطين زريق باعتماد منهج «التجربة والخطأ» في غياب نظرية قومية عربية إلى غاية اكتشاف جورج حبش الماركسية اللينينيةَ التي تبناها حبش وتبنتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «لأن اقتناعي بصحتها نهجًا في تحليل التاريخ كانت قد تعززت بمضي الزمن وقد أقر المؤتمر الثاني (1969) اعتماد النظرية الماركسية بإجماع شبه كلي...». وعلى أساس مقولات الصراع الطبقي والصراع والوحدة والرئيسي والثانوي... تسلح جورج حبش بنظرية ماركسية متفاعلة مع الواقع الفلسطيني والعربي والعالمي واستطاع أن يخوض الصراع الداخلي مع بعض الشقوق ومع بعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ومع الأنظمة العربية والوضع الدولي مصنفا القوى إلى رجعية وتقدمية ووطنية كحماس وحزب الله ووطنية ثورية وأنظمةً عربية وطنية غير ديموقراطية وأنظمة عربية رجعية ودول عظمى حليفة كالاتحاد السوفييتي والصين ودول صديقة ككوبا وإيران الإسلامية وكوريا الشمالية وقوى عظمى عدوة كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطاني وفرنسا... وطبيعة المعركة الفلسطينية حرب تحرير شعبية طويلة الأمد قاسية ومريرة من أجل دولة فلسطينية ديموقراطية علمانية على كامل التراب الفلسطيني وبناء دولة الوحدة العربية التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلد عربي...

**ثانيًا: جورج حبش مناضلًا مشتبكًا:**

منذ الوهلة الأولى كان حبش يرفض التسليم بالأمر الواقع ويبحث عن التصدي للتهجير الفلسطيني، وكان شعار حركة القوميين العرب «أن نترجم أقوالنا إلى أفعال».

ومنذ المؤتمر الأول لهذه الحركة (1956) كانت أهم القرارات مواصلة الكفاح المسلح وتطبيق حق العودة... فكانت المظاهرات والتحركات الشعبية في الأردن لا تكاد تتوقف يحركها جورج حبش وحركته في مواجهة للتهجير الفلسطيني إلى الأردن ومناصرة لحركات التحرر العربي ولا سيما في الجزائر.

بعد هزيمة 1967 تعالت الأصوات ببناء جبهة شعبية، فتم تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وقدم حبش رؤيته للثورة الفلسطينية والتي ترتكز على أولوية المواجهة العسكرية للعدو، وبدأ حبش يشرف على بعض العمليات الفدائية على الحدود مع الكيان الصهيوني.

ثم تعرض حبش إلى السجن بسوريا 1968 بسبب اتهامه بالمشاركة في محاولة انقلابية على الحكم، في حين أن السبب الحقيقي حسب حبش: «كان تصميمي على مواصلة النضال ضد إسرائيل على جميع الجبهات بما فيها هضبة الجولان...».

وفي المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية وبعد تقييم جدوى العمليات الفدائية تبين فشلها لسيطرة النظام الأردني على الحدود وإفشاله عمليات التسلل إلى فلسطين المحتلة تم الاتفاق على خطف الطائرات وعلى ضرورة توجيه ضربات مؤلمة إلى المصالح الإسرائيلية وللإمبريالية... وكان هدفنا هو التعريف بالقضية الفلسطينية على الصعيد الدولي...». ثم قررت الجبهة الشعبية إيقاف تكتيك اختطاف الطائرات في المؤتمر الثالث سنة 1972 وإن لم يلتزم وديع حداد وخير الانشقاق... وتواصل اشتباك جورج حبش وتنظيمه الجديد مع الأعداء فخاض معاركة بيروت الكبرى وسجلوا الملاحم والبطولات الخالدة على غرار بقية الفصائل الفلسطينية واللبنانية والعربية الثورية والتقدمية.

ولم تنته المقاومة بخروجها من بيروت بشرف، بل استمرت من خلال الاشتباك الفردي فالجماعي مع الانتفاضة الأولى في فلسطين عام 1987 ثم في الانتفاضة الثانية عام 2000. ثم «بانتصارات حزب الله بتحرير الجنوب عام 2006 وانتصاره المشرف على إسرائيل عام 2006..».

ويستمر نضال حبش على كافة الصعد داخليا في الجبهة الشعبية وداخل منظمة التحرير الفلسطيني بالدفاع عن الديموقراطية الحقيقية وحماية الحقوق الوطنية في التحرير والعودة ضمن قانون الصراع والوحدة ثم التصدي لعدوان الأنظمة العربية الرجعية والتحالف مع الأنظمة الوطنية، رغم دكتاتوريتها وفق قانون التناقض الرئيسي والتناقض الثانوي والتحالف مع حماس وحزب الله وإيران وكوريا الشمالية والصين وروسيا على نفس القاعدة... وإيمانا من جورج حبش بالديموقراطية الحق والقيادة الجماعية للجبهة الشعبية وضرورة تدعيم العمل المسلح ضد الصهاينة وتعميق الوعي بهذا الكيان والحركة الصهيونية استقال حبش سنة 2000 ليخلفه أبوعلي مصطفي الذي اغتاله الصهاينة في رام الله سنة 2001 وعبر عن رغبته في تأسيس مركز دراسات «تهتم بعرض تجارب حركة القوميين العرب والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وغيرهما من الأحزاب القومية ويعنى بقضايا الصراع العربي الإسرائيلي ذلك أن المحافظة على الذاكرة من شأنها أن تساعدنا على مواصلة النضال...»، هكذا يمكن اختصار مسيرة جورج حبش من الفكر إلى التطبيق ومن التطبيق إلى الفكر ومزيد التعمق الفكري■

# المجتمعُ المدنيُّ في عالم متغيّر
# (الدور والوظيفة في السياق الفلسطيني)

م. تيسير محيسن. باحثٌ وكاتبٌ سياسيٌّ/ فلسطين

**منذ أن أعيد الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني أواخر القرن 20، بوصفه مقولة تحليليّة ومعياريّة لتفسير الأحداث التي وقعت آنذاك، والتنبؤ بمساراتها واتّجاهاتها، والاهتمام بهذا التجريد النظريّ يعلو ويخبو؛ ارتباطًا بالأحداث الكبرى التي طرأت على العالم. رافق الاهتمام بهذا المفهوم صعود العولمة، وبروز الحركات الاجتماعيّة المناهضة لها، هيمنة مقولات النيوليبراليّة «الديموقراطيّة والسوق»، على الفكر الإنساني، كما ارتبط المفهوم بما سمّي «انتفاضات الربيع العربيّ» وأزمة كورونا والأزمة الماليّة 2009/2008، وصعود الشعبويّة وتطوّر وسائل التواصل الاجتماعي، حتّى وصلت ممارسات قمع المجتمعات المدنيّة وإسكاتها في أكثر من 80% من دول العالم ذرى غير مسبوقة فيما عرف بتقليص مساحة الفضاء المدني (حريّة التعبير، حريّة التجمّع السلمي، حريّة تشكيل الجمعيّات). وفي بلادنا شهدت هذه الممارسات تصعيدًا كبيرًا بلغ حدّ وسم منظمات حقوق الإنسان ونشطائها بالإرهاب، وحظر عمل 7 جمعيّات أهليّة؛ استنادًا لما يسمى بقانون الإرهاب الإسرائيلي 2016.**

إذن؛ يعودُ الاهتمام بالمجتمع المدني إلى صدارة المشهد العالمي في زماننا هذا ليس بوصفه مقولة نظريّة، يختلف حولها الدارسون والخبراء، بل بوصفه فضاءً حقيقيًّا للفعل المدني، يتعرّض للتقليص والتهديد من قبل جهات عدّة.

لعقودٍ طويلة ظلّ مفهوم «المجتمع المدني» محلّ خلاف نظريٍّ شديدٍ، إلى أن شاع بين المهتمين معنى مشتركٌ ومتفق عليه إلى حدٍّ كبير، ينظر إلى المجتمع المدني بوصفه فضاءً عامًّا، يقع بين الدولة والسوق والعائلة وتتّسم مكوّناته، متعدّدة الأشكال والأحجام والأدوار، بالاستقلاليّة والطوعيّة والمؤسساتيّة.

وفي كلّ عودة لهذا المفهوم محاولاتٌ متعدّدةٌ لإعادة فحص الدور والوظيفة والعلاقة مع الدولة ونسق المعونة الخارجية في ظلّ النيوليبراليّة، وأيضًا منظومات الحوكمة (بين الديموقراطية والاستبداد)، والمسألة التنموية.

لقد بينت الأزمات والأحداث التي مرَّ بها عالمنا في السنوات الأخيرة مدى أهميّة منظّمات المجتمع المدني ودورها في ضمان الحرية والازدهار والعدالة، ومن ثَمَّ ضرورة إشراكها في النقاش البناء، والعمل الجماعيّ من أجل الصالح العام، كما كان لهذه الأزمات تأثيراتٌ ضارّةٌ على المجتمعات المدنيّة بما في ذلك تضيق المساحات وزيادة الطلب والملاحقات الأمنيّة.

يمكن رصد الاتجاهات التالية في حركة وحركية المجتمع المدني عالميًّا؛ إذ بات مكوّنًا رئيسًا من مكوّنات الجغرافيا السياسيّة المتفجّرة في أكثر من مكان: (1) عودة المطالبة بالعدالة والمساواة بشدّة جرّاء أزمتي الطاقة والغذاء. (2) عودة الاستبداد والقمع، ومن ثَمَّ تراجع الديموقراطيّة. (3) ومع ذلك، ثمّة أمل فالتغييرُ الإيجابيّ ما زال ممكنًا، ويمكنُ إحراز تقدّم في تحدي الاستبعاد والاستبداد والفساد (4) افتضاح أمرَ المؤسّسات الدوليّة وانعدام كفاءتها وكيلها بمكيالين، كما كشفت حرب أوكرانيا الحاجة إلى إعادة هيكلة الحوكمة العالمية بما يخدم تطلّعات الشعوب في الأمن والسلم والتنمية والازدهار، وإعادة تعريف دور المجتمعات المدنيّة.

لم يكن الشرقُ الأوسطُ وشمال إفريقيا بعيدَيْن يومًا عمّا يحدث في العالم، بل ربما شكّلا مركزًا لصراعات القوى العالميّة والإقليميّة (حيث تلتقي المصالح وتتعارض). على مدى العقد الماضي، شهد الإقليمُ عودةَ روسيا، إطلاق مبادرة الحزام والطريق الصينيّة، تقلّص وجود الولايات المتّحدة في المنطقة، الحروب الأهليّة والإقليميّة في ليبيا وسوريا واليمن، إعادة تموضع إسرائيل من خلال اتفاقيات التطبيع؛ استمرار التوتّرات مع إيران بشأن الانتشار النووي والتوسّع الإقليمي؛ غزوات تركيا ودول الخليج الجيوسياسيّة في بلاد الشام وأفريقيا. في غضون ذلك، عدّ البعض أنّ الأحداث التي وقعت منذ عام 2011، في جميع أنحاء المنطقة تشيرُ إلى صحوة المجتمع المدني في مواجهة الاستبداد السياسي في تكرار لما حدث في أوروبا الشرقيّة عام 1989، لكن بدا لاحقًا أن الأمرين مختلفان؛ فالتغييرُ في أوروبا الشرقيّة لم يكن بفضل المجتمع المدني، كما أنّ المجتمع المدني التقليدي لم يسهم كثيرًا في انتفاضات العرب.

إذا كانت دراسات «المجتمع المدني» الجديدة تعارض الافتراضات الليبراليّة لدوره في التحوّل الديموقراطي، وأنّه ليس فقط لا يشكّل تحدّيًا للاستبداد، ولكنّه يعدُّ آليةً تعيدُ إنتاج الأنماط الاستبدادية، إلا أنّ منظّمات المجتمع المدني وتكويناته في السياق الفلسطيني، بوصفه سياقًا تحرّريًّا، بنائيًّا، ما زالت تشكّل رافعةً أساسيّةً للصمود والمواجهة والتمسّك بالأرض والدفاع عن الحقوق، ولهذا السبب يستهدفها الاحتلالُ كما يستهدف باقي كيانات الشعب السياسية والاجتماعيّة والكفاحيّة.

وعلى العكس ممّا يحدثُ في كثير من دول المنطقة، فإنّ الجهات الفاعلة في المجتمع المدنيّ الفلسطيني لم تفقد دورها كمحفّزات للتغيير الشامل (الذي هو جوهرُ المسألة التنموية وركنها الأساس الحرية)، حتّى مع بروز مصادرَ

جديدة للتمرّد (المجموعات المسلّحة، الحراكات الشبابيّة، جماعاتُ المصالح...).

ومع العودة المتكررة لاستخدام المفهوم، واصل المعنيّون في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، ومنذ أربعة عقودٍ نقاش أغلب القضايا المرتبطة بفكرة المجتمع المدني؛ انطلاقًا من طبيعة المرحلة التي يمرُّ بها الشعب الفلسطيني. من بين هذه القضايا: التحرّر والسيادة وحقوق الإنسان والتنمية والتطوّع والصمود والتكافل وغير ذلك.

في الواقع - تاريخيًّا - نبعت الحاجة لتكوينات المجتمع المدني فلسطينيًّا من حقيقة أنّنا نعيش 3 عمليات تاريخيّة معقّدة ومتداخلة في الوقت ذاته: التحرّر والاستقلال (السيادة: دور وطني)، بناء الأمّة (الهُويّة والإجماع: دور ديموقراطي)، بناء الدولة (المأسسة والتنمية: دور تنمويّ). ومنذ البدايات الأولى كان للحركات الاجتماعيّة، وتاليًا للمنظّمات الأهليّة، وأيضًا الحراكات الشبابيّة أدوارًا وطنيّةً وسياسيّةً وديموقراطيّةً وتنمويّةً وإنسانيّةٍ. وبات المشروعُ الوطنيُّ يحمل مضامينَ مجتمعيّةً وتنمويّةً بما هو من حيث الجوهر مشروع الاستقلال والتحرّر والسيادة وتقرير المصير.

لكلّ ما سبق ليس غريبًا أن يستهدف الاحتلال هذه المنظّمات، بينما تواصل إسرائيل عدوانها اليومي من نزع الملكيّة وممارسة العنصريّة والاضطهاد إلى القتل والحصار والاعتقال، فهي تلاحقُ وتضطهدُ كلَّ من يعارض نظام الفصل العنصري، ويدافع عن حقوق الفلسطينيين من الأشخاص والمنظّمات.

في الواقع، إسرائيل تستهدفُ بالقمع والقتل والملاحقة والاعتقال، كلّ من يعارض سياستها ويفضح ممارساتها، وخصوصًا أولئك الذين يعملون على جبهتين: (1) جبهة تعزيز البقاء والصمود على الأرض وصيانة الهُويّة بشقّيها؛ السياسي والثقافي. (2) الدفاع عن حقوق الإنسان وملاحقة مجرمي الحرب في المنابر الدوليّة ذات الصلة، ومحاولة كسب التأييد والدعم وطلبًا للعدالة، وهو ما تعدّه إسرائيل تهديدًا استراتيجيًّا لها.

ربّما يكونُ هذا العام (والأعوام القليلة الماضية) الأبرز في الملاحقة والتحريض، لكن الممارسات العدائيّة ضدّ المجتمع المدني بدأت منذ النكبة؛ إسرائيل لاحقت واغتالت واعتقلت وطاردت كُتّابًا وشعراء ونشطاء ومتطوعين ومدافعين عن حقوق الإنسان وقادة سياسيين وصحفيين. وفي سنوات الاحتلال (1967) لاحقت سلطات الاحتلال الحركة الطوعية الفلسطينية، والنقابات والمنظّمات الأهليّة؛ بمنع انتخاباتها الداخليّة، واعتقال أعضائها، وحظر نشاطاتها وتقييد حركتها.

**فيما تبقى من سطور سوف أتوقّفُ قليلًا عند بعض إسهامات مكوّنات المجتمع المدني في المسألة التنموية فلسطينيًّا باعتبارها مسألة تحرّر وبناء معًا:**

(1) بالرغم منَ الانتشار الواسع لمقولة إنّه «لا تنمية في ظلّ الاحتلال»؛ أدّت المنظّماتُ الأهليّةُ الفلسطينيّة دورًا بارزًا في تحقيق تنمية مجتمعيّة حقيقيّة متكئة على فكرتي «الصمود» و«الانعتاق»، وذلك على طريق تأسيس بنى اقتصاديّة واجتماعيّة تسهمُ في امتلاك الفلسطينيين لمصائرهم ومواردهم. منذ مطلع ثمانينات القرن العشرين، أسهمت منظمات العمل الأهلي في بلورة رؤى تنموية ملائمة للسياق. فقد ظهرت مقاربات «التنمية من أجل الصمود» و«التنمية من أجل الصمود والمقاومة» و«التنمية الانعتاقيّة». غني عن البيان أن مصطلح «الصمود» المستخدم في هذه المقاربات ظلَّ يحملُ دلالات وطنيّةً وسياسيّةً أكثر منها اجتماعيّةً واقتصاديّة، وإن لمْ يخلُ الأمرُ بالطبع من تطبيقات المفهوم في هذه المجالات. واكبت تدخلات منظمات العمل الأهلي التفكير التنموي في العالم من ناحية، ومعطيات الواقع الفلسطيني المتغيّر من ناحية ثانية. ركّزت التدخّلات على مضامين التمكين والحماية والمحافظة على البيئة والاستدامة والنوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعيّة، وأخيرًا النهج الحقوقي ومقاربة «الحدّ من مخاطر الكوارث».

(2) منذ الانتفاضة الأولى (1987) واجهت منظّمات المجتمع المدني الفلسطيني ونشطاء حقوق الإنسان، محاولات إسرائيل في الإسكات والإرهاب المعرفي وطمس الرواية الفلسطينيّة، بتكثيف العمل على جبهة المجتمع الدولي، لإبراز الطابع العنصري للاحتلال وممارساته، والكشف عن الجرائم ضدّ الإنسانيّة بإقامة الدليل عليها، في دربان، وفي محكمة العدل الدوليّة، وفي أروقة الأمم المتحدة ولجانها المختلفة، وأيضًا في حملات المقاطعة. ومع نشأة السلطة الفلسطينية، اكتسب معنى الصمود، وبناء المنعة مضامين جديدة تتعلق بالمأسسة والدمقرطة والنهوض التنموي واستكمال التحرّر الوطني. ولذلك، لم تعد المنظّماتُ مجرّدَ قنوات للتعبئة الاجتماعية، وتقديم الخدمات في مواجهة الاحتلال فحسب، وإنّما باتت بوصفها معارضةً مدنيّةً ديمقراطيّةً تقدّمُ رؤيةً تقدميّةً بديلا. وكي تتمكّن من الاضطلاع بمهامها الجديدة المرتبطة بالمفهوم المتغيّر للصمود، أدخلت هذه المنظّمات تحسينات وتطويرات كبيرة على مستوى بناء النظم، واكتساب المهارات الفنية والإدارية، والتخطيط الاستراتيجي، واستخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، تطوير هياكل الحكم والإدارة.

(3) طوال الوقت تعمل المنظّماتُ على «وصل» ما انقطع بين الفلسطينيين؛ سواءً بسبب النكبة وما تلاها، أو بسبب الانقسام السياسي، أو بسبب فجوات واختلال علاقات القوة والثروة، عبر برامجها المختلفة وباستخدام التكنولوجيا المتطورة، تعزيز الجانب الثقافي والتراثي في الهُويّة، وأيضًا المساهمة في عمليّات بناء الإجماع والتوافق السياسي، وبناء المواطن الفعّال، وتعزيز المشاركة في عمليّة صنع القرار، وحوار السياسات ومحاربة الفساد. لقد جمعت بين أنشطة تقديم الخدمة، وتلك المرتبطة بالحكم، مراقبة تنفيذ السياسات وإدارة الخدمات العمومية، تفعيل دور المجالس المحليّة والبلدية في عملية التنمية، وفي دعم المشاركة المدنية. ومع كل الضغوط والمغريات لم تفقد المنظمات طابعها الجماهيري وتقطع صلاتها بالقواعد الشعبيّة تمامًا، كما يسجّل نجاحها مع بقيّة الفاعلين السياسيين في عدم تمكين السلطة ومؤسساتها الأمنيّة، خصوصًا من إفراغ الحيّز العام تمامًا من مضمونه الفعلي، عبر مواصلة العمل الجماعي والحوار العقلاني والتفاوض.

أخيرًا، يجدرُ القول إنّنا بحاجة إلى مجتمع مدنيّ أكثر «صمودًا» وقدرةً على البقاء والاستمرار والمقاومة والمساهمة الفاعلة في الاستجابة للتحديات التي تواجهنا؛ وهي: تعزيز الصمود والمواجهة مع إثبات الجدارة والأهلية الوطنية، حماية الهوية، المحافظة على التماسك الاجتماعي والتفاعل بين تجمعات الفلسطينيين المختلفة، ودائمًا مواجهة السلوك العنصري الاستيطاني لدولة الاحتلال من جانب، وحالة العجز وانعدام القدرة الناجمة عن التجزئة والتفتيت الذاتي، من جانبٍ ثان■

# ما بين عرين الأسود ومنظّمة التّحرير الفلسطينيّة.. وحدةٌ وطنيّةٌ أم تعايشٌ وطني؟

د. عصام حجاوي. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ بريطانيا

**من نافل القول: إنّ المهتمين بالشأن السياسي يجمعون على حقيقة مفادُها: أنّ الوحدة الوطنيّة كانت وما تزال شرطاً أساسيًّا لتحقيق الإنتصار في معارك التحرير الوطني والديمقراطي؛ قناعةٌ نظريّةٌ دعمت بتجارب الشّعوب التي حققت انتصارها في تلك المعارك في آسيا وإفريقيا وأمريكيا اللاتينيّة.**

وفي سياق تجربتنا الفلسطينيّة كان موضوع الوحدة الوطنيّة وما يزال موضوعًا شائكًا تتجاذبه وجهتي نظر، ما بين الادعاء بأن تلك الوحدة قد تحققت بصيغة منظمة التحرير الفلسطينية منذ سيطرت الفصائل الفلسطينية المسلحة عليها في نهاية ستينات القرن الماضي وحتى الآن، وبين من يعتقدون بأن تجربة المنظمة حتى في أوج مراحل التوافق الوطني ما قبل اتفاقيات أوسلو، لم تكن ترقى لمستويات الاستحقاقات العلمية والعملية، سواءً من جهة برنامجها السياسي أو بنيتها التنظيمية الناظمة للعلاقات بين مكوناتها الفصائلية لتصبح تلك الجبهة الوطنية المؤهلة للاستمرار بعملية التحرير، فما بالك بواقعها الحالي؛ إذ حيث أصبحت جسدًا ميتًا في أدراج سلطة أوسلو، بالإضافة للمتغيرات الجذرية التي استجدت على الخارطة الفصائلية الفلسطينية في الثلاثين سنة الماضية.

إنّ أي مراجعة وطنيّة نقديّة صادقة تفرضها حجم التضحيات التي قدمها شعبنا وما يزال على طريق إنجاز حقوقه الوطنية الثابتة، في التحرير والعودة وتقرير المصير لن يكون نتاجها إلا الإقرار بأن م.ت.ف، لم تكن في يوم من الأيام بنيةً مكتملةً سياسيًّا أو تنظيميًّا لصيغة الجبهة الوطنية المنشودة، إنما مثّلت حالة تعايش وطنيٍّ ليس إلا، يحكمها قانون قل ماً تشاء وأنا أفعل ما أشاء، فرضه الفصيل المسيطر على مؤسساتها بالسبل كافة، سواءً من خلال المشاهد الاحتفالية لجلسات المجلس الوطني الفلسطيني، أو تغذية الانشقاقات الفصائليّة بحكم التحكّم في الصندوق القوميٍ وشعار القرار الوطني المستقل وصولًا حتى لاستباحة الدم الفلسطيني في مراحل عدة، امتدّت من معارك البداوي في بداية سبعينات القرن الماضي، وصولًا لمذابح غزة عام 2006 وما تلاه.

ورغم ذلك التاريخ المأساوي لـ م.ت.ف مؤسّسة، إلا أن تضحيات شعبنا ونضاله أمّن لها انتزاع اعتراف الدول العربية أوّلًا، ثم دول العالم بوحدانية ومشروعية تمثيلها لشعبنا، والمصيبة الوطنية، أن ذلك الإنجاز التاريخي، قد استغلته القيادة المتنفذة فيها بأبشع الصور، ليس فقط بشرعنة سلسلة التنازلات السياسية بخصوص حقوق شعبنا الثابتة، وفرض تغييرات بنيوية طالت كلّ مؤسسات المنظمة بما يتوافق مع تلك التوجهات، إنما أيضًا سلط إنجاز شعبنا ذلك سيفًا على رقاب القوى التي عارضت تلك التوجهات ليقينها بأنها مهما أوصلت م.ت.ف ومؤسساتها للحضيض، فإن تلك القوى ومن واقع فهمها وإيمانها بأن الاعتراف بالمنظمة ممثلًا شرعيًّا وحيدًا لشعبنا هو حاصل تضحيات وعذابات شعبنا، ومن ثَمَّ فإنها لن تضرب ذلك المنجز؛ إذ إنه لم يتحقق بفعل -شطارة- القيادة المتنفذة.

وهذا يقودنا للمعضلة التي لا بد من التصدي لها، وهي: كيف للقوى والفصائل الفلسطينية الفاعلة والمقاومة وللشخصيات والأطر الجماهيرية والنقابية على امتداد فلسطين التاريخية ودول اللجوء أن تبني الجبهة الوطنية المنشودة كإحدى أهم اشتراطات الانتصار في ظل تلك الوقائع التاريخية والآنية ؟

لقد حاول الكل الوطني بشكل فرديٍ وجمعيٍ الإجابة على ذلك التساؤل من خلال مجمل الاتفاقيات المكررة، التي كان آخرها في الجزائر، حيث تفاوتت الأجوبة على قاعدة شعارات

إعادة بناء أو إصلاح أو تفعيل المنظمة، التي لم ولن ينفذ أي منها وذلك بحكم الوقائع العنيدة على الأرض سواء سياسية كانت، أم اجتماعية واقتصادية.

ورغم ذلك، فإن شعبنا وكعادته، ومن خلال مسيرة إبداعاته النضالية والجماهيرية قد أجاب عمليًّا على تلك المسألة المستعصية تاريخيًّا على أرض حواري وأزقة البلدة القديمة في نابلس.

إنّ المتتبّع والمطلّ على تجربة عرين الأسود في كلّ جوانبها، التي ما زالت تتطوّر وتتمدّد، فإنها وفي جانبها التنظيمي والبرامجي بما له علاقة بموضوعنا، فإنها مثلت وبالفعل تلك الجبهة الوطنية المقاومة التي طال انتظار إنجازها، والتي تتطلب البناء عليها وتطويرها وتعميمها.

ليس سرًّا أن الأعضاء المنتمين لعرين الأسود تنوّعت جذور قناعاتهم الفصائليّة - ولا أقول انتماءاتهم، وإن كان البعض يستقصد خلع تلك القناعات وكأن أولئك المناضلين قد خلقوا وبلوروا قناعاتهم السياسية والفصائلية من الفراغ، وليس من رحم التاريخ الفصائلي المقاوم في فلسطين ودول اللجوء. إن عرين الأسود ببنيته التنظيمية وبخلفياته الفصائلية قد جسد فعلًا وعلى أرض المعركة، جبهةً وطنيةً تمتلك كل مقومات وشروط بنائها ونجاحها برامجيًّا، سياسيًّا وتنظيميًّا.

إنّ محدودية البيانات السياسية التي صدرت حتى الآن من العرين، لا يلغي حقيقة وضوح الموقف السياسي لهم كشمس تموز، ومختصره مقاومة الكيان بالكفاح المسلح وإن تباينت الامكانيات التي لا تذكر مع الكيان. أما في الجانب التنظيمي، فمن الواضح أن هناك قيادة مشتركه للعرين على قاعدة القيادة الجماعية الديمقراطية، دون إعطائها أي لونٍ فصائليٍّ معيّن، بل على العكس من ذلك، ذوبان الخلفية الفصائلية لصالح الوحدة على أرضية البرنامج السياسي والنضالي للعرين.

إنّ العرين بتجربته هذه قد اكتسب المشروعية الجماهيرية التي تجلت بأروع صورها عندما هبت الجماهير ليس من نابلس فقط، وإنما من بقية المدن والقرى الفلسطينية المجاورة بالتدفق على البلدة القديمة تصدّيًا لمحاولات الكيان وعصاباته المسلّحة باقتحام حي القصبة بكل إمكانياتهم.

العرين هو الجبهة الوطنية الديمقراطية التي عجزت الفصائل عن بنائها. إنّ الإقرار بذلك يستدعي تأمين الحماية السياسية من قبل الفصائل المقاومة لها، وبتبني خطابها المقاوم واستلهام تجربتها التنظيمية لتعميمها في فلسطين ودول اللجوء ■

# المقاومة والتحرير: حسين قراقع

خاص (الهدف)

امتد خط الدم ليصل مخيم الدهيشة في القدس ، ويربط اللاجئ وطريق عودته بمسار تحرير القدس وتحرير فلسطين؛ كل ذلك وأكثر تمثله العمليات التي ينهض بها الفدائيون الأفراد، والتي جاءت عملية الشهيد الجبهاوي الفدائي حسين قراقع بالأمس امتدادًا لها، وهذا ليس من باب التوقير المستحق لفعل الشهادة والمقاومة، ولبطولة الشهيد حسين، ولكن إيمانًا راسخًا بوحدة النضال الفلسطيني في وجه العدوان؛ في منطلقاته، وأهدافه؛ إذ ينطلق من استشعار المجموع والفرد الفلسطيني بوقع العدوان والظلم التاريخي والإجرام اليومي الذي مارسته المنظومة الصهيونية ضد شعبنا.

إن هذا النمط من العمل الفدائي لم يكن يومًا منفصلًا عن مقاومة شعبنا، أو بطولة فردية منعزلة عن مسيرة كفاح الشعب الفلسطيني والبنى النضالية التي تشكل قاعدة لبناء الوعي الوطني ومراكمة التجارب الكفاحية، واستنباط أدوات وأنماط الفعل في وجه الاحتلال.

لقد تقدم الشهيد حسين قراقع؛ ابن المدرسة الثورية الفلسطينية، وصاحب الوعي والموقف الوطني؛ لينفذ ممارسة نضالية انتمت في تكوينها وأسبابها وأهدافها لهذا الشعب ولهذه المدرسة الثورية ولهذا الخط المؤمن بتحرير فلسطين كل فلسطين؛ بواسطة الكفاح العنيف والمسلح ضد العدو الصهيوني، واختار هدفه في عاصمة فلسطين: القدس.

هذه العمليات الفدائية كما سائر طيف فعل الفلسطينيون الكفاحي ضد الاحتلال والمشروع الاستعماري الصهيوني؛ هدفت إلى هزيمة هذا المشروع، واستعادة فلسطين، وهذا ليس استنطاقًا أو تحليلًا لفعل الشهيد نواياه، بل اصغاءً لما عبر عنه عبر مواقفه؛ فمناضل مسيس يدرك هدفه ويعي دوافعه ويعبر عنها؛ لا داعي لنتقول عليه بالتحليل أو التفسير لمواقفه ودوافعه؛ فأبناء مدرسة جورج حبش ووديع حداد وأبو علي مصطفى وباسل الكبيسي وهاني الهندي وأحمد سعدات...؛ هذا خطهم وواجبهم وعهدهم الذي قطعوه على أنفسهم، والذي كرسته الجبهة الشعبية تاريخيًا في تربيتها الوطنية والحزبية وممارستها السياسية والكفاحية وتجارب نضالها بكل مراحلها.

لكن السؤال اليوم، ليس سؤال الشهيد الرفيق حسين، الذي قدم إجابته الواضحة بالدم والتضحية، وليس سؤالًا خاصًا؛ يتعلق بالجبهة وفعلها، ولكن سؤال الفعل الوطني الفلسطيني، وقدرة المدرسة الثورية الفلسطينية على استعادة فعلها الجماعي، ونقله من موضع تفرز فيه هذه المدرسة وجماهيرها وحواضنها أفعال وعمليات ونضالات ضد العدو وجرائمه... تقف فيه منذ سنوات؛ لموضع تستعيد فيه الثورة الفلسطينية بنيتها وارتباطها بأهدافها التأسيسية، وتخطط بكل وضوح ودون مواربة؛ لهدف هزيمة العدو الصهيوني، وتضع برنامج مهماتها لخدمة هذا الهدف.

إن مقاومة الشعب الفلسطيني وقواه الحية للاحتلال لن تتوقف، والرد على جرائمه سيبقى مستمرًا، مهما كان وضع الحالة السياسية الفلسطينية، ولكن إلحاق الهزيمة بالعدو الصهيوني وتحرير فلسطين؛ يتطلب حوامل سياسية وتنظيمية، في مقدمتها بناء شبكة نضال وطني فلسطيني تربط كل هذه الأنماط النضالية وتسخر السياسة في خدمة هدف التحرير، وتحشد الموارد لأجل دعم الصمود ■

# من موسوعة الكفاح والنضال الفلسطيني:
# 4 أشكال و 8 مراحل كفاحية في مواجهة المشروع الصهيوني

نواف الزرو. باحث في الشؤون الإسرائيلية/ الأردن

**في ضوء ازدياد المعارك والاشتباكات والمواجهات والتصعيد مع جيش الاحتلال ومستعمريه على امتداد مساحة فلسطين، وفي الضفة على نحوٍ خاص، وفي نابلس جبل النار، وقلعة جنين على نحوٍ أخصّ؛ نستحضرُ مسيرة الكفاح الوطني الفلسطينيّ لنوثق:**

في مواجهة المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني الاقتلاعي في فلسطين، الذي تعود بداياته العمليّة إلى نحو قرنٍ وثلاثةٍ وثمانين عامًا (المؤتمر الأوروبيّ في لندن 1840) الذي أنتج عمليًا نكبات متلاحقة ألمّت بالشعب الفلسطيني، وأصبحت تشكّلُ تراكُميًا عبرَ هذا الزمن، ما يمكن أن نطلق عليه «الهولوكوست الفلسطيني المفتوح»، انطلقت كذلك مسيرةٌ طويلةٌ من النضال والكفاح والصمود والبقاء الفلسطيني المفتوح، لتشهد فلسطين مراحلَ ومحطّاتٍ وأحداثًا ملحميّةً أسطوريّةً عز نظيرها في التاريخ البشريّ، لتبلغ في هذه الآونة ذروة الصراع والصدام مع المشروع الصهيوني؛ وبلا مبالغة فنحن نتحدّث عن موسوعة المقاومة والنضال والصمود والبقاء الفلسطيني، لا بل يمكننا القول: إنّه أصبحت هناك في كلّ بيتٍ وفي كلّ عائلة فلسطينيّة لوحات وقصص وحكايات ملحميّة في النضال والتضحيات اليوميّة في مواجهة جيش الاحتلال ومستعمريه.

لقد أدرك الشعبُ العربيّ الفلسطينيّ مبكّرًا جدًّا خطر الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين منذ أن اتّخذت شكلًا منظّمًا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فانطلقت مسيرة المقاومة الفلسطينية بأشكالها كافة، مع بدايات الغزو البشري الصهيوني الاستيطاني لفلسطين، ولم تهدأ يومًا أبدًا منذ ذلك الوقت، ولكنّها كانت في حالة مدٍّ وجزر بفعل الأحوال والموازين والإمكانات، وتأثيرات المحيط العربي والإقليمي والدولي، وتنوعت المقاومة لتشمل العمل السياسي والعسكري والثورات والانتفاضات والهبات والاعتصامات والمظاهرات في مواجهة تحالف الاستعمار البريطاني والغزو الصهيوني، وما تزال مسيرة المقاومة والنضال الفلسطيني مستمرّةً بأشكالها المتنوعة حتى اللحظة الراهنة.

وفي التوثيق، فإنّ بدايات اليقظة والمقاومة الفلسطينية للوجود الصهيوني تعود على وجه التحديد إلى عام 1878، حينما اقامت الحركة الصهيونية مستعمرتها الأولى «بيتح تكفا» على أنقاض قرية الملبس الفلسطينية، فانتفض أهالي القرية ضد الغزو الاستيطاني، وبعدها بأربع سنوات فقط، أي في عام 1882، أقدمت الحركة الصهيونية على إقامة ثلاث مستعمرات أخرى، هي:

- "ريشون لتصيون" على أراضي قرية عيون قارة.
- "روش بينا" على أراضي قرية الجاعونة.
- "زخرون يعقوب" على أراضي قرية زمارين.

وفي عام 1891، قدّم عددٌ كبيرٌ من وجهاء القدس مذكرةَ احتجاج إلى الباب العالي في الأستانة يطالبونه بالتدخل لمنع الهجرة اليهودية وتحريم امتلاك اليهود للأراضي الفلسطينية، وفي العام التالي لاحظ أهالي قرية الخضيرة وملبس "بتاح تكفا" تنامي عدد المستوطنات اليهودية في أراضيهم، فقاموا بهجوم مسلّح عليها أسفر عن سقوط قتلى من الطرفين، وفي الفترة نفسها ظهرت كتابات يهوديّة في الصحف الأوروبية تحذّر من ثورة عربيّة وشيكة؛ بسبب عمليات الهجرة اليهودية التي بدأ العرب يلتفتون إليها.

ولم تقتصر الأطماع الصهيونية على فلسطين وحدها آنذاك، بل امتدت إلى شرق الأردن كذلك، ويعدّ الهجوم الذي شنّه الأهالي هناك عام 1898 على مستوطنة أقيمت في منطقة جرش أوّل عملٍ عسكريٍّ في الأردن ضدّ الوجود الصهيوني.

### أشكال النضال وأدوات الكفاح الفلسطيني:

وفي السجل النضالي الكفاحي للشعب الفلسطيني منذ ذلك التاريخ، استخدم الشعب الفلسطيني كل أشكال النضال وأدوات الكفاح المتاحة بين يديه وهي:

**أوّلًا**: النضال المسلّح - منظمات وفصائل وكتائب وألوية وفرق كان شعارها: دم - حديد - نار - وتحرير كامل فلسطين من البحر إلى النهر.

**ثانيًا**: النضال الشعبي- اعتصامات - مسيرات - مظاهرات -وصدامات - ومقاطعات اقتصادية.

**ثالثًا**: النضال السياسي - مؤتمرات عربية وغربية - وعرائض احتجاجية، ونشاطات وفعاليات سياسية هدفها إيصال الرأي والموقف الفلسطيني الى الرأي العام الدولي.

**رابعًا**: الإعلام، حيث "شهد عام 1900 حملة ضخمة لجمع التوقيعات على عرائض تمنع بيع الأراضي للمهاجرين اليهود. ونشطت وسائل الإعلام العربية في هذه التوعية، فكانت لكتابات الشيخ محمد رشيد رضا (1865-1935) على صفحات جريدة المنار أثرًا كبيرًا، ومن الصحف العربية التي نبهت أيضًا إلى الخطر الصهيوني جريدة الكرمل في حيفا سنة 1909 وشن صاحبها نجيب نصار حملة شعواء على

الصهيونية"، وكذلك جريدة فلسطين التي نشر صاحبها عيسى داود العيسى سلسلة مقالات أسهمت في زيادة الوعي الوطني الفلسطيني حول أخطار الهجرة الصهيونية.

## مراحل النضال والكفاح الفلسطيني:

خاض الشعب الفلسطيني مراحل من النضال الشامل التي يمكن توزيعها زمانيًا وتكثيفها بالعناوين التالية:

* **الأولى 1878- 1917**، وتميزت ببدايات الوعي واليقظة العربية لخطورة الهجرة والاستيطان الصهيوني، وشهدت العديد من الصدامات ما بين المزارعين الفلاحين العرب والمستوطنين اليهود.
* **الثانية: 1917–1948**، أي منذ إطلاق وعد بلفور، وشهدت هذه المرحلة أوسع وأشد الحراكات والثورات والانتفاضات والمسيرات والمظاهرات الفلسطينية، في التصدي لأكبر وأخطر هجمة صهيونية بريطانية على فلسطين، فكانت هناك ثورة العشرين التي عمت كافة المدن الفلسطينية، ثم جاءت المرحلة من 1929-1934: وهي مرحلة النهوض الشعبي للحركة الفلسطينية، حيث شاركت قطاعات وفئات شعبية واسعة في النشاط السياسي الوطني من العمال والفلاحين والطلاب والمثقفين والطبقة الوسطى، وهي مرحلة الصدام المباشر مع بريطانيا وأسباب ذلك: القمع البريطاني لثورة 1929 "البراق" وتجاهل بريطانيا توصيات لجنة شو وسيون وازدياد قوة الحركة الصهيونية وتزايد الهجرة اليهودية الجماعية.

ثم جاءت بعد ذلك مرحلة ثورة 1936 - 1939: وهي سلسلة من أعمال المسلحة لمقاومة الانتداب البريطاني المساند والمؤيد للهجرة اليهودية وإضرابات عامة ومظاهرات شعبية، من ثم مرحلة الحرب العالمية الثانية والأربعينات: وكان النشاط الحزبي سيئًا وضعيفًا؛ إذ ساعدت ظروف الحرب على إضعاف الأحزاب وإخماد الثورات. ثمَّ أخيرًا مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية: أعلنت بريطانيا أنها ستنسحب نهائيًا من فلسطين بتاريخ 1948/5/15، وأدى ذلك إلى نشوب الاصطدامات بين العرب واليهود وتم تشكيل قوات باسم الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني.

* **الثالثة: 1948–1967**، وكان الشعب الفلسطيني ومعه الأمة العربية في البدايات في ذروة الصدمة والذهول، ثم سرعان ما جاءت ثورة 23 يوليو التي أحيت الآمال الفلسطينية والعربية في المقاومة والتحرير، وشهدت هذه المرحلة كما هو معروف انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة.
* **الرابعة: 1967- الانتفاضة الأولى 1987–1993**، وتميزت بالمقاومة المسلحة في الداخل والخارج الفلسطيني، وكانت منظمة التحرير والفصائل والقوى الفلسطينية المختلفة هي التي تقود المقاومة المسلحة ضد الاحتلال.
* **الخامسة: 1993- انتفاضة الأقصى 2000**، وهي مرحلة الانتفاضة الكبرى الأولى التي أعادت القضية الفلسطينية إلى قمة الأجندات الدولية، واقتحمت كل بيت على وجه الكرة الأرضية، ولكنها ساهمت في ولادة اتفاقية أوسلو السياسية والأمنية وما ترتب عليها من اتفاقيات اقتصادية.
* **السادسة: من انتفاضة الأقصى 2000 وحتى 2013**، وهي وفق المعطيات الفلسطينية أسوأ المراحل الفلسطينية، حيث بدأت بانتفاضة الأقصى التي حملت عناوين تحرير القدس والاستقلال، وآلت إلى مفاوضات سياسية عقيمة وظفتها دولة الاحتلال كمظلة لها في تعميق وتكريس الاستيطان والتهويد، وتميزت هذه المرحلة بالمواجهة العسكرية غير المتنادة وبالعمليات الاستشهادية، وبالمقاومة المسلحة، غير أن أبرز عناوينها المقاومة الشعبية على امتداد مساحة الضفة الغربية.
* **السابعة: انتفاضة القدس -السكاكين- 2013–2020:** فجر الشعب الفلسطيني خلال هذه السنوات ما عرف بانتفاضة القدس أو انتفاضة السكاكين، وكذلك كانت هبة البوابات الالكترونية في القدس، والتي حقق فيها أهل القدس انتصارًا كبيرًا على نتنياهو والاحتلال وأجبروهم على التراجع عن قرار إقامة البوابات الالكترونية على أبواب الحرم القدسي.
* **الثامنة: انتفاضة القدس والأقصى والشيخ جراح وسلوان 2021 –2023:** وتوجت هذه الانتفاضة الكبيرة بظهور كتيبة جنين وعرين الأسود وتصاعد العمليات المسلحة المؤلمة للاحتلال، وخاصة ظاهرة الاشتباك من نقطة الصفر، هذه الاشتباكات المستمرة حتى كتابة هذه السطور والتي تتميز بروحية بطولية عالية جدًا، استطاعت أن تستقطب الشارع الفلسطيني على نطاق واسع، غير أن هذه المرحلة تعتبر في تاريخ القضية الفلسطينية من أصعب وأسوأ المراحل، وذلك بسبب الأحوال العربية التي تشهد دمارًا وخرابًا وانهيارًا في الأمن القومي العربي وفي الروحية العروبية لدى ما يعرف بـ«الأعراب» لا مثيل له في التاريخ العربي، وخاصة على مستوى التطبيع الخياني مع العدو الذي يعتبر أخطر ما يواجه القضية الفلسطينية.

لنتوقف في الخلاصة الاستراتيجية، لنوثق: أنّنا أمام صراع وجوديّ جذريٍّ استراتيجيٍّ منذ بدايَاته الأُولى، لا سبيل للتعايش والتطبيع أو التسوية السياسية فيه، وسيبقى هذا الصراع مفتوحًا على أوسع نطاق، ولن يحل أبدًا، إلا بتحقيق أمنيات وتطلعات الشعب الفلسطيني في التحرير والعودة والخلاص ■

# الحريّةُ للماجداتِ القابعاتِ خلفَ الأسوار

إلهام الحكيم. كاتبةٌ فلسطينيّة/ تركيا

**تتفنّنُ الحكومةُ الصهيونيّةُ المتطرّفةُ منذ تشكيلها باتّباع وسائل قمعيّة لم يسبقها لها أحد، في محاولة لتكريس العنصريّة المتوحّشة وإرهاب الفلسطينيّين؛ ظنًّا منها أنّ تلك الأساليب ستوقف المقاومة!**

لكن بن غفير وسموتريتش ورئيس حكومتهما واهمون؛ فإجراءاتُهم تزيد الفلسطينيين تمسّكا بحقوقهم التي أقرّتها الشرعيّةُ الدوليّة، وتُضاعف إصرارهم على مقاومة الاحتلال. ومن الأساليب الإرهابيّة المتّبعة اقتحامُ السجون والاعتداء على الأسرى وفرض العقوبات عليهم، وشطب الإنجازات التي انتزعوها بعد نضال دام عشرات السنين، خاضوا خلالها الإضرابَ عن الطعام والتّمرّد تأكيدًا على حقوقهم كأسرى حرب، تجاهر حكومة المستوطنين بعنصريّتها، وتفرض على الكنيست إصدار تشريعات منافية لأبسط حقوق الإنسان ضدّ الأسرى، وتصرُّ على «التعامل معهم على اعتبارهم إرهابيين» لا حقوق لهم بإصدار تلك التشريعات ومنها: «سحب الجنسيّة من الأسرى المقدسيين وأسرى الأراضي المحتلّة عام 1948، وإبعادهم مع أهلهم إلى الضفة والقطاع، إضافةً لهدم بيوت منفّذي عمليّات المقاومة، والتحضير لقانون إعدامهم»!

وما ينطبقُ على الأسرى يشملُ الأسيرات - اللاتي شاركن بكلّ الفعاليات للحصول على حقوقهنّ - بإخضاعهن للعقوبات الرادعة، وآخرها تمثّل باقتحام أقسام الأسيرات في سجن الدامون وعددهن 29 أسيرة، وتشديد الخناق عليهن بضربهن وقمعهن ورشهن بغاز الفلفل والغاز المسيل للدموع، وتحويل أقسامهن العادية إلى عزل جماعيّ من خلال سحب مستلزماتهن اليوميّة والأدوات الكهربائيّة ومنعهن من الاتصال بأهاليهن، والخروج إلى الساحة «الفورة»، إضافة لعزل ممثلة السجينات الأسيرة ياسمين شعبان.

إنّ كلّ تلك الممارسات من القمع والترهيب تمّت لشعور إدارة السجون بفرح الأسيرات إثرَ عمليّة القدس، التي نفّذها الشهيد خيري علقم، ما دفع الحركة الأسيرة داخل المعتقلات الصهيونيّة لإعلان الاستنفار العام تضامنًا مع الأسيرات باعتبارهن «خطًا أحمر»، وحذروا إدارة السجون من التمادي بإجراءاتها القمعيّة، وأنّه سيتمُّ تصعيد الخطوات الاحتجاجيّة في حال عدم التراجع عن العقوبات المفروضة على الأسيرات.

هذا التضامنُ بين الأسرى والأسيرات ليس الأوّل، فكلّ الخطوات التصعيديّة سابقًا كانت تفاعليّة وتبادليّة، ما كان يجبرُ إدارة السجون على التراجع عن عقوباتها، والتعامل مع الجميع أسرى حرب في دولة محتلّة، إضافةً للمطالبة الدائمة بالحماية الدولية للأسرى، وإرسال لجان تقصي الحقائق من الجهات الدولية المختلفة ذات الصلة بحقوق الإنسان، وصولًا لاعتبار تلك الممارسات جرائم حرب بحقّ الأسرى، ومن ثمّ ضرورة تطبيق اتّفاقية جنيف الرابعة ذات الصلة بالأسرى والمعتقلين.

### ابتزاز الأسيرات بعائلاتهن:

منذ اللحظة الأولى لاعتقال المناضلة الفلسطينية يكون جنود الاحتلال قد جمعوا المعلومات الكافية لمحاربتها بها حتى يكتشفوا نقطة ضعفها، ومن ثُمَّ ابتزازها لانتزاع الاعترافات المطلوبة، تبدأ الممارسات العنصرية والإجراءات الانتقاميّة بحقّ الأسيرة وعائلتها، بدءًا من الوالدين والأخوة، ويزيد الضغط عليها في حال كانت أمًّا ولها زوجٌ وأبناء، فيتمُّ تهديدُها باعتقالهم - بهدف سحب الاعتراف منها - ومع اصطدام المحقّقين بثبات موقفها وصعوبة الوصول لمبتغاهم يلجؤون إلى التهديد بالاعتداء الجسدي والنفسي، ثُمَّ تتصاعد وتيرة الابتزاز بأن القادم سيكون أشرس عند تعذيب الوالد أو الأخ أمامها أو تعذيبها بوجودهم، وحضور الزوج الذي لن يحتمل رؤيتها «عارية» في غرفة التحقيق وسوف يطلقها فورًا ويحرمها من أبنائها - حسب توصيف المحقّق طبعًا - وقد تعرّضت العديد من المناضلات لشتى أنواع التحرّش اللفظي والجسدي، إضافةً للحجز مع المعتقلات الإسرائيليّات الجنائيات اللاتي يتابعن التحرّش بهن والاعتداء

عليهن بتوجيهٍ من المحققين، أو إجبارهن علىً العمل بالتنظيف والطبخ، والحبس الانفرادي وغير ذلك الكثير للإذلال والرضوخ، وتتفاوت ردود فعل المعتقلات حسب مدى صلابتهن وقوتهن وقناعتهن بالفكر النضالي الذي يحملنه.

مع اكتساب الخبرة النضاليّة على مرّ السنوات وتزايد عدد الأسيرات من الكوادر اللاتي يعرفن كيف يتعاملن مع المحقّقين، كما يعرفن حقوقهنّ - كأسيرات -، تلك الحقوق التي انتزعنها إثر الإضرابات العديدة عن الطعام، والعصيان بالتشارك والتنسيق مع الأسرى - كما أسلفنا بداية - تطوّرت الأمور وسجّل الأسرى مواقفَ بطوليّةً حوّلت السجون لمدارسَ نضاليّةٍ انبثق منها «الحركة الأسيرة» التيً فرضت تنظيم نمط العلاقة بين الأسرى وإدارة السجون، وأسهمت بتحديد الخطوط العريضة للتعامل معهم كأسرى حربٍ لهم الكثير من الحقوق التي تضمنها القوانين وتحميها الشّرائع الدولية ، ومنها حقّهم بالمطالعة ومتابعة الدراسة داخل المعتقل، واقتناء مذياع وتلفاز، ورؤية الأهل بشكلٍ دوريّ، وحقّ العلاج، وغيرها مِنَ الحقوق التي غالبًا ما يستُخدمها السجّان الصهيونيّ وسيلةَ ضغطٍ على الأسرى، خاصّةً الأسيرات فيسحب الكتب أو مستلزماتً المرأة الصحيّة الشهريّة، كما يمنعُ عنها زيارة الأهل والأبناء، ويحرمها من عناق طفلها خلال الزيارة، إضافةً لامتناعه عن تقديم الرعاية الصحيّة لها كما حصل مع الأسيرة «إسراء جعابيص» التي خضعت للتحقيق القاسي رغم الحروق الجسيمة التي تغطّي جسدها؛ ما فاقم من مشكلتها الصحيّة وضاعف آلامها ولم تحصل على العناية المطلوبة رغم كلّ المناشدات بتأمين العلاج، وقد كشفت إدارة السجون عن قمة وحشيتها بسحب بطاقة التأمين الصحي الخاص بها وحرمانها من إجراء عملياتٍ جراحيّةٍ وتجميليّةٍ عدّة، تحديدًا لأصابعها الثمانية التيً بترت جّراء الحريقِ الذيً ألمَّ بها، إضافةً لمنع زيارة أهلها لها مرّاتٍ عدّة، ومن ضمنهم ولدها الوحيد الذي سيبقى ينتظر لحُظة الإفراج عنها بعد تنفيذ الحكم البالغ ١١ سنة..

كذلك الأسيرة «نسرين أبو كميل» التي اعتُقلت تاركةً خلفها 7 أبناء؛ أصغرُهم رضيعٌ بعمر الثمانية أشهر، تولى الوالد والجدة شؤون تربيتهم ثم تابعتها الطفلة الأكبر بعد وفاة الجدّة.. تستذكر العائلة صعوبةَ سنواتِ غياب الأم، خاصّةً في المناسبات الاجتماعيّة وفترة مرضها داخل المعتقل.. علّقت في المنزل تقويمًا يحمل صورتها واسمها، وكان الأبناء يشطبون كلّ يوم يمضي بانتظار عودتها تاركين لها شطب اليوم الأخير بيدها بعد نيل حريّتها.

**أمومةٌ مفعمةٌ بالحياة والحرية تكشف قبح الاحتلال:**

غالبًا ما تتماسك المناضلات ويرفضن التعاون مع المحقّقين رغم كلّ الضغوط والاستفزاز والابتزاز.. ومهما تعرّضت الأسيرة لمواقفَ مؤلمة وصعبة للضغط عليها؛ فإنّها تقاومُ وترفض المساومة لكنً أقسى المواقف على الإطلاق محاربتها بفلذات الكبد، كما حصل مع إسراء ونسرين والعشرات غيرهما.. والأكثر قسوةً تكون بفقدان الابنة ومنع الأسيرة من وداعها، وهذا ما بثّته الأسيرة المحررة خالدة جرار في رسالة مؤثّرة كتبتها بعد وفاة ابنتها الشابة ورفض الاحتلال الإفراجَ المبكّر عنها قبل شهرين من الموعد، وعدم السماح للجثمان بالمرور أمام السجن لإلقاء الوالدة النظرة الأخيرة على الابنة... وبهذا يكشف الاحتلال قبح وجهه وغياب إنسانيّته... أقتبس من الرسالة: «لقد جاءت سهى، جاءت إلى الدنيا ووالدها معتقلٌ، وها هي تغادرها ووالدتها معتقلة... وفي هذا تلخيصٌ إنسانيٌ مكثّفٌ لحياة الفلسطيني الذي يحبُّ الحياة والأمل والحريّة، ويكره العبوديّة والاستعمار، فهذا الاحتلال يسلبُ منّا كلَّ شيء، حتّى الأوكسجين الذي نتنفّس، ويحرمنا كما حرمني من وداع عصفورتي الصغيرة سهى، فودّعتها بوردة نَمَتْ في تراب الوطن، ارقدي بسلام يا عصفورة قلبي... وختمتِ رسالتها بالقول: ازرعوا شجرةَ زيتونٍ بجانب قبرها كي تظلّلها دائمًا.. أحبّكم».

وراءَ كلِّ أسيرةٍ ألفُ حكايةٍ وحكاية تملأ المجلّدات.. ولا يمكن لنا إلقاء الضوءَ على واقعهنّ كلهن، فقد تعرّضت أكثر من «16000 فلسطينيّة» للاعتقال في سجون الاحتلال بين عامي 1967 - 2021، لكن بعض ما تمَّ التطرّق إليه عبر تلك السطور، يمكن أن يعطي صورةً واضحةً عن الممارسات الصهيونيّة ضدَّ الأسيرات الفلسطينيّات اللاتي يتعامل الاحتلال معهن وكأنّهن خارج المنظومة المجتمعيّة الإنسانيّة، مجرّدات من الحقوق كونهن قابعاتٍ في غياهب السجون، لكن الحقيقة تقول: إنّ أسيراتنا صاحباتُ قضية، ولهن الحقّ بالحريّة والعيش الكريم مع عائلاتهن كأقرانهن من نساء العالم اللاتي يتهيأن للاحتفال باليوم العالمي للمرأة، وعيد الأم وأعياد الربيع «النيروز» خلال هذا الشهر، من حقّهن النضال ضدّ الاحتلال. لقد ناضلت العاملات الأمريكيات قبل ما يزيد على قرنٍ من الزمن لتحديد ساعات العمل، وحصَلْن على مبتغاهن مع نساء العالم وتحوّل يوم انتصارهن إلى يوم عالميّ «8/3»! فكيف لا تناضل المرأة الفلسطينيّة لاسترداد وطنها المحتلّ وحريّتها المسلوبة ؟!

# متلازمة التطبيع وحُمَّى الكراهية!

وليد عبد الرحيم. مخرجٌ وكاتبٌ فلسطيني/ سورية

**لا غَرابةَ في سَويّة الغضب الشعبي تجاهَ تلك النماذج التي يراها المواطنون العاديون والبسَطاء تبرز بشكلٍ مثير للضحك والغضب في آن معًا كلما أراد حاكمٌ جبانٌ أن يكشف عن ارتباطهِ بالعدوّ أو انضمامه لمجرمي ومتخلفي الإبراهيمية، فالردودُ المقابلةُ تستوحي سويّتها من هبوط مستوى الأدب في لغة أتباع الأنظمة، بعد رؤية فيديوهات وتصريحات لأشخاص نكرة غير معروفين مسبقًا يكيلون الشتائم لفلسطين والفلسطينيين دونما تمييز، أوَ حتّى دراية بمعلومة ما عن التاريخ أو الجغرافيا، حيث إن أول ما يمكن ملاحظته هو اللغة الشتائميّة التي تعبّر عن شحّ متفاقم في ثقافة هؤلاء المهاجمين الذين غالبًا ما يحملون الجنسيات الخليجية وبعض السوريين المهاجرين الناقلين المقلدين لا المبدعين من أمثال «علي فرزات»، ولا حاجة هنا للتذكير على ما نعتقد بالكم الكبير من الردود الشعبية والنخبوية الغاضبة التي تلقاها هؤلاء، والكم الهائل من الاستنكار والشجب والاستغراب الذي انهال عليهم من قبل أبناء جنسياتهم ذاتها وبشكل أساسي.**

لم نرَ تحليلًا سيكولوجيًّا لهؤلاء المهاجمين، وذلك بسبب الشعور العربي العام بعدم الضرورة؛ نظرًا لتفاهة ووضاعة مفردات التعبير لدى هؤلاء، ولقناعة العرب جميعًا بأن هؤلاء هم مجرّد ببغاوات لأنظمة التطبيع والموساد ولقناعة البعض بمصداقية التسريبات التي تشي بأن جهاز الموساد يدفع لهؤلاء خمسة آلاف دولار عن كلّ حلقة بث شتائمية تطال الفلسطينيين شعبًا، أو فيديو مديح وتلميع للشخصية اليهودية وكيان الاحتلال، وهو ما يفسر الانتشار العارم لفيديوهات يقوم بها مواطنون عراقيون وأكراد ومن بلاد الشام والمغرب للحديث عن اليهود» الطيبين» الذين كانوا يعيشون بيننا في هذا البلدان، وهذه الفيديوهات بدورها ممولة من مؤسسات تدعم الكيان الصهيوني وتستمد ميزانياتها من مؤسّسات دوليّة مناصرة له.

ليس هذا معرضَ تناولِنا الأساسي الآن على كل حال، بل هناك ما نُفضّل تسميته بـ «متلازمة التطبيع» التي تُظهر في أُولى تجلياتها فقر مُصابيها الثقافي والمعرفي مدعومة بخصلة «حُمَّى الكراهية المرضية» بما تحمله من فجاجة عنصريّة وتعميم فجٍّ مباشر ينتمي في جوهرِه لمفردات غريزةِ القطيع التي تنضح بالسمات الحيوانية من حيث النظرة الجُموعيّة القبائليّة كما يصنّفها علم النفس.

متلازمة التطبيع في هذا المضمار تبدأ بدوافع نفعيّة، فيُوهم المنتفع ذاته بضرورة إنشاء آلية تفكير قسريّة مُفتعَلة، يتدرّب مرارًا على ذلكً لممارسة فعله الواعي بحيث ينال رضا السيد وينفس عن الشعور بالدونية، وبالضرورة أيضًا السعي إلى تبرير ذلك بشتى الحالات؛ الأمرُ هنا مشابهٌ لرغبة اللصّ بجعل السرقة حلالًا لكون المسروق ذا صفات معيّنة، وهذا ديدن التبرير اللصوصي، أو قتْل إنسان ما لغاية ما، فيتم التبرير بالسعي لترسيخ اعتقاد القاتل بأن القتيل يستحق القتل لأسباب ينسجها القاتل تبريرًا لفعلته وتشريًا لجريمة القتل، ولإقناع ذاته بالابتعاد عن تذكر المصلحة- الرشوة، لذا فإن أول ما يمكن ملاحظته عند المصاب بمتلازمة التطبيع هو الارتباك والخضوع الإرادوي للعبودية بناءً على الرغبة الدفينة بالعبودية، وهو ما يمكن ببساطة ملاحظته حتى عند الحكام المهزوزين الذين يدفعهم

التشبث بالكرسي لقبول العبودية المطلقة، فتخونهم الجدارة بالكرسي ذاته، ليصلوا إلى تغيير ديانتهم فيستبدل إسلامه بما عرف بالإبراهيمية، التي لا يفقه معناها أصلاً، والتي من الواضح أنها أنشئت برغبة سياسية، حتى أن أحد هؤلاء - الأمراء!- رد على سؤال أمام وسائل الإعلام مفاده: ما هي الإبراهيمية؟ بطريقة مرتبكة ومشوشة توضح بأنه لا يعرف عنها شيئاً!

تبدأ متلازمة التطبيع إذًا من لحظة الرغبة في الاستلاب، بما تحمله من رواسب مازوشية، كما أنها هي القناعة الداخلية القهرية المسماة شعورًا بالدونية وهي تشبه إجابات العبيد والعضاريط في مراحل العبودية عبر التاريخ القديم، على سؤال مفاده كيف يدافع العبد عن السيد المعبود مع معرفته بظلمه له، يجيب العبد غالبًا: «إنه سيدي، لذلك فهو على حق»!

هذه ليست مطابقة علمية بقدر ما هي مثال دلالي، فالمصاب بمتلازمة التطبيع يدرك في أعماقه بأن تطبيعه كان قسريًّا لا اختياريًّا، وعلى الرغم من ذلك يشيد بأخلاق وإنسانية السيد المستبد الذي يعلم بأنه قاتل، الذي رأى جرائمه المتكررة لسنوات طوال، وربّما يصل مستوى تفاقم المتلازمة هذه إلى تحية قُاتل أهله ذاتهم وتمجيده، ولكون التطبيع بحد ذاته وفي جوهريته هو عملية استجابة للأوامر، يسعى المصاب بالمتلازمة إلى القفز فوق مطالب السيد، فيضيف من عنده، وذلك لتحقيق أعلى درجات الرضا من قبل هذا السيد، فيصف الفلسطينيين مثلاً بأنهم ليسوا عربًا ولا هم أصحاب الأرض وأن الأرض لبني إسرائيل، وبقدر الجهل الثقافي والتاريخي بوجود فلسطين وشعبها المتعارف عليه عالميًّا، وهي معلومة تقرّ بها حتى الصهيونية ذاتها يستوفي المصاب بالمتلازمة أضعاف شروط توظيفه سواء بالمال أو بالحماية أو إبقائه على الكرسي، لهذا يبدو هزليًّا مضحكًا، يوجب كوميدية الرد كما عبرت عن تلك الحالة ببساطة وعفوية ردود المواطنين العرب البسطاء الأصحّاء على وسائل التواصل مثلاً.

يبدو المصاب بهذه المتلازمة هاربًا من شواهد المنظومة الأخلاقية، فلا يمكن أن يسمح لذاكرته بعرض صور الأطفال المغدورين من الفلسطينيين في حين يشفق على جندي قتل في الضفة الغربية مثلاً ويصف الفدائيين بالإرهابيين، لا بل إن بعض العصابيين - وهو مجنّدٌ من قبل مخابرات عضاريط حكام الإمارات والسعودية- يدعو حرفيًا سيّده الحضاري الصهيوني لذبح كل الفلسطينيين أطفالاً ونساءً ورجالاً! وهذا يدل على مستوى عالٍ من الحالة المرضية، وهو ما يبدو أيضًا من ملامح الوجه المُتَشنّج مَرَضيًّا مع شدّ أعصاب الوجنتين وتغلغل العينين في ذاتهما، ليدل الوجه ذاته بملامحه على غرابة امتزاج الجهل بالحقد بالمصلحة المُنجزَة من قبل المنظومة الصانعة للعبودية، ولهذا ظن البعض بأن هؤلاء يقعون تحت ضغط التهديد بعد تورطهم في دعارة أو مخدرات فتجبرهم السلطات الإماراتية والسعودية على القيام بذلك لهذا يبدون مُفتَعَلي المنطق، وعزز ذلك أن أحد شرفاء الإماراتيين أكد بأن أحد المأجورين كان في السجن لاغتصابه طفلة.

من سمات هذه المتلازمة أيضًا أنها تحمل بذور الرغبة في الانتحار، بسبب كراهية الذات والمجتمع والدين والتاريخ، لهذا فإن أحد المصابين من هؤلاء تم تلقينه مباشرة من

قبل الموساد كي يقول: إنّ النبي محمد قد اضطهد اليهود في الجزيرة وسلبهم أموالهم وديارهم وسبى نساءهم، وأن علينا - نحن العرب - تعويضهم عن ظلم النبي محمد لهم، في حين هو يرى بأم عينه سلب الأراضي والقتل والإرهاب في فلسطين، هنا تبرز ملامح الشيزوفرينيا وتبدو اختلاطات الحالة المرضية من ذلك النوع الذي يصل في النهاية للانتحار بفعل تراكم الخواء وما يفضي لاضطرابات عقلية متفاقمة.

توجب الإصابة بمتلازمة التطبيع بالضرورة شُحّ الثقافة والاضطرابات العقلية والعصبية والمحنة السيكولوجية التي غالبًا ما تكون بذورها قد زُرعت في فترة الطفولة كمعاناة التفكك الأسري وغياب القيم الأخلاقية والغموض في العلاقات العائلية... هذه الحالة بعيدة كل البعد عن نمط دعاة السلام الذين يسعون بعد تفكير وتمحيص ودراسة إلى حل سياسي، غالبًا بل وبالضرورة أن هذا الحل السياسي الممكن سيكون ظالمًا للواقع والتاريخ الفلسطيني، هؤلاء يحاولون إيجاد حل ما، ويمكن سماعهم ومحاورتهم على الأقل كأصحاب نهج وإن لم نوافقهم في ذلك، أما المصابون بمتلازمة التطبيع وحمى الكراهية فهم بحاجة لفترة علاج طويلة داخل المصحات النفسية وتحت إشراف أطباء وعلماء نفس.

عمومًا فقد خبتْ في الشهور الأخيرة أصوات هؤلاء، ربما كان ذلك بسبب تراجع الموساد عن تنظيم ذلك الأمر بعد قناعة بعدم جدواه، فإسرائيل تدرك بأنها كلما جنّدت عملاء علنيين سطحيين قلّت فائدتهم، وانتهى وهم احترامهم لدى الشعوب العربية وشعوبهم ذاتها وهو ما حل مع أبناء زايد وآل مكتوم، حيث تحولوا إلى مسخرة في جلسات السمر الشعبية الإماراتية، لكنها الآن مرشحة لِلعودة بعد عودة نتنياهو وحكومته المتطرفة الإرهابية المنتخبة، وقد يُعاد قريبًا دعم هذا التوجه على الرغم من عدم جدواه، لكن ما يقلق الاحتلال هو الفشل في تجنيد أي شخص عربي يحمل وعيًا وثقافة رفيعة، لكن ربما يحدث ذلك بالضغط والترغيب والترهيب؛ وذلك بسبب عدم وجود مصحات كافية للاستشفاء في بلدان الوطن العربي!

# سوريا... وقانونُ قيصر الظالم

زاهر بن حارث المحروقي. كاتبٌ سياسيٌّ/ عُمان

**للوهلة الأولى عندما يسمعُ المرءُ بقانونٍ اسمُهُ «قانون قيصر» يخالُ له أنّه قانونٌ سَنّهُ أحدُ قياصرة روسيا، لكنّه في الواقع قانونٌ أمريكيٌّ سمّي بهذا الاسم نسبةً لشخصٍ مجهول، قيل: إنّه منشقٌ سرّب معلوماتٍ وصورًا لضحايا «تعذيب» في سوريا بين عامي 2011 و2014.**

ويستهدفُ القانونُ الأفرادَ والشركاتِ الذين يقدّمون التمويل أو المساعدة للحكومة السورية؛ ويستهدفُ كذلك عددًا منَ الصناعات السوريّة بما في ذلك تلك المُتعلّقة بالبنية التحتيّة، والصيانة العسكريّة، وإنتاج الطاقة، هذا غيرُ استهدافه للكثير من الشركات والشخصيّات الإيرانيّة والروسيّة التي تقدّم الدعمَ لسوريا. وقَدَ تردّدَت كلمة «قانون قيصر» بكثرةٍ في وسائل الإعلام مجدّدًا، عقب الزلزال القوي الذي ضرب تركيا وشمال سوريا يوم الإثنين 6 فبراير 2023، لكن ليس لإلغاء ذلك القانون الظالم، وإنّما لمزيدٍ من إذلال الشعب السوري، رغم معاناته الشديدة. ونحن لسنا بصدد الحديث عن «هذا القيصر»، وعن مدى صحة الصور التي قدّمها للأمريكان - فاضطهادُ الشعوب مرفوضٌ في كلّ الأحوال، سواءً في سوريا أو أيّ مكان - لكن تجربة العرب مع الأمريكان معروفةٌ، ولنا دليلٌ في حصار العراق وتدميره تحت حجج واهية وكاذبة؛ اعترف بذلك المسؤولون الأمريكيّون أنفسهم، بعد أن تركوا مواقعَ المسؤوليّة، لكن ماذا استفاد العراقيّون من تلك الاعترافات بعد فوات الأوان ؟

تقول ديباجةُ قانون قيصر: إنّه يهدفُ «لحماية المدنيين في سوريا»، ويفرضُ عقوبات على كلِّ مَنْ يقدّم دعمًا ماليًّا وتقنيًّا وماديًّا للحكومة السوريّة، لكن ما حصل بعد الزّلزال وضّح تمامًا أنّ القانون كان سيفًا مسلّطًا على رقاب الشّعب السوريّ، فمَنْ سنَّهُ لم يُحرّك ساكنًا لتقديم المساعدات الإنسانيّة للشعب المنكوب؛ فلم نرَ التسابق في تقديم المساعدات له، لكن شهدنا اختفاء تلك الشعارات البرّاقة، التي كثيرًا ما تغنّت بحريّة الشّعب السوريّ وبتحريره من نظامه، «حتّى يعيش السوريّون في حريّةٍ وكرامةٍ وعدالة»، بل إنّ القانون المذكور حالَ دون تقديم المساعدات لسوريا، خوفًا من العقاب الأمريكي، رغم النداء الذي وجّهته وزارة الشؤون الخارجيّة والمغتربين السوريّين إلى الأمم المتّحدة والجهات المعنيّة والمنظّمات والهيئات الدوليّة للتدخّل لرفع العقوبات الأمريكيّة عن سوريا، لتسهيل وصول فرق الإغاثة والأدوية والغذاء للمنكوبين، لكن دون جدوى. وما يؤسفُ له أن تكرّر بعض وسائل الإعلام العربيّة كلمة «الزلزال الذي ضرب تركيا» ولا تشيرُ إلى أنّه ضرب سوريا أيضًا، وأنّ الضحايا كثيرون، رغم أنّ الزلزال ضرب المناطق التي تحت سيطرة ما يُسمّى بالمعارضة السورية، ممّا يعني أنّ السوريين كانوا ضحايا مرتين، مرّة لأنّهم اعتمدوا في معارضتهم على قوى غادرة، ومرّة لأنّ القانون الذي أصدرَته أمريكا «لصالحهم» وقف ضدهم، فحال دون تقديم العون الإنساني لهم. ومع التركيز على زلزال تركيا ونسيان سوريا إعلاميًّا، فإنّ كلّ الذين ملأوا الدنيا ضجيجًا لمساعدة السوريين، وأيّدوا تدمير سوريا وتشريد أهلها في بقاع الأرض المختلفة اختفوا، ونسوا أنّ سوريا كانت مزدهرةً اقتصاديًّا مع أمنٍ غذائيّ ودوائيّ، والاكتفاء في الطاقة، مع وجود كهرباء وغاز وماء وجامعات ومشاف مجانًا، وكانت سوريا بلا ديونٍ خارجيَّة مع احتياطي بـ 17 مليار دولار، وثبات في سعر صرف الليرة السورية لأكثر من عشرين عامًا. والمؤلم أنّ قناة «الجزيرة» ما زالت حتى الآن تسمّي الجيش السوري بـ «جيش النظام»، رغم أنّها قامت بتغطية الحدث من داخل الأراضي السورية المتضرّرة، وهو يُحسبُ لها طبعًا.

في لحظة عاطفيّة أشاد عبد الباري عطوان رئيس تحرير صحيفة «رأي اليوم» بالمساعدات العربيّة وبالطائرات المُحمّلة بفرق الإنقاذ والأغذية

والمعونات الطبيّة التي تدفّقت على سوريا، ورأى أنّها تكسرُ حصار قيصر وتُهشّمه، وأنّ العرب الشرفاء يعودون إلى سوريا ويقفون في خندقها، ويُهاتفون رئيسها، ويتعاطفون مع ضحاياها، ويقفون إلى جانب شعبها المكلوم، مُواسين ومُؤكدين في الوقت نفسه على روابط الدّم والعرق والعقيدة بل والإنسانيّة أيضًا. وفي تصوّري أنّه رأيٌ عاطفيٌّ إنسانيّ، فيجبُ ألا ينسى السوريّون - ونحن معهم - ما فعله العربُ بهم، فإذا كانت الأوضاعُ صعبةً، وهناك أخطاءٌ ارتُكبت ضد الشعب السوري، إلا أنّ بعض العرب أسهموا في تدمير سوريا وإلى توصيله إلى ما وصل إليه؛ وتصريحاتُ الشيخ حمد بن جاسم بن جبر رئيس الوزراء القطري السابق واضحة في هذا الشأن ولا تحتاج إلى تفسير أو تأويل، وهو الذي صرّح لقناة «القبسَ» الكويتية أنّ مبلغًا كبيرًا من المال رُصد للإطاحة بالنظام السوري، بلغ ألفي مليار دولار، (هكذا نطق الرقم) وأقيمت في سبيل ذلك غرفتا عمليّات في كلٍ من الأردن وتركيا؛ فلا ينبغي في لحظة عاطفيّة معيّنة أن نتصوّر أنّ تلك المساعدات والاتصالات الهاتفية مع الرئيس بشار الأسد ستُؤسّس لنقطة تحوّل مصيريّة في المنطقة العربيّة، فعلى ما يبدو أنّ تلك الهَبّة سوف تتلاشى مع مرور الوقت؛ ولكني أتفق مع عطوان في أنّ الزلزال وما حدث بعده، قد قرع الجرس لإيقاظ المُضَلّلين المخدوعين بالأكاذيب الأمريكيّة والإسرائيليّة، وعسى أن يُعيدهم إلى طريق الصّواب.

لقد تعامل الغرب - كعادته - بالازدواجية في المعايير، وفرّق بين الزلزال الذي ضرب سوريا وتركيا وكأنه زلزالان؛ فسارع إلى تقديم مساعدات الإغاثة والإنقاذ لتركيا - وهم بالتأكيد يستحقون - بينما نسي تمامًا سوريا التي تعاني أصلا معاناة شديدة؛ بسبب الحصار عليها، ممّا جعلها في حاجة ماسة للمساعدة والدعم، لكن القانون الأمريكي يقف حائلًا دون وصول المساعدات لسوريا، وهي (أمريكا) التي ترفع الشعارات البراقة عن حقوق الإنسان وغيرها.

تُشكر الدول العربيّةُ التي تعاطفت مع سوريا في هذه المحنة - والشكر بالتأكيد لكل من قدّم الدعم لسوريا وفي مقدمتهم إيران - ولكن ما قُدّم من الدول العربية لسوريا وأهلها لا يفي ما قدّمته سوريا للعرب طوال تاريخها، فعدا عن وقوفها مع المقاومة الفلسطينيّة، فإنّ سوريا - حكومة وشعبًا - احتضنت كلّ العرب وعاملتهم كالسوريين في التعليم والصحة والدخول دون تأشيرات، وفي تملّك العقارات والأراضي وغيرها من المنافع، وأذكرُ أنّ زميلي الإعلامي العُماني حسن بن سالم الفارسي، أخبرني أنه كان في زيارة لسوريا، فألمّت به وعكةٌ صحيّة قويّةً، استدعت أن تجرى له الفحوصات والتحاليل والأشعة، لكنّهم رفضوا أن يأخذوا ليرة واحدة باعتباره مواطنًا عربيًا، ونستطيع أن نقيس على ذلك قصصًا كثيرة.

وإذا كانت مصائبُ قوم عند قوم آخرين فوائد، فإنّ ما فعله بُنيامين نُتانياهو رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي يؤكّد ذلك، عندما حاول أن يصطاد في المياه السورية العكرة بادّعائه زورًا «أنّه وافق على إرسال مُساعدة إلى سوريا، بعد أن تلقى طلبًا من دمشق عبرَ قنوات دبلوماسيّة»، فسارعتَ السّلطات السوريّةُ بنفي الخبر فورًا بعد دقائق معدودة فقط؛ فالرئيسُ بشار الأسد ونظامه لمْ يتعرّضوا لما تعرّضوا له إلا لمواقفهم الثابتة تجاهَ المقاومة الفلسطينيّة؛ ولأنه - مثل أبيه - لم يصافح، ودعك من كلّ الكلام الإنشائي الذي يردده البعض من المهووسين بكلمة «الديكتاتوريّة»، فقد ردّدوها كثيرًا في وصفهم لصدام حسين، فإذا هم الآن يبكونه. ولو أنّ الرئيس بشار الأسد انضمّ إلى جوقة المُطبّعين لما كان حصل لسوريا ما حصل، وهذه حقيقة، ثم إنّ مسألة الديكتاتورية تختلف من حاكم لآخر في الدرجات وفي الطريقة فقط.

إنّ الزلزال الذي ضرب شمال سوريا، يقدّم فرصةً ذهبيّةً لكلّ من تباكى على الشعب السوري - سواءً حكومات أو غيرها - لنجدته ومساعدته في هذه المحنة، وقد مللنا من سماع كلمة «إيران تحتلّ سوريا»، فقد كانت إيران السباقة لتقديم العون والإغاثة من خلال تسيير رحلات طيران لها، في وقت كانت سماء الأجواء التركية لا تكاد تُرَى من كثرة الطائرات التي قدمت للمساعدة والإنقاذ، وينسى الكثيرونَ أنّ السياسات العربيّة هي التي تخدم الوجود الإيراني في المنطقة، كما فعلت ذلك في العراق من قبل، وكذلك في لبنان واليمن.

وإذا كانت المساعداتُ المقدّمة لسوريا قليلة، إلا أنّها رغمَ ذلك أغاظت المعارضين، ورأوا أنّها اعترافٌ وتعاملٌ مع الحكومة السوريّة، وادّعوا أنّها لن تصل إلى مستحقيها، بل وصل الأمرُ بالبعض أن يغرّد أنّ تلك الطائرات المرسولة لسوريا لا تحملُ مساعدات، وإنّما تحملُ أسلحة، وهو ما قالتْه إسرائيل، عندما هدّد مسؤولٌ عسكريٌّ إسرائيليٌّ «بشنّ هجمات تستهدفُ أسلحةً أو معدّات تنقلُها إيرانُ إلى سوريا تحت غطاء المساعدات الإنسانيّة».

إنّ الغريب في المسألة أن تُعاقب الدولةُ العظمى، سوريا بقانون تسمّيه قانون قيصر، اعتمادًا على صور يقال إنّه قدّمها لها هذا «القيصر المجهول»، ممّا يذكّرنا باعتمادها (أمريكا) على أقوال قالها أحمد الجلبي: إنّ العراق يمتلكُ أسلحة الدمار الشامل، فذهب العراق وذهب الجلبي، لكن الخذلان العربي بقي ولم يستفيدوا من الدرس. وفي كلّ الأحوال، فإنّ أمريكا في غنى عن مسرحيات قيصر والجلبي، رغم كثرة أمثالهما ■

# الصراعُ الجزائريُّ المغربيُّ
# بين سنديان الصحراء ومطرقة التطبيع

د. عابد الزريعي. مديرُ مركزِ دراساتِ أرضِ فلسطين للتنميةِ والانتماء/ تونس

**شكّلت الخلافاتُ البينيّةُ العربيّةُ حالةً مواكبةً لتشكّل النظام العربيّ، ومتولّدةً في سياقة، تظهرُ حينًا وتخبو أحيانًا بين هذا البلد أو ذاك، ويعبّرُ عنها بصيغ متعدّدة ومختلفة؛ ارتباطًا بمستواها وعمقها، ومن بين هذه الخلافات يعدّ الخلافُ بين الجزائر والمغرب أكثرها طولًا واستمراريّةً وحدّة، خاصّةً أنّه كثيرًا ما يعبّرُ عن نفسه في صيغة الإجراءات المتضادة بين البلدين، التي تشمل المجالات كافّةً التي تنسجُ من خلالها شبكة العلاقات بين الدول، مثل سحب السفراء وقطع العلاقات وإغلاق الأجواء أمام الطائرات العسكريّة والمدنيّة، وإبعاد مدنيّين وغير ذلك.**

وإذا كان من الصحيح أنّ هذا الخلاف في جوهره يمثّلُ نتاجًا لمرحلة استعماريّة طويلة خلّفت بعد اندحارها ألغامًا مدفونةً قابلةً للانفجار بين فترة وأخرى، إلا أنّه من الصحيح أيضًا أنّ ارتباك العلاقات العربيّة وعجز الإطار الإقليمي المتجسّد في الجامعة العربيّة، إضافةً إلى فشل المشروع الوحدوي العربي في صيغته الشاملة أو الجزئية المتمثّلة في الاتّحادات الإقليميّة، قد وفّر البيئة الحاضنة لمثل هذه القضايا، سواءً بمحدّداتها البينيّة الضيقة أو بعلاقتها مع مجمل السياسة الدوليّة واستراتيجيّاتها المتصارعة.

ولقد شكّلت قضية الصحراء الأرضية والبيئة المنتجة لكل تجلّيات الصراع والخلاف بين البلدين، وهي المشكلة التي أطلت برأسها في سياق الخلافات التي اتّخذت في مرحلة سابقة صيغةَ الصراع المسلح، فيما عرفَ بحربِ الرمالِ في أكتوبر من عام 1963؛ بسبب مشاكل حدوديّة بين البلدين. تلك الحرب التي انتهت في 5 نوفمبر بوساطة الجامعة العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، التي توصلت لاتفاقيّة وقف نهائيٍّ لإطلاق النار في 20 فبراير 1964 في باماكو عاصمة مالي. لقد خلفت تلك الحرب توتّرًا مزمنًا وكامنًا في العلاقات المغربيّة الجزائريّة، لم يلبث وعبر عن نفسه في قضية الصحراء التي شهدت ثلاث محطّات بارزة ومؤسّسة للصّراع والخلاف اللاحق، حيث تمثّلت المحطة الأولى في إعلان جبهة البوليساريو عن نفسها في عام 1973، بينما تمثّلت المحطّةُ الثانية في تسيير المغرب للمسيرة الخضراء السلمية نحو الصحراء الغربيّة في نوفمبر عام 1975، وذلك بالتزامن مع توقيع اتفاقية مدريد الثلاثيّة بين المغرب وإسبانيا وموريتانيا، حول الصحراء، وإقصاء كل من الجزائر وجبهة البوليساريو عن المشاركة، ثم كانت المحطة الثالثة التي تبلورت باعتراف الجزائر في آذار/مارس من عام 1976 بالجمهورية العربية الصحراوية. ومنذ ذلك التاريخ صارت قضية الصحراء حاضرةً دومًا في الملفات الإقليميّة والدوليّة كافةً بغض النظر عن الطريقة التي تجسّد حضورها من خلالها، وتعبّر فيها عن نفسها؛ الأمرُ الذي نقل هذا الصراع إلى مستويات أوسع وأكثر خطورة، حيث باتت قضيةُ الصحراء تنضوي على قابلية التوظيف الهادف إلى تأجيج الصراع بين بلدين عربيين للوصول إلى نتائج سلبيّة تمسّ مستقبل الوطن العربي بشكلٍ عام وبلدان المغرب العربيّ بشكلٍ خاصٍ،

وهي المسألةُ التي تجلّت بشكل جليٍّ في استخدامها طُعمًا لاستدراج المغرب وإغراقه في التطبيع المعلن، والمعتمد سياسةً رسميّةً للمملكة، وهي مسألةٌ تمَّ الاشتغال عليها من قبل الولايات المتحدة وأنظمة التطبيع العربي، ثم جاءت اتفاقية التطبيع المغربية الإسرائيلية تتويجًا لهذا الاستدراج، الذي يعني في عمقه نقل المغرب من موقع الخلاف مع الجزائر إلى موقع الاشتغال أداةً في يد تلك القوى لضرب استقرار الجزائر؛ الأمرُ الذي يتجلّى من خلال الاتفاقيّات الموقعة بين المغرب وإسرائيل على أرضية اتفاقية التطبيع، التي طالت المجالات العسكريّة والسياسيّة والاقتصاديّة والتربويّة كافةً؛ بهدف إنجاز عمليّة تحويل بنيويٍّ في وعي المواطن المغربيّ لضمان اصطفافه بشكل كليٍّ لصالح تلك المشاريع. وفي هذا الصدد تبرز ثلاثة مستويات من الأهداف المتداخلة التي تصبُّ في المجرى ذاته، المتمثّل في تحويل المغرب إلى محطّة استهداف واستنزاف للجزائر ولمصلحة إسرائيل، وتتلخّص تلك الأهداف فيما يلي:

**أوّلًا: تكريس التعاون العسكري والأمني بين المغرب وإسرائيل:**

ويتبدى ذلك من خلال تكرار زيارة القادة العسكريين الإسرائيليين للمغرب، ومنها زيارة رئيس الأركان الإسرائيلي أفيف كوخافي، وكذلك وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس، حيث ركزت تلك الزيارات على تعميق التعاون الأمني بين الطرفين، وكذلك في مشاركة المغرب في مناورات عسكريّة إلى جانب إسرائيل، وتعزيزِ الترسانة العسكرية المغربية بأسلحة إسرائيلية، مثل منظومة الدفاع الجويّ «براك »، ومقاتلات مسيّرة انتحارية، ورادارات، ومنظومات دفاعيّة، وبلورة مشروع لتحسين طائرات إف القديمة التابعة لسلاح الجو المغربي. إضافة إلى التطبيقات الإلكترونيّة لأغراض أمنيّة واستخباراتيّة، مثل تطبيقُ بيغاسوس. للتجسّس الإلكتروني، وقد كشفت وسائل إعلاميّة جزائريّة عن تورّط المملكة في استخدام هذا البرنامج لاستهداف هواتف شخصيات عامة، ومسؤولين سياسيين وعسكريينَ جزائريين، بما يعنيه كل ذلك من توفير الظروف الملائمة لتموضع صهيوني عبر المغرب على الحدود الجزائرية.

**ثانيًا: تعميق اختراق القارة الإفريقية من قبل إسرائيل:**

التي باتت تعوّل على المغرب في تكريس وجودها وتعميقه في القارة الإفريقيّة بشكل عام، وفي غرب إفريقيا بشكل خاص؛ الأمرُ الذي عبّر عنه علنًا أكثرُ من مسؤول إسرائيليّ في سياق الحديث عن أهميّة التطبيع مع المغرب، بما يعنيه ذلك من الاستحواذ والتمركز في العمق الاستراتيجي في الوطن العربي من ناحية، ومحاصرة دور الجزائر في القارة الإفريقيّة من ناحيةٍ ثانية.

**ثالثًا: استنزاف الجزائر وإرباكها داخليًّا لتسهيل الانقضاض عليها:**

ويتبدّى ذلك من خلال تصريح وزير الخارجية «الإسرائيلي» في ندوة صحفيّة بحضور وزير خارجية المغرب، الذي أشارَ فيه إلى الجزائر من الرباط من دون أيّ ردّ فعل مغربيّ، وإعلان عمر هلال سفير المغربً لدى الأمم المتحدة عن تأييده الصريح لحق سكان منطقة القبائل في تقرير مصيرهم. وكانت السلطات الجزائرية قد اتّهمت حركة استقلال منطقة القبائل (الماك) بالوقوف خلف الحرائق التي التهمت الغابات الجزائرية في مناطق محدّدة، وذلك بدعم من المغرب. وتجدر الإشارة إلى أن من يقف خلف هدف تقويض الاستقرار الجزائري يسعى إلى تقويض المغرب العربي، خاصة وأن الجزائر باتت الدولة الوحيدة القادرة على تأدية دور ينطلقُ من مقتضيات الأمن القومي العربي في المنطقة وعلى مستوى الوطن العربي.

وإذا نظرنا إلى الموضوع من زاوية أخرى، أي من وجهة النظر المغربيةً المعبّر عنها في كثير من الكتابات نجد أنّها تصبُّ في المسار ذاته حتّى وهي تتخذُ طابعًا دفاعيًّا عن الذات، فغالبًا ما توصفُ الجزائر بأنّها نظامٌ عفا عليه الزمن، ولم يعد قادرًا على التطوّر وهو مسيطرٌ عليه من قبل الجيش، ولا يمثّل الشعب الجزائري، وأن التهديد الأساس للجزائر ناتجٌ عن عجز نظامها السياسي على التطور.. الخ، لذلك يفضل سياسة الهروب إلى الأمام برفع راية العداء للمغرب. إنّ التدقيق في عمق مثل هذه الأطروحات يكشف أنّها تنضوي على مسألتين: الأولى، تجنّب الخوض في القضيّة الأساسيّة المتمثّلة في استدراج المغرب عبر ملف الصحراء للانخراط في اتفاقيات التطبيع. والثانية، تأكيد تلك الأطروحات على التحريض الداخلي والخارجي على الجزائر، بما يخدمُ هدف استنزاف الجزائر وتقويض استقرارها؛ الأمرُ الذي يتوافق واستراتيجية القوى التي تقف خلف ملف التطبيع. لقد أدّت مشكلة الصحراء الغربيّة دورًا كبيرًا في استمرار الصراع والخلاف بين البلدين، وجاء ملف التطبيع بما ينضوي عليه من استهداف واضح للجزائر ليعمّق الخلافات، ويزيد منْ مخاطر تحوّلها إلى صراع مفتوح على كلّ الاحتمالات، وبما ينطوي عليه ذلك من مخاطر تمسّ مستقبل الأمّة في العمق، وبات من الجلي صعوبة فكّ ملف الصحراء عن ملف التطبيع، خاصّةً من ناحية المغرب التي استدرجت إلى هذا الموقع■

# معركةُ الضفّة: من يحرسُ الأوهام؟

عرفات الحاج. مسؤولُ قسمِ الشؤونِ العربيّةِ والدوليّةِ في «الهدف»/ تركيا

**يواجه الفلسطينيّون في الضفّة المحتلّة حملةَ قتل، مجازرَ وإعدامات ميدانيّة، واقتحامات واعتقالات، يشنُّها العدوّ للقضاء على المقاومة وأشكالِ المواجهة التي يبديها الفلسطينيون في مواجهة إجراءاتِ العدوّ لضمّ معظم أراضي الضفّة المحتلّة بشكلٍ نهائيّ وطردهم منها، واستكمال حشرهم في المعازل الضيّقة المخصّصة لهم. هذه السياساتُ المستمرّةُ منذ عقود والمتصاعدة في العقد الأخير تحديدًا، أدّت دورًا في تحفيز نهوض شعبنا بالاشتباك المتصاعد في الضفّة المحتلّة منذ أيار 2021، في مواجهة سياسات صهيونيّة لحسم ملف الضفّة، وهو ما يبدو أنّ العدوّ يطبّقه حاليًّا الآن، أي محاولة حسم بالقتل لهذه الموجة من الفعل الفدائي وكذلك لمساحة ومعنى الوجود الفلسطيني في الضفة.**

لما يواجهه الفلسطينيون وجه آخر من الخطورة، يتمثّل في إصرار النخب الفلسطينية المهيمنة، على البحث عن توصيفات تلائم «العالم» لعملية قتلهم أو لردة فعلهم على هذا القتل، في دفترهم القديم الذي مزقه العالم دولة على حدود 1967، وفي خطاب مستحدث ومستورد أيضًا هناك خطابٌ طويلٌ عن «الابارتهايد» وإخلال الغزاة بشروط المعاملة المتساوية وقوانين المواطنة، فيما يبدو ما يجري على الأرض أمرٌ آخر.

## ما المعنى السياسي لما يفعله العدو في الضفة؟

الإجابة المباشرة، يريد العدو تأكيد بقائه في الضفة للأبد، وبأقل عدد ممكن من الفلسطينيين فيها، ويقدرٌ أن أيّ انكفاء أو انسحاب له منها يعني نهاية سريعة للمشروع الصهيوني برمته.

لدى العدو في الضفة اليوم مجموع من القواعد العسكريّة والمواقع وغرف القيادة والسيطرة ما قد يناهز تلك الموزعة على كامل فلسطين المحتلّة عددًا، وتؤدّي هذه القواعد والمواقع أدوارًا أساسيّة في تصوّرات العدوّ عن أي مواجهة إقليميّة أو حرب قادمة، بمعنى أنّها جزءٌ منَ خططه للعمليّات وإدارة العمليات، وهذا ينسجمُ تمامًا مع رؤيته لهذا الجزء من فلسطين لا كمساحة إضافيّة للتمدّد، ولكن أيضًا كضرورة للمنافحة في وجه غياب العمق الجغرافي لفلسطين المحتلة.

بعيدًا عن الاستنتاجات بشأن الاستراتيجيات الدفاعية للعدو، لا يخفي العدو نواياه في ضم معظم أراضي الضفة الغربية التي يحتلها بالفعل، والمقصود بالضم هنا ليس المعنى التعريفي أي اعتبار الضفة جزءًا من الكيان الصهيوني وتأكيد تجاهل الكيان الصهيوني لكل القرارات الدولية التي عدّت الضفة جزءًا من أرض محتلّة منذ عام 1967، ولكن التوجّه الذي يمضي به العدو هو تغييرُ شكل سلطته على هذا الجزء من أرض فلسطين، وأكثر من ذلك خطورة وأهميّة، تقليص وجود الفلسطينيين بشرًا ومجتمعًا في هذه الأرض.

حكم العدو الضفة المحتلة منذ عام 1967 بواسطة جهاز الحكم العسكري الذي تمثله قوات الجيش، ويقف على رأسه قائد قوات الاحتلال في الضفة، وبجانبه الإدارة المدنية التي تمثل ذراعه الممسك بحياة السكان الفلسطينيين وبالخدمات الأساسية التي يحتاجونها لحياتهم، وإذا كانت اتفاقية أوسلو 1993 نصّت على نقل جزء من صلاحيات الإدارة المدنية الاحتلاليَّة في بعض مناطق الضفة إلى السلطة الفلسطينية،

فإنّ هذا النقل ظلَّ جزئيًّا فلم يمسّ بسلطة الحكم العسكري أو حتى باعتبار الادارة المدنية مرجعية ذات سيادة على كل موارد الضفة المحتلة وأهلها، المياه والخدمات والتنقل وشهادات الميلاد، حفر بئر ماء أو شق شارع جديد، الخرائط الهيكلية للمدن والقرى، صلاحيات المجالس المحلية والبلديات، كل هذا يحتاج لتنسيق مع الإدارة المدنية، أو كما قال رئيس السلطة ذات يوم حتى تحركه من مقره يحتاج لتصريح من «بيت إيل» مقر الحكم العسكريّ الصهيوني في الضفة.

في العقد الأخير استعادت الإدارة المدنية الكثير من الصلاحيات التي منحتها للسلطة الفلسطينية، ورفعت عديد موظفيها في الضفّة المحتلّة، ونسجت وجهاز الحكم العسكري صلات مباشرة مع هيئات فلسطينية مختلفةً داخل بنية السلطةً وخارجها، وبات عددً «طلبات التنسيق» المقدمة مباشرة لسلطات العدو دون المرور بالسلطة الفلسطينية أكبر من تلك التي تمر من خلال دائرة الارتباط المدني التابعة لها، وفي معايير مشروع أوسلو والقائمين على ما تبقى من ركامه يتم تفسير واقع أن حجم التنسيق الأمني أكبر بكثير من حجم «التنسيق المدني»، باعتباره تجاوزًا لدور السلطة وتمثيلها السياسي، وعلى ذلك تصدر عشرات التصريحات حول المؤامرات على السلطة ودورها، واستهدافها من قبل العدو، ولكن بما أن العالم والمنطق لا يسير بمنطق تقارير دائرة شؤون المفاوضات وموظفي دائرة الشؤون المدنية وبيانات وزارة الخارجية في السلطة الفلسطينية، يمكن إبصار أن الأمر لم يعد يتعلق بصلاحيات السلطة، أو إلغاء أي دور سياسيّ لها، حتى دور تقديم الغطاءً السياسيّ للتنسيق الأمني، فهذا كله تم تجاوزه منذ أمد طويل، وسلطة الاحتلال بأجهزته المختلفة على مختلف قطاعات السلطة الفلسطينية الأمنية والمدنية تجري في مجراها دون الحاجة لإذن أو غطاء سياسي من قيادة السلطة الفلسطينية، بل إن هناك نقاشات ومشاريع وورش عمل شاركت فيها العديد من الشخصيات المرتبطة بالسلطة ناقشت كيفية عمل هذه القطاعات حال انهيار السلطة الفلسطينية، وأيضًا كل هذا يبدو أنّه وراء ظهورنا، فهذه مرحلة قد طواها العدو وحقق معظم اهدافه فيها.

خلال الأعوام الأخيرة الماضية، أسس العدو إجراءاته الحالية بشأن الضفة، وإذا كان صراخ شخصيات مثل بن غفير وغيره تجذب الاهتمام الإعلامي وتثير الشعور بالخطر لدى الكثير من الفلسطينيين، فإن سياسات منظومات العدو المختلفة بالتأكيد لم تنتج عن رغبات بن غفير، ولكن عن طبيعة هذه المنظومة وبالأساس طبيعة مشروع الغزو الصهيوني ذاته، حيث تأسست وتطورت مؤسسات العدو المختلفة وأدركت هوياتها وأدوارها ضمن المنظومة الاستعمارية لتعمل على هذا النحو، كآلات لاستخلاص الأرض والتخلص من السكان وإخضاع من يتبق منهم لشروط تقلص وجودهم وحياتهم في معازل غير مكلفة على مستوى الموارد أو التهديد لأمن المستوطنين والغزاة.

رغم أن العدو لا يقر بكون الضفة وقطاع غزة أو الجولان هي أراض محتلّة، وتحدث سياسية دومًا عن كونها جزءًا من أرض «اسرائيل»، مع ذلك واصل العدو حكم الضفة -وقطاع غزة قبل الانسحاب- بواسطة قرارات الحكم العسكري باعتبارها قوانين سائدة في هذه المنطقة بخلاف تلك القوانين السائدة داخل حدود العام 1948، وهو ما قرر العدو تجاوزه خلال السنوات الأخيرة، بإقرار فرض «القوانين الإسرائيلية» في الضفة المحتلة، الذي جاء عبر قرار «تعديل رقم 39» من الحاكم العسكري للضفة، قائد المنطقة الوسطى في جيش العدو نيتسان ألون، 24 آذار 2017، بما يعنيه ذلك من شطب لحدود 1967، سلطة قانونية شاملة للمحتل حيثما تقف قواته، ما أثاره القرار من ارتباك في ردود الفعل الفلسطينية يعكس إلى حدٍ كبير حجم التيه في مقاربات المكوّنات القائمة على سطح المشهد الفلسطيني، حقوقيين يتبنون خطاب مناهضة وفضح «الأبارتهايد الإسرائيلي» شككوا في جدية منح العدو للفلسطينيين تلك «الامتيازات القانونية الموجودة في القوانين الاسرائيلية»، وردود فعل باهتة من سياسيين عدّوا ذلك جزءًا من إجراءات الضم.

إنّ العدو يتبع منذ عقود إجراءات لطرد الفلسطينيين من أرضهم ومصادرة هذه الأراضي وحشد المستوطنين فيها، وقد جاءت توجهات وقرارات حكومته الأخيرة مطلع عام 2023 بمنع الفلسطينيين من البناء في المناطق (ج) جزءًا من إجراءاتٍ متّبعةٍ لإنهاء وحسم ضم هذه الأراضي التي تمثل أكثر من 61% من أراضي الضفة للكيان الصهيوني، ولا يقف حائل دون هذا الإجراء شيء إلا الرصاصات التي يتلقاها المستوطنين على يد قلة من الفدائيين في الضفة المحتلة.

## ألن ينقذنا العالم؟

تجيد السياسة الفلسطينية التقليدية الحديث عن العالم وضرورة حشد تأييده وموقفه في تسويغها لقراراتها، ولكنّها في واقع الحال لا ترى في هذا العالم إلا مواقف تلك الدول الاستعمارية الكبرى المعادية لحقوقنا والحليفة للكيان الصهيوني، بل وفي هذا المعسكر يتم اختزال تصورنا عن موقف العالم على لقاء مع أحد مساعدي الرئيس الأمريكي، وحتى بلدان مثل الصين وروسيا على أهميتها لا تؤدي دورًا نشطا في الملف الفلسطيني، رغم تأييدها لقرارات الأمم المتحدة عمومًا بشأن القضية الفلسطينية، وما تبقى من دول عربيّة وعالم ثالثية داعمة لحقوقنا ومواقفنا، فإنها تدعم المطلب الفلسطيني أي كان محتواه، وليس لأنّها تبني سياساتها نحونا ارتباطا بقرارات الأمم المتحدة.

في هذا المعسكر فقط الأوروبيين ما زالوا يتحدثون عن حدود عام 1967 باعتبارها خطوطًا مقدّسةً وحدودًا للدولة الفلسطينية المستقبلية، فيما يقدمون الغطاء الذي يحتاجه العدو سياسيًّا، وتواجه معظم الحكومات الأوروبيّة أي إجراءات لمقاطعة الكيان الصهيوني بشراسة، ويتدفق المال منها للكيان بسهولة ويسر، وتواصل شراكاتها الأمنيّة والعسكريّة والاقتصاديّة معه بشكل استراتيجيّ ووثيق.

الولايات المتحدة الأمريكية منذ ما قبل إدارة دونالد ترامب قدمت رؤيتها لتصفية مشروع الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967، ذلك ما نصّت عليه خطّة وزير الخارجية الأمريكي في عهد إدارة أوباما جون كيري، سلام اقتصادي تتموضع فيه جموع الفلسطينيين من معازلها عمالةً رخيصةً تستخدم منها منظومات المشروع الصهيوني من تشاء، وقطاع خاص فلسطيني يعمل تابعا للمنظومة الاقتصادية للعدو، وسلطة بوسعها إطلاق مسمى إمبراطورية إن شاءت على مقراتها لحكم السكان داخل المعازل فيما تقوم بدورها في حماية أمن المستوطنين.

لم تكن خطة ترامب اختراعًا جديدًا في

السياسة الأمريكية، بل كانت استكمالاً لخطط قدّمها جون كيري وهيلاري كلينتون في عهد إدارة باراك أوباما، بل وشرعت الإدارة الامريكية في تنفيذها مشاريع ضمنها في الضفة المحتلة بقدر ما رغب وسمحت به أجهزة العدو، بل إن الرؤى بشأن تصفية الحقوق الفلسطينية باتت تحظى بدرجة من الدعم من نظم عربيّة عدّة انخرطت في التطبيع والتحالف معَ الكيان الصهيوني وجنّدت قدراتها لمواجهة الفلسطينيين ومن يدعمهم في مواجهة العدو الصهيوني، وباتت تمثّل ثقلاً ضاغطاً على المستوى الرسمي الفلسطيني عند كلّ محطة بما في ذلك الجولة الأخيرة بشأن استصدار قرار من الأمم المتحدة ضد الاستيطان.

الموقف الفلسطيني.. سننقذ الأوهام:

السلطة الفلسطينية لم تنفك عن تأكيد استسلامها أمام ما يجري، سواء بموافقتها على الصفقة الأخيرة بشأن «فرض الهدوء» في الضفة، أو تراجعها عن التحرّك في المسار السياسي الوحيد الذي ما زالت منذ سنوات تعدّ الفلسطينيين بتفعيله وهو مسار «تدويل القضية»؛ إذ سحبت مشروع القرار المقدّم للجمعية العامة للأمم المتحدة ضد الاستيطان، أو بحضورها لقمة العقبة، وكذلك ترحيبها بخطة المنسق الأمني الأمريكي مايك فنزل للقضاء على مجموعات المقاومة في الضفة، ورغم أن بوسعها من وقت لآخر أن تطلق تصريحات ومطالبات بشأن حدود 1967 والقانون الدولي، لكن هذا لم يعد يحظى بالمصداقية لدى الفلسطينيين أنفسهم، وبينما كان الجدل سابقًا يدور بين السلطة وعدد من مكونات وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية حول ضرورة تطبيق قرارات المجلسين الوطني والمركزي لمنظمة التحرير بوقف التنسيق الأمني تبدو متجهة لمزيدٍ من التنسيق مع الاحتلال.

مؤخّرًا باتت مواقف السلطة الفلسطينية تتضمن مطالبات بالحماية الدولية للفلسطينيين كما صدر منها في أعقاب عدد من المجازر الأخيرة، ذلك رغم إدراك السلطة الواضح استحالة تمرير قرار في مجلس الأمن بفرض وجود حماية دولية على أرض فلسطين المحتلّة، هذا ناهيك عن خطورة استدعاء مثل هذه القوات التي غالبًا ما ستتشكل من حلفاء الكيان الصهيوني■

# حولَ «الدور الوظيفيّ» للسلطة الفلسطينيّة
# في ضوء اجتماع العقبة

حسن شاهين. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ مصر

**عقد في مدينة العقبة الأردنيّة في السادس والعشرين من فبراير/شباط اجتماعٌ خماسيّ ضمّ قياديين أمنيين فلسطينيين وإسرائيليين إلى جانب مسؤولين من الولايات المتحدة ومصر والأردن. جاء الاجتماعُ بعد أيام من صدور بيانٍ رئاسيّ من مجلس الأمن ضدّ توسيع المستوطنات الإسرائيليّة، البيان جاءَ بعد سحب مشروع قرار قدّم إلى المجلس من قبل الإمارات نيابة عن السلطة، يطالبُ بوقف الأنشطة الاستيطانيّة الإسرائيليّة ردًّا على إصدار حكومة نتنياهو تراخيص لتسع بؤر استيطانيّة عشوائيّة، إضافة إلى إعلانها عن بناء آلاف الوحدات السكنيّة في مستوطناتِ الضفة الغربيّة، وجاء التراجعُ عن مشروع القرار بعد اتصالات بين السلطة وإسرائيل برعاية أمريكيّة انتهت بالاتفاق على تعليق حكومة نتنياهو مؤقتا الترويج لبناء كتلٍ استيطانيّة جديدة في الضفة حسب موقع «والا» العبري نقلا عن مصادرَ إسرائيليّة وصفها بالمطلعة. اجتماع العقبة جاء أمنيًا بامتياز، وهو أمرٌ لا يشذ عن قاعدة مستمرّة منذ أكثر من عقد من الزمن، حيث ترسّخت العلاقة الأمنية بين الجانبين وتوقفت عجلة المفاوضات التي كانت بالأساس توصف من قِبل المعارضة الفلسطينية بالشكلية.**

منذ إنشائها عام 1994 اُتهمت السلطة الفلسطينية من قبل معارضي أوسلو بأن لها دورًا وظيفيًّا مُحدّدًا يتمثّلُ برفع وظيفة إدارة حياة الفلسطينيين في مناطقها عن كاهل الاحتلال، وهذا الدور الوظيفي تمأسست السلطة الفلسطينية بنيويًّا لتأديته، من عقيدة أجهزتها الأمنية القائمة على التصدي للمقاومة الفلسطينية وكبح أنشطتها الموجهة ضد الاحتلال، أي حماية إسرائيل من مقاومة الشعب الفلسطيني بينما تقف عاجزةً ومتفرّجةً عندما يتعرّض شعبها لاعتداءات قوّات الاحتلال الإسرائيلي، إلى التنسيق الأمني، وتسليم السجل المدني للسكان الفلسطينيين إلى سلطات الاحتلال، وترسيم التبعية الاقتصادية لإسرائيل وفق بروتوكول باريس الاقتصادي (1994)؛ ولأنّ هذا الدور الوظيفي أصبح مركزيًا بالنسبة للقيادة الفلسطينية جرى تهميش منظمة التحرير الفلسطينية وإهدار حمولتها السياسية والوطنية لصالح سلطة الحكم الذاتي المصممة لتأديته. نفت السلطة وقيادتها مرارًا تهمة «الدور الوظيفي» وعدّته من باب المزايدة السياسيّة، وأكّدت أنّها «سلطةٌ وطنيّةٌ» تحملُ مشروع إقامة الدولة الفلسطينية، إلا أنّ الرئيس محمود عباس اعترف صراحة بـ«الدور الوظيفي» في خطاب ألقاه بتاريخ 28 كانون ثاني/يناير 2020 ردًّا على إعلان الرئيس الأمريكي حينها دونالد ترامب عما عُرف بصفقة القرن، حيث قال «إنّه سيتمُّ البدء فورًا باتخاذ كلّ الإجراءات التي تتطلّب تغيير الدور الوظيفي للسلطة الوطنية؛ تنفيذًا لقرارات المجلسين المركزي والوطني». إن أي متابع ولو من بعيدٍ للشأن السياسي الفلسطيني يعلم أنه بعد مرور ثلاثة أعوام على هذا الخطاب

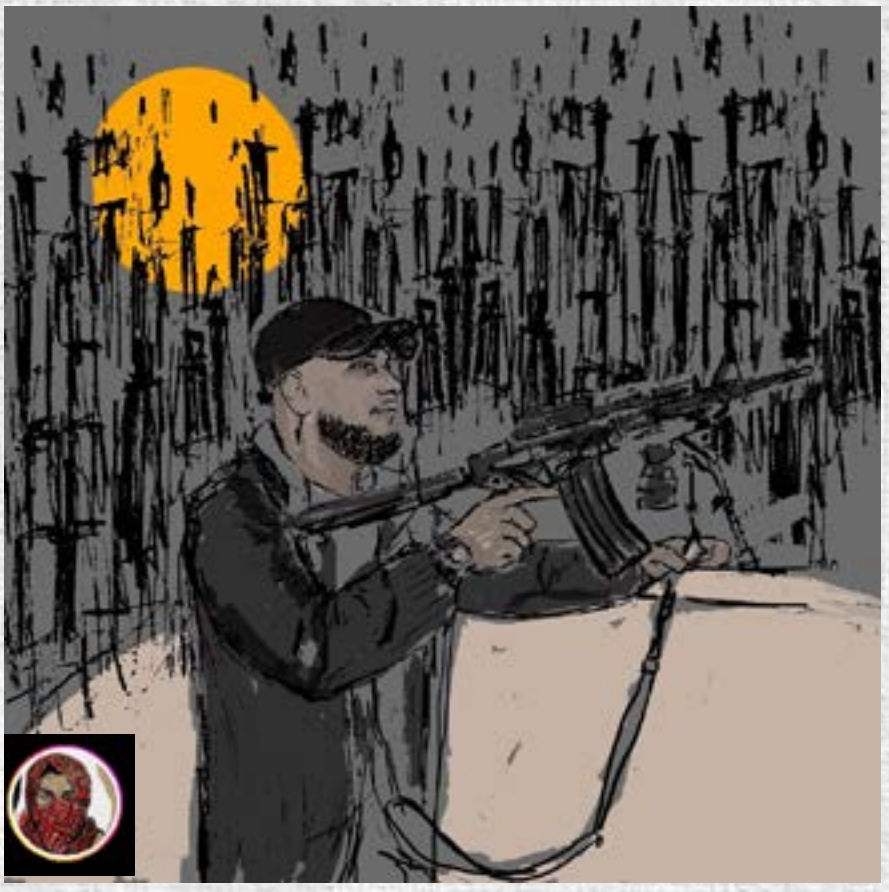

لم يتغير شيء، الدور الوظيفي بقي على حاله وقرارات المجلسين المركزي والوطني ما زالت حبرًا على ورق. خطاب عباس الغاضب ذاك يضاف إلى محاولات سابقة لإظهار أن في جعبته خيارات يمكن استخدامها غير أداء ذلك الدور الوظيفي، قبل ذلك كان هناك استحقاق أيلول (2011) ودولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة (2012)، والعمل على الانضمام إلى المنظمات الدولية، لكن الحقيقة أنه لا يمتلك أي خيارات جدية، فلا البناء الهيكلي للسلطة الفلسطينية ولا مشروعها السياسي يسمحان لها بإجراء تغييرات جوهريّة في عقيدتها ووظيفتها.

القيادة الفلسطينية حين دخلت مسار أوسلو أنهت عمليًّا أي خيار خارجه؛ لأنّه ترتّب عليه التحوّل من قيادة جبهة للتحرر الوطني (منظمة التحرير) إلى سلطة حكم ذاتي لمناطق تحت الاحتلال، خاضعة لشروط سياسية واقتصادية ومالية صارمة من قبل دولة الاحتلال والمجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة. في الانتفاضة الثانية حاول ياسر عرفات أن يناور باستخدام الحراك الشعبي المُدبّر والمقاومة المسلحة للخروج من الستاتيكو السياسي الذي فرضته إسرائيل بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد، وانتهى الأمر بحصاره حتى وفاته وفشل الانتفاضة الثانية.

محمود عباس، منذ أن تولّى رئاسة السلطة أعلن بشكل واضح نبذه لأي خيار خارج مسار العملية السياسية التي انطلقت في أوسلو، وهو موقف ينسجمُ مع قناعاته التي عبر عنها مرارًا قبل ذلك بسنوات طويلة، لكن المفارقة أن صاحب مقولة «المفاوضات خيارنا الأوّل والثاني والثالث» عاطل عن التفاوض منذ نحو ثلاثة عشر عامًا، إلا أنه استسلم لحالة الستاتيكو السياسية التي حاول قبله أبو عمار أن يقاومها، ويكتفي بإطلاق تهديدات تغييرًا للدور الوظيفي وبعض الأنشطة الدبلوماسية الأقرب إلى حملات العلاقات العامة منها إلى العمل السياسي الحقيقي، فالعمل السياسي له برنامج بغايات وأهداف، وهو فعلٌ مستمرٌّ لا مجرّد ردّ فعل على سياسات وإجراءات ميدانية إسرائيلية.

تروج السلطة لنشاطها الدبلوماسي الأخير ضد الاستيطان الإسرائيلي على أنه إنجاز، وهو يضاف إلى «إنجازات» سابقة على هذا الصعيد احتفت بها السلطة خلال الثلاثين عامًا الماضية، لكن تلك الإنجازات لم تمنع من زيادة عدد المستوطنين في الضفة الغربية من نحو 114 ألف قبل أوسلو إلى أكثر من 750 ألف في أعلى التقديرات ونحو نصف مليون في أقلها نهاية العام الماضي، إضافة إلى حوالي 350 ألف مستوطن في القدس، وقد التهم النشاط الاستيطاني حوالي 40% من مساحة الضفة الغربية.

مسألة الاستيطان تظهر بوضوح كيف أن إسرائيل مضت دون هوادة في تثبيت وجودها على كامل فلسطين التاريخية، ولم يمنعها من ذلك وجود السلطة الفلسطينية، بل على العكس ضاعفت مكتسباتها على الأرض تحت سمع وبصر القيادة الفلسطينية، التي ترُد على خسارة المعركة على الأرض بحملات علاقات عامة دولية، وتسعى إلى تحقيق «انتصارات» شكلانية كاعتماد فلسطين دولة بصفة مراقب في الجمعية العاملة للأمم المتحدة. ومع عدم التقليل من قيمة الجانب الشكلاني في السياسة والقانون الدوليين، إلا أنه يفقد قيمته إن لم يجد واقعاً على الأرض يدعمه. بالتالي إن الواقع الذي تفرضه إسرائيل على الأرض سيدوم وسيفرض تعبيرات شكلانية قانونية مستقبلية عنه، بينما «انتصارات» السلطة ستأفل وتتلاشى بمرور الزمن.

اليوم بعد ثلاثة أعوام على إعلان الرئيس محمود عباس تغيير الدور الوظيفي للسلطة، والذي سبقته أعوام من نفي أن تكون السلطة موجودة لأداء هكذا دور؛ ينعقد اجتماع ذو طابع أمني في العقبة، وذلك مباشرة إثر طرح مسألة الاستيطان في مجلس الأمن. السلطة الفلسطينية بقيادة أبو مازن باتت لا تجد حرجًا في أن يتم نقاش حتى القضايا الوطنية الأساسية كقضية الاستيطان من زاوية أمنيّة بحتة. الواقع بوضوح وبعيدًا عن أية مزايدة هو أنّنا أمام سلطة حكم ذاتي تؤدّي دورًا وظيفيًّا، تكيّفت معه ولم تعد قادرة على تجاوزه، وربّما حتى ليست راغبة في ذلك. ومن ثمَّ، إن تجاوز الدور الوظيفي للسلطة وإنهائه لا يمكن أن يأتي بمبادرة من داخل السلطة، لا بدَّ من تغيير ينتجه ضغط شعبيّ هائل، ومن غير المرجّح أن تقوده المعارضة الفلسطينية التقليدية التي تؤدي بدورها دورًا وظيفيًّا خاصًّا بها، لكن هذا مبحث آخر..■

# الأيديولوجيّةُ الصهيونيّةُ
# أيديولوجيّةُ قادةِ رأس المال الغربي

حاتم استانبولي. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ القدس

**بعد الحرب العالميّة الثانية أُوكلت للأمم المتّحدة، التي تأسّست عام 1945، ومقرها الرئيسي في نيويورك، مهمّة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وإلى تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس الاحترام المتبادل ومبدأ حقّ تقرير المصير للشعوب والمساواة، واحترام حقوق الإنسان والحريّات الأساسيّة للجميع دون تمييزٍ على أساس الجنس أو اللغة أو العرق أو الدين.**

صيغت هذه المبادئُ في ميثاق الأمم المتّحدة، وأوكلت مهمّةُ الحفاظ عليها إلى أجهزة الأمم المتّحدة الستة الجمعية العامة (قراراتها غير ملزمة) ومجلس الأمن الدولي (قراراته تحمل الطابع الملزم) ومجلس الوصاية الاقتصادي ومحكمة العدل الدوليّة والأمانة العامة، بالإضافة إلى عدّة وكالات مالية واقتصادية وصحية وتعليمية تابعة لها، تعملُ على تنفيذ إجراءاتها، من أهمّها البنك الدولي والمحكمة الجنائيّة الدوليّة ومنظّمة الصحّة العالميّة. ومنذ تأسيس الأمم المتّحدة وإعلان ميثاقها، حكَمَها توازنٌ داخليّ كان مائلًا لصالح قوى التقدم والحرية، فرضه ميزان القوى الداخلي بين القوتين الرئيسيتين لنظامين سادا بعد الحرب العالمية الثانية النظام الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي ومعه مجموعة دول عدم الانحياز، والنظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

ففي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية تمكّنت العديد من الشعوب من نيل حرّيتها وانتصرت عدة ثورات واندحر الاستعمار من العديد من الدول الإفريقيّة وخسرت الولايات المتّحدة حربها في فيتنام وانتصرت ثورة كوبا والجزائر، واتّخذت العديد من القرارات الأمميّة إن كان في الجمعية العامة أو مجلس الأمن لدعم الحركات التحرريّة في العالم، وكان من أبرز القرارات قرار رقم 3379 في 10 نوفمبر 1975 اعتبار الأيديولوجية الصهيونيّة شكلًا من أشكال العنصرية، وطالب جميع الدول بمقاومتها باعتبارها خطرًا على السلم الدولي.

وفي ديسمبر 1977 تبنّت الأمم المتّحدة قرارًا بإعلان 29 نوفمبر من كلّ عام يومًا للتضامن مع الشعب الفلسطينيّ الذي يصادف الذكرى السنوية لقرار 181 (قرار التقسيم)، واتخذت العديد من القرارات ضد النظام العنصري في جنوب إفريقيا الذي كان يحظى برعاية إسرائيليّة وبريطانيّة ودعم أمريكا. إنّ الثلاثيةً (دول المنظومة الاشتراكيّة ودول المنظومة الرأسمالية ومجموعة دول عدم الانحياز) التي أدّت دورًا مهمًّا في مؤسسات الأمم المتحدة لإحداث التوازن النسبي في العلاقات الدولية مكنت العديد من حركات التحرر والشعوب في نيل حريتها والتخلص من الاستعمار.

بعد تفكك المنظومة الاشتراكية ودول عدم الانحياز فرضت الولايات المتحدة هيمنتها التامة على المنظومة الدولية، وبدأت تمارس سطوتها السياسية والقانونية بحيث أصبحت قرارات واشنطن (الكونغرس الأمريكي والبيت الأبيض) تطغى على قرارات الأمم المتحدة. إنّ سيطرة الإدارة الأمريكيّة

على النظام المالي العالمي من خلال تحكمها في نظام سويفت للتحويلات المالية، واعتبار الدولار الأمريكي معيارًا لقيمة العملات العالمية الأخرى، كل ذلك مكّنها من استخدامها لفرض العقوبات الاقتصادية والمالية على الدول والشركات والأفراد الذين يعلنون مواقف مناهضة للسياسة الأمريكية.

والمدقّق بالأحداث ما بعد تفكك الاتحاد السوفييتي يلاحظ أن حركة الولايات المتحدة المتناسقة مع إسرائيل وحلفائها داخل الأمم المتحدة كان أولى أولوياتها إلغاء القرار الأممي 3379، وهذا يوضح أن الأيديولوجية الصهيونيّة أيديولوجية السياسيين المتنفذين في حكومات الدول الغربية ومراكزها المالية والاقتصادية التي أدّت دورًا في تقويض التطلّعات المشروعة لاكتمال استقلالهم الاقتصادي والاجتماعي.

لقد تأكّد بالملوس أن الاستقلال السياسي للدول لم يكتمل بالاستقلال الاقتصادي، بل تحوّل الاستعمار من شكلٍ إلى آخر وربط نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية كافةً بعجلة الاقتصاد الرأسمالي الذي أصبح يفرض شروطه على الحكومات حتى وصلت إلى المناهج التعليمية وطرق عيش شعوبهم، بحيث أصبحت الأيديولوجية الصهيونية الناظم لسياسات الدول الغربية، ومعيار الالتزام به هو الدفاع عن المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية لدولة الاحتلال الإحلالي الإسرائيلي.

هذا السلوك الذي مورس بوضوح وفجاجة تامة في هيئات الأمم المتحدة، عبر الدفاع الأعمىً والمستميت عن الممارسات الإجرامية للاحتلال الإحلالي الإسرائيلي جعل الأمم المتحدة وهيئاتها تقفُ عاجزةً عن ممارسة بنود ميثاقها. فالدفاع عن المصالح الأيديولوجية الصهيونية الذي تقوده الحكومة الأمريكية بدعم من الكونغرس الأمريكي وتشريعاته التي تدافع عن إسرائيل المعبر الرسمي والقانوني للأيديولوجية الصهيونية وصل إلى مرحلة خوض الحروب العبثية وغير القانونية في العراق وأفغانستان تحت ذرائع كشفت الأيام عدم صحتها وأكدت أن الذريعة الوحيدة الصحيحة هي تهديد العراق للمصالح الصهيونية الإسرائيلية.

إنّ الدفاع عن المصالح الصهيونية الإسرائيلية في غزو الولايات المتحدة للعراق والدمار والضحايا المدنيين 500g ألف طفل عراقي قضوا نتيجة الحصار والعدوان دفع وزيرة الخارجية الأمريكية أولبرايت وبكلّ صلافة للدفاع عن مشروعية قتل 500 ألف طفل عراقي ثمنًا للدفاع عن المصالح الأيديولوجية الصهيونية لإسرائيل الإحلالية، عندما أجابت على سؤال الصحفية ليزي شتائل في برنامج 60 دقيقة (موجود على اليوتيوب): هل قتل 500 ألف طفل عراقي ثمنًا يستحقّه غزو العراق؟ أجابت بكلّ وقاحة نعم! وهذا يؤكّدُ بوضوح أنّ الفكر الصهيونيّ ليس مقتصرًا على الرأسماليين اليهودً، إنّما عبر التدقيق هي سجل معظم السياسيين الغربيين، وخاصّةً في الولايات المتّحدة يوضح انتماءهم للأيديولوجيّة الصهيونيّة التي تحملُ في جوهرها الطابع العنصري والتمييز وتبرر القتل الجماعي والطرد والتهجير لكلّ من يعادي الفكر الصهيوني ومعظم رؤساء الولايات المتّحدة هم صهاينةٌ ويفتخرون بصهيونيتهم سواءً أكانوا جمهوريين أو ديمقراطيين وأبرزهَم الرئيس جو بايدن الذي كرّر انتماءه للعقيدة الصهيونيّة في تموز 2022 أثناء زيارته إلى إسرائيل وصرّح أنه يفتخر بصهيونيّته.

إنّ صهيونية معظَم القادة السياسيين الغربيين الذين يدعمون الممارسات العدوانية الصهيونية في فلسطين كانت الأساس لتقويض عمل المنظمات الدولية التي تمارس ازدواجية المعايير في نظرتها للمشكلات ذاتها؛ حيث تبرر العدوانية الإسرائيلية الصهيونية في إسرائيل ولا تدقق في الجوهر العنصري والإرهابي للممارسات الإجرامية التي مارستها المنظمات الصهيونية شَتيرن والهاجانا بحق الفلسطينيين منذ عام 1922 تحت أنظار الانتداب البريطاني الذي رعى هذه الممارسات العدوانية وبعد قيام دولة اسرائيل أصبحت هذه الممارسات الإرهابية تكتسب طابع إرهاب الدولة التي تجيز تهجير وقتل الفلسطينيين واعتقالهم وطردهم من أرضهم من جانب.

ومن جانب آخر نراها تقفُ بكلّ ما تملك من إمكانيّات سياسيّة وعسكريّةٍ واقتصاديّة وإعلاميّة وماليّة ضدّ ما تسمّيه عدوانًا واحتلالاً، روسيا لأوكرانيا التي رئيسها يعلن أن موطنه الثاني هو إسرائيل لكنَ عقيدته الأولى هي الفكرة الصهيونية هذا الاعتقاد الذي منح على أثره إعفاء من الخدمة العسكرية في ظل حربه القائمة لكل اليهود الأوكرانيين الذين غادروا الأراضي الأوكرانية إلى إسرائيل وبالتأكيد هو سيلحق بهم بعد التضحية بآخر أوكراني أرثوذكسي!

وفي أحدث موقفين لكل من وزير الخارجية الأمريكي الأسبق مايك بومبيو ونائبة وزير الخارجية الأمريكي الحالي فيكتوريا نولاند. الأول مايك بومبيو صرح حسب الغارديان البريطانية في 17-02-2023أنه لا يعتبر إسرائيل دولة محتلّة وينظر إلى الرئيس عباس إرهابيًّا، في حين صرحت فيكتوريا نولاند أنها سترشح نتنياهو لجائزة نوبل للسلام.

أما عن الاعتراضات الأوروبية أو الأمريكية حول توسيع إسرائيل لمستوطناتها، فإنها كلامٌ إنشائيٌّ مكرّر لا معنى له، خاصّة أنَ مندوب الولايات المتحدة في مجلس الأمن اعترض على طرح المسألة فيه.

العقيدة الصهيونية هي بالجوهر عقيدة رأس المال اليهودي الصهيوني التي عملت على مدار عشرات السنين للاندماج رأس المال المالي ومراكزه حتى أصبحت هي العقيدة الرأسمالية النقيضة لكل حركات التحرر الوطني وضد التطلعات الوطنية للدول الصاعدة التي ترى تطورها المستقل البعيد عن سيطرة مراكز رأس المال، وهذه العقيدة هي في الجوهر مع الحكومات والديكتاتوريات العائلية والعسكرية إذا ما خضعت لسياساتها، فهي كانت مع نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وكانت دائما ضد تطلعات الشعوب في الحرية والديمقراطية والمساواة والعدالة الإنسانية.

وما يجري اليوم من صراع في أوكرانيا في جوهره صراعٌ لإعادة التوازن ما بين الدول والقوى الوطنية المناهضة لهيمنة العقيدة الصهيونية وبين القادة الغربيين وفي مقدمتهم قادة البيت الأبيض الذين يحملون العقيدة الصهيونية التي أصبحت عقيدة رأس المال الغربي الذي يريد أن يفرض هيمنته السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية على دول وشعوب العالم. واستمرار الصراع في أوكرانيا يكشف جوهر العقلية العنصرية الصهيونية لمعظم القادة الغربيين الذي ناظمَهُم الأيديولوجية الصهيونية ومعيارَهُم الموقف الإيجابيَ من إسرائيل العدوانية وكل يوم تتكشف صهيونية هؤلاء وتتعمق الهوة بين الأيديولوجية الصهيونية وأيديولوجية قوى التحرر الوطني والدول الوطنية الصاعدة■

# إسرائيلُ الجديدة...!

أكرم عطالله. كاتبٌ صحفيّ/ بريطانيا

**بمعزل عن القراءات الاجتماعيّة والسياسيّة لمسار إسرائيل الصاعد نحو اليمين، لكن يمكنُ القول بعد إقرار خطة الإصلاح القضائي في العشرين من شباط إننا أمام دولة مختلفة عن التي أقيمت عام 1948، وتلك الدولة المختلفة لم تكن بسبب خطّة الإصلاح نفسها، بل بفعل تطورات العقود الماضية، ووصولها إلى ما يعرّفه الدكتور أسعد غانم بالجمهورية الثالثة.**

إنّ خطة الإصلاح لم تكن سوى تتويج للمسار الذي أخذت تتبلور ملامحهُ منذ تسلّم نتنياهو السلطة للمرة الثانية بشكل شبه متواصل منذ عام 2009، وتلك الظاهرة لم تكُن تعرفها إسرائيل التي اشتهرت بسرعة تغيير رؤساء وزاراتها، لكن نتنياهو الذي عاد للمرّة الثانية ليحكم اثني عشر عامًا متواصلةً؛ شهدت مرحلته هذا القدر من إعادة تشكيل الدولة؛ صحيح أن نتنياهو السياسي المجرّب أسهم كثيرًا في إعادة رسم تلك الملامح وتكريسها، لكن أيضًا كانت ميكانزمات المجتمع المتحرّكة تهيئ له مسرّح التغيير الآخذ بالتطوّر منذ البدايات وحمّلته جينات الدولة مبكّرًا؛ ليتوقف عند محطّة التغيير عام 77 ليستأنفَ بعدها بتسارع أكبر بعد تبلور التيّار الاستيطاني القوميّ في سبعينات القرن الماضي.

كلّ شيء يبدو مختلفًا عن البدايات كان الباحث حسين أبو النمل، يطلق على هذا التصوّر قائلا إنّ إسرائيل «تتمشرق» أي تصبح جزءًا من المنطقة بتفاصيلها، بعد أن تشكّلت بمنظومة غربيّة على يد النخبة الإشكنازيَّة، ودفعت بيهود الشرق نحو الهوامش الاجتماعيّة السياسيّة الاقتصاديّة والجغرافيّة حتّى في مدن التطوير، لكنّهم أصبحوا الآن في رأس الدولة، وهذا يحدثُ منذ سنواتٍ طويلةٍ ويتعمّقُ أكثر مع الزمن.

قبل خطة الإصلاح القضائي، التي كما يقول معارضوها ستحوّل إسرائيل إلى دولة تشبه كوريا الشماليّة وإيران فيٍ نظامها السياسي، كانت إسرائيل قد تحوّلت في العقد الأخير ما يشبه دولة الرجل الواحد بنيامين نتنياهو يشير لها الدكتور أسعد غانم بـ «النتنياهوية» وفي تلك كانت تتشابه مع دول العالم الثالث دول الزعيم الواحد والأوحد، وخصوصًا مع ما ترافق من إقصاء كلّ الخصوم السياسيين للزعيم الأوحد، ليس على مستوى الدولة بل على مستوى الحزب الحاكم أو الحزب المهيمن، فقد تمكن نتنياهو في انتخابات الليكود الأخيرة من إقصاء كل معارضيه في الحزب أيضًا فيما يشبه دول العالم الثالث التي يهيمن عليها حزبٌ واحدٌ مركزيّ فيما تملأ المجال السياسي أحزابٌ مبعثرةٌ صغيرة.

قبل خطة الإصلاح القضائي كان هناك تكاملٌ بين المجتمع والنظام السياسي في تراجع معيار الشفافية والفساد، ففي العقود الماضية كان مجرّد خبر صحفيٍّ عن حالة فساد يتكفّل بالقضاءً على مستقبل أي سياسيٍّ في الدولة، ويسارع بتقديم استقالته، لكن هذا لم يعد قائمًا في المرحلة النتنياهوية حيث تلاحق نتنياهو ملفّات فساد من النوع الثقيل، ومع ذلك يصرُّ علىً الاستمرار في قيادة الدولة، يدعمه جمهورٌ كبيرٌ من التيّار المركزي في المجتمع يعيده للقيادة مع كلّ دورة انتخابيّة أيضًا على نمط العالم الثالث الذي يتعايش مع الفساد ويعدُّهُ جزءًا من مكوّنات العمل السياسي.

خطة الإصلاح القضائي تتكوّن من أربعة مراحل، ما جرى النقاش حول المصادقة عليه هي المرحلة الأولى التي تُعنى بسيطرة السلطة التشريعية «الكنيست» على السلطة القضائية، وسحب صلاحياتها في الاعتراض على قرارات الحكومة وإعطاء الكنيست حصانة بـ 61 صوتًا لنقض قراراتها، وكذلك تحويل رأي المستشار القانوني للحكومة لرأيٍ استشاريٍّ غير ملزم، وكذلك المستشارين القانونيين بالوزارات، وإعطاء الوزير حقّ تعيينهم أو إنهاء خدماتهم، تلك هي المرحلة

الأولى فقط من تحوّل إسرائيل نحو وجهتها الجديدة، لكن بعد أن تمرَّ هذه المرحلة الأولى، وتهدأ موجتها سينطلق الائتلاف نحو باقي المراحل، التي بمجموعها تعني إسدال الستار على إسرائيل القديمة بكل تفاصيلها بما فيها قوانين الحريات وحقوق الإنسان التي يتأتى في مرحلة لاحقة وسيطرة قوى الائتلاف بثقافتهمً الدينية على المجال العام، وإعادة صياغته بما يتوافق مع قيمها وتقاليدها.

الولاياتُ المتّحدة الحليف الأقرب لإسرائيل أبدت رأيها في التغيير القانوني، وحذّرت من تراجع في القيم المشتركة بل عدّت أنّ الأساسَ المشترك بينهما هو هذا القدر من القانون، ولنا أن نتصوّر أوروبا وبلاد القانون فيها، حيث كانت زيارة نتنياهو لفرنسا هذا الشهر اختبارًا جديدًا لخطّة القضاء، ولأثرها على العلاقات الدوليّة، وبات واضحًا أن إسرائيل بهذا التعديل تقلّل من المعايير المشتركة لدول العالم الحرّ والديمقراطيّات الغربيّة لصالح قيم وقوانين أقرب للعالم الثالث، وسيطرة السلطة التنفيذيّة، وسحق السلطة القضائية.

خصوم وأعداء إسرائيل بالتأكيد يتابعون بسعادة ما يحدث في الدولة التي تشهد تظاهرات وشرخًا اجتماعيًّا وزيادةً للعدائية بين مكونات المجتمع الإسرائيلي، ومأزق الاقتصاد الذي يدخل في أزمة لم يمر بها سوى عام 2008، استدعت تدخل سلطة النقد لرفع الفائدة في محاولة لوقف تدهور العملة المحلية ووقف نزيف الأموال للخارج ووقف هجرة الشركات، خصوصًا العاملة في حقل التكنولوجيا فمن يرى ما يحدث بالتفاصيل يظن أو يعتقد أنّنا أمام دولة تشهدُ اضطرابًا سياسيًّا، وليس دولةً مستقرّةً كالتي عهدناها على امتداد العقود السبعة والنصف الماضية التي كانت خلالها تعرف إسرائيل نفسها دولةً علمانيّةً وديمقراطيّةً بل واحة الديمقراطية في المنطقة... إنّها ترتدي وجهًا مختلفًا لم يأتِ فجأةً لكنّه نتاج تطور الزمن، ملامح جديدة لا تشبه إسرائيل القديمة بالقطع ■

# إسرائيلُ إلى الهاوية

**طلال عوكل**

**كاتب ومحلل سياسي/ فلسطين**

في الهدف

ألا يخجلُ عسكرُ السودان الذين اختاروا توقيتًا قاهرًا في أن يركضوا خلف إسرائيل، متوسّلين التطبيع، وهم في بلد القمّة العربيّة التي أعلنت اللاءات الثلاث؛ يتوسّلون التطبيع مع دولة تعلنُ نفسَها بالأفعال على أنّها دولةٌ عنصريّةٌ فاشيّة، وتُصفُها المعارضةُ بأنّها حكومةُ المجرمين؟ هل هو سلامٌ لا مبرّرٍ له؟ أم استسلامٌ لضغوط أمريكيّة؛ تنعشُ نفوسًا ضعيفة فقدت الثقة بنفسها وشعبها وأمّتها، وقرّرت الارتهان لإرادة المُستعمِر؟

لعلَّ الخجل قد أصبح قيمةً أخلاقيّةً كبرى، تخلّت عنها دول التطبيع، التي تواصل تنفيذ ما وقعت عليه، مع دولة الاحتلال، للاستقواء على جيرانها عربًا وعجمًا؛ بعضهم أدان ما تسمّيه دول الاحتلال العنصري بالإرهاب؛ حين وقعت عليه القدس البطوليّة، لكن هؤلاء قد سقطوا في الرذيلة، وأعمت عيونهم وبصائرهم الأموال والمصالح الخاصّة، فلم يعودوا يقرأون ما يصدر عن مسؤولين إسرائيليين كبار. وزير «الدفاع» السابق موشي يعلون، وهو ممّن يرفضون السّلام مع الفلسطينيين ولم يقصّروا في التنكيل بهم؛ يصفُ المتظاهرين ضدّ المدّعي العام غالي، بأنّهم الإرهابيين؛ حين يتظاهرون بالقرب من منزل المستشارة القانونيّة للحكومة «الإسرائيليّة». المتظاهرون هم من أنصار الليكود وائتلافه الحكومي الذين فازوا بأربعة وستين مقعدًا في الكنيست، فإنْ كانَ هؤلاء إرهابيّين وهم كذلك، فمعنى ذلك أن الدولة دولةُ إرهابٍ واحتلال.

وتعقيبًا على إتيمار بن غفير؛ يقول يعلون: إنّه ليس وزيرًا للأمن القومي، بل وزيرٌ للفوضى القوميّة، وإنّ خطواته وزميله سموتيرتش، ستؤدّي إلى انفجار الأوضاع.

في استطلاع أخير لمعهد الديمقراطيّة، عبّر ثلث الفئة المستطلعة، عن خشيتهم من أن تغرق إسرائيل في حربٍ أهليّة، والأرجح أن الأوضاع ستتدهور إلى ذلك المستنقع، الذي سيؤدّي إلى انفجار «القلعة» من داخلها.

يبقى أن على الفلسطينيين؛ أن يقوموا بواجباتهم الوطنيّة تجاهَ أنفسهم وشعبهم وقضيّتهم: فهل يستمرون وقتًا أطول بعد أن فقدوا منه الكثير من السنوات؟

# العنصريّةُ والإرهابُ في المعتقد الصهيونيّ

د. سامي الشّيخ محمّد. أكاديمي وباحث فلسطيني/ سورية

**مفتاحُ تغيير صورة اليهود بيد اليهود أنفُسهم، فهل يُفلحوا في تغيير صورَتهم بما يُحقق لَهُم حضوراً فاعلاً بين الأمَم والشّعوب والثّقافات على أساس الاحترام والتقدير والاعتبار؟!**

## العداء للآخر ورفض الاندماج معه

تحظرُ توراة اليهود اندماج اليهود بغير اليهود، وتعدّ اندماجهم بالشعوب الّتي يعيشون بينها خيانة للرّبّ وانتهاكًا للقداسة الّتي اختصّ الله اليهود بها دون سواهم من البشر، فها هو نحميا يرتاع لدى مشاهدته اندماج من تَبَقّى من اليهود بالشّعوب الكنعانيّة، بعد سبي الجزء الأكبر منهُم إلى بابل فقال:» رأيت يهودًا قد تزوّجوا نساءً أشدوديّات وعمّونيّات ومؤابيّات، وكانَ نصف كلامِ أولادهمِ بلُغة أشدود، ولم يكونوا يحسنونَ التّكلّمَ باليهوديّة، بَل بلسانِ شَعبٍ وَشعب. فخاصمتُهم ولعنتُهم، وضربتُ منهم أناسًا ونتفت شعرَهُمْ، واستحلفتُهُمْ بالله أنْ لا تُعطوا بناتكم لبنيهم، ولا تأخذوا بَناتهمْ لبنيكُم ولا لكُم. ألَم يكُن أنَّهُ بهذا أَثَمَ سُليمان مَلكُ إسرائيل.. فأثَمَتْهُ النّساءُ الأجنبيّاتُ. أفَنسكتُ لكُمْ على فعل هذا الشّرّ العظيم كُلّه والتّعدّي على إلهنا بتَزَوّج النّساء الأجنبيّات « [نحميا 13: 23، 24، 25، 26، 27 ].

وبالفعل استجابوا له وأقسموا على ألاّ يتزوّجوا من الأغراب أو يزوّجوهم. وها هو ذا عزرا الكاهن يَتّخذ ذات الموقف من الاندماج بالآخر عندما عاد إلى أورشليم لبناء الهيكل المزعوم: « أقبَلَ الرّؤساءُ إليَّ يقولونَ إنَّ شعبَ إسرائيل والكهَنةَ واللاّويّينَ لم يَنفرزوا عن شعُوب الأرض وَرَجاساتهم من الكنعانيّينَ والحثّيينَ والفرزيّينَ واليبوسيّينَ والعمونيّينَ والمؤابيّينَ والمصريّينَ والأموريّينَ. لأنّهُم اتخذوا من بناتهم لَهُم وَلبَنيهم فاختلط النّسلُ الطّاهرُ بأمم الأرض بَل يدُ الرّؤساء والعُظَماءَ كانت الأولى في هذا التّعدّي. فلَمّا سَمعتُ هذا الكلامَ مزّقت ثوبي ورِدائي ونتّفت شعرَ رأسي ولحيَتي وَلَبثتُ مُتحيّرًا.. والآنَ فلا تعطوا بناتكُم لبنيهم ولا تأخذوا بناتهم لبنيكُمْ ولا تطلُبوا سلمَهُم ولا خيرَهُم إلى الأبد.. « [ عزرا 9: 1، 2، 3، 12 ] فاستجاب اليهود لدعوته فأخرجوا النّساء الغريبات والّذين وَلدوا منهنّ من بيوتهم :» ... لنَبن الآنَ عَهداً مع إلهنا على إخراج جميع النّساء وأولادهنّ جرياً على مشورة سيّدي والّذينَ يَخشَونَ أمرَ إلهنا وليَكُن بحسب الشّريعة «[ عزرا10: 3] و[ عزرا 10: 11 ، 12، 13 ، 14 ، 15، 16 ، 17 ، 18 ]. والسّؤال: ألا تُعَدُّ تلك الأقوال والأفعال دليلًا قويًّا على تأصّل الرّوح العنصريّة لدى الإسرائيليين إزاءَ الشعوب غير الإسرائيليّة وعلى رأسها العربيّة، بمَا يحول دون اندماجهم معها باعتبارٍ أنّ الاندماج مَع الآخر غير اليهوديّ يُشكّل خروجًا عن أوامر الرّب إله إسرائيل، وإثما يَستحق اللّعنة والدّمارَ والهلاك ؟

إنّ رَفض اندماج اليهود بغيرهم من البشر، عقيدةٌ مُقدّسةٌ لديهم؛ الأمرُ الّذي يَعني أنّ انعزالَهُم عبر التّاريخ في تَجمّعات خاصّة بهم ورَفضهم التّصاهُرَ والاندماجَ مع الأمَم الأخرَى يقعُ على كاهلهم وَحدهُم، ولا علاقة للغير به.

إنّ عَقيدةَ الانعزال ومُقاومة الاندماج تُعَدُّ شكلًا آخرَ من أشكال الإرهاب النّفسيّ والاجتماعيّ اليهودي الّذي يَنفرد به اليهود من بينَ أمم الأرض قاطبةً، وَهو ما يُفسّر مُمارسات التّمييز العنصريّ الإسرائيليّ حيال المواطنين العرب الخاضعينَ لحُكمهم، والعنصريّ الفاشيّ حيال العَربَ الفلسطينيّين وغيرهم في الأراضي العربيّة المُحتلّة للعامِ سبعة وستّين وتسعمئة وألف، القائم على فكرتيّ العبوديّة والعزل، وما جَدار العزل العنصُريّ في واقع الأمر إلاّ أحد أشكال التّعبير عن روح الانعزال ورفض الاندماج مع الآخر والتعايُش معهُ، والعمل على استعبادُهُ والاستيلاءَ على أملاكه ومُقدّراتهِ.

## الإقراض بالرّبا:

تَحضُّ التّوراةُ اليهودَ على الإقراض بربا لجميع البشر من غير اليهود، بينما تُحَرِّمُ ذلك على اليهود فيما بينهم، عملًا بوصيّة الربّ: «لا تقرض أخاك بربىً في فضّة أو طعام أو شيء آخرَ ممّا يُقرَضُ بالرّبى. بلِ الأجنبيَّ إيّاهُ تُقرض بالرِّبا وأخاكَ لا تُقرضهُ بالرّبى» [تثنية الاشتراع 23: 19، 20 ]. ولا يَخفى أنّ نَهيَ الرّبّ الإله إقراض الإسرائيليّين بعضَهُم البعَض بربا، يَدل على أنّ الرّبا في حَدّ ذاته مكروهٌ لدى الرّبّ، وإثمٌ وشرٌّ بالنّظر إلى الآثار السّلبيّة الّتي يُلحقها بالمُقترض نتيجة استغلال المُقْرِض حاجةَ المُقترض وما يترتّبُ على ذلكَ من أعباء ماليّةً تتجاوز قيمة المبلغ المُقرَض.

من هُنا نهى الرّبُّ الإله الإسرائيليّين إقراض بعضهم البعض بربا. غيرَ أنّ دعوتَهُ المُقرَض الإسرائيليّ إقراض الإنسان غيرَ الإسرائيليّ بربا إنّما يدلّ على كره هذا الإله وشعبه للأمَم والشعوب الأخرى، وهو ما يُشكّل ركيزة من ركائز العنصريّة الإسرائيليّة وممارساتها الإرهابيّة في الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة. فالتّعامل بالرّبا وما ينجُمُ عنهُ من استغلال الدّائن للمَدين شكلٌ من أشكال الإرهاب الاقتصاديّ الإسرائيلي في علاقته بالآخر الأجنبيّ.

**إجازة قتل المدنيين:**

تأمُرُ توراةُ اليهود بقتل الأقوام غير اليهوديّة الّتي ترفضُ أنْ تُستعبَدَ لليهود أنفسهم، أطفالا، نساءً، رجالا، وكهولا عملا بأوامر الربّ يهوه. فعن المعارك الّتي خاضَها بنو إسرائيل ضدّ الفلسطينيين وأشقّائهم العرب تقول التّوراة: « فخرج سيحون علينا بجميع قومه للحرب إلى ياهص، فأسلمه الرّبّ إلهنا بين أيدينا فقتلناه هو وبنيه وجميع قومه. وفتحنا جميع مدنه في ذلك الوقت وأبسلنا كلّ مدينة رجالها ونساءَها وأطفالها لم نبقِ منهم باقيًا. « [تثنية الاشتراع 2: 22، 23، 24]، « ثمّ انثنينا فصعدنا في طريق باشان فخرج علينا عوجٌ ملك باشان بجميع قومه للحرب في أدرعي. فقال ليَ الرّبُّ لا تَخَفهُ فإنّي قد أسلمتُهُ إلى يَدِكَ هو وجميع قومه وأرضَهُ تصنعُ به كما صَنعتَ بسيحونَ ملك الأموريّينَ الّذي كانَ مُقيماً بحبشونَ. فأسلمَ الرّبُّ إلهُنا إلى أيدينا عوجاً ملكَ باشانَ أيضاً وجميعَ قومه فضربناهُ حتّى لم يبقَ لهُ باقٍ، وفَتَحنا جميع مدنه.. ستّين مدينةً كلّ بقعة أرجوب مملكةَ عوج في باشان··· فأبسلناها كما فعلنا بسيحون ملك حشبون مُبسلينَ كلّ مدينة رجالها ونساءَها وأطفالَها. « [تثنية الاشتراع 3: 1، 2، 3، 4، 6]، « فهلُمّ الآنَ واضربْ عماليقَ وأبسل جميعَ ما لَهُمْ ولا تعفُ عَنهُم بل اقتُل الرّجال والنّساءَ والصّبيانَ والرُّضّعَ والبَقرَ والغنَمَ والإبلَ والحميرَ. « [ الملوك الأول 15 : 3 ] ، « أقْتُلوا الشّيخَ والشّابَّ والعذراءَ والطّفلَ والنّساءَ ··· « [ حزقيال 9 : 6 ] ،» لذلكَ قالَ السّيّدُ الرّبُّ هاءَنذا أمدُّ يدي على الفلسطينيين وأقرضُ الكريتّيينَ وأبيدُ بقيّةَ ساحلَ البحر . وأُجري عليهم انتقاماً عظيمًا...» [ حزقيال 25 : 16 ، 17] . وعن المصريين يقول الربّ: « .. وأشتّت مصرَ بين الأمم، وأُذرّيهم في الأراضي .» [ حزقيال 30: 23، 26 ] و» أطرَحُكَ وأنبذكَ على وجه الصّحراء وأُسكنُ عليكَ جميعَ طُيُور السّماء وأُشبعُ منكَ وحوش كلّ الأرض . وأجعَلُ لحمَكَ على الجبال وأملأ الأودية من جيَفكَ. وأُسقي أرضَ سباحَتكَ من دَمكَ إلى الجبال وتمتلئُ مَنكَ المَسايلُ». [حزقيال 32: 4، 5، 6 ]. في ضوء تلكَ النّصوص يبرزُ سؤال: ما معنى وصيّة الله لنبيّه موسى (لا تقتل )؟ هل المقصود منها تحريم قتل النّفس اليهوديّة حصراً، دون الأنفس غير اليهوديّة ؟! ثُمَّ ما هذا الرّبّ الإله الّذي يَدعو إلى قتل جميع الأطفال والكهول والنّساء والبقَر والغنَمَ والحمير غيرَ اليهوديّة ؟! هل من يأمُر بذلكَ يُمكنُ أن يكونَ إلهاً حقّاً ؟! أم أنَّ قَلَمَ الكتَبة الكاذب هو من افترى على اللهِ تلكَ الأكاذيب ؟

إنَّ تلكَ النّصوص تدعو إلى مُمارَسة الإرهاب بطريقة هي الأولى من نوعها في التّاريخ الإنساني، وبناءً على ذلكَ يَستطيعُ المَرءُ أن يُفسّرَ الأعمال الإرهابيّة للحكومات الإسرائيليّة المُتعاقبة بحقّ الفلسطينيّين وأشقّائهم العرَب، بدءاً بالمجازر والمذابح وإعدَام الأسرى وقتل الأطفال والنّساء، انتهاءً بتدمير البيوت والمخيّمات والقرى والمدن، فمجازر الطّنطورة وكفر قاسم ودير ياسين والأسرى المصريّين، وبحر البقر، وصبرا وشاتيلا و قانا، و الحرم الإبراهيميّ، ومُخيّم جنين، وحيّ القصبة، ومُخيّم رَفح وحيّ البرازيل وتلّ السّلطان، وغيرها من المجازر إنْ هي إلاّ تَعيُّنات واقعيّة لتلك الأفكار المنصوص عليها في التّوراة اليهوديّة والنّصوص الكتابيّة للعهد القديم.

فهل بعد هذا الإرهاب إرهاباً أشدّ من الإرهاب الإسرائيليّ اليهوديّ في العالم؟ نَعم هُنالكَ أنواعٌ مختلفةٌ من الإرهاب العالميّ لكنّها بالقياس إلى الإرهاب اليهوديّ الإسرائيليّ لا تعدو عن كونها أفعالا مُصغّرة للإرهاب الإسرائيلي المُستَند لنصوص مُقدّسة في العقيدة اليهوديّة، رَغمَ بشاعَتها. الأمر الّذي يَكشفُ عن الهويّة العَقَديّة للإرهاب الإسرائيلي في واحد من أهمّ جوانبها (قتل الأطفال والنّساء والكهول ) و (الحيوانات النّافعة للإنسان ) لدى الأقوام غير اليهوديّة، ليقدّمَ دليلا آخر على مَدى تَجذّر الرّوح العنصريّة الإرهابيّة لدى اليهود المؤمنين بعَقيدَتهم الدّينيّة، الّتي لا تُشكّل خطراً وتهديداً على الفلسطينيّين وأشقّائهم العرب فحسب بل على البشريّة جمعاء أيضاً.

**تدمير المدن**

يُعَدُّ تدمير المدن غير اليهوديّة على أيدي اليهود وجهٌ آخرَ للإرهاب اليهودي العُنصُريّ المُستمَدّ من النّصوص المُقدّسة للعهد القديم، الّتي تجيز على لسان ربّ اليهود تدمير مدن الأقوام غير اليهوديّة وحرقها، فعن مدينة بابل يقول الرّبّ بلسان النّبي أشعيا: «وادخلي في الظّلام يا بنْتَ الكلدانيينَ فأنّك لا تُدعَينَ سيّدة الممالك من بعدُ.. إنَّهُم صاروا كعُصافة. قد أحرقتهم النّار ...» [نبوءَة إشعيا47: 5، 14]. وعن دمشق يقول الرّبّ بلسان النّبي أشعيا: «..ها إنَّ دمشق تُزالُ من بين المُدُن فتكونُ رُكاماً من الأنقاض» [ نبوءة أشعيا 17: 1]. وعن كنعان يقول: «.. أمر الرّبُّ على كنْعانَ بتدمير حُصُونها» [ نبوءَة أشعيا23: 11] وعنَ أورِ شَليم (مدينة القدس ) يروي الكَتَبة:» وحاربَ بنو يهوذا أورشليم فأخذوها وضربوها بحدّ السّيف وأحرقوا المدينة بالنّار « [ قضاة 1: 8 ].وعن مملكة مؤاب يقول الربّ بلسان أشعيا : « لأنَّ يدَ الرّبِّ تستقرُّ في هذا الجَبل ويوطأ مؤآبُ تحتهُ كما يوطأ التّبنُ في ماء الدِّمْن .يَضعُ أسوارَكَ الحصينةَ الشّامخةَ وَيخْفضُها ويلصِقُها بالأرض إلى التّراب « [نُبوءَة أَشعْيَا 2: 10، 12] و «على مؤآب. هكذا قال ربُّ الجنود إله إسرائيل ويلٌ لنَبُوَ لأنَّها دُمِّرَت.. صوتُ صُراخ من حورونائيمَ خرابٌ وانحطامٌ عظيمٌ.. قد انحطمَت مؤآبُ وأسمَعَت صغارُها صُراخاً . ويأتي المُدَمّرُ على كُلّ مَدينة ولا تنجو مدينة ويبيدُ الوادي ويُدَمَّرُ السّهلُ لأنَّ الرّبَّ قد تكلّم. لقد دُمّرَ مؤآبُ ...» [نبوءَة إرميا 4: 1 ، 3 ، 4 ، 8 ،15 ]، وعن ربّة بني عمّون ( عمّان ) يقول الربّ: «.. فتَصيرُ تَل ردم وتُحرَق توابعُها بالنّار..» [ نبوءة إرميا 49 : 2 ]، ويقول الرّبّ بلسان نبيّه حزقيال : « يا ابنَ البَشر اجعل وجهَكَ إلى بني عمّون.. وقُلْ لبني عمّون.. أجعَلُكَ نهباً للأمُم وأقرضُكَ من الشّعوب وأبيدُكَ من الأراضي وأُدَمّرُكَ..» [نبوءَة حزقيال 25: 2 ، 3 ، 7 ]، وعن لعنة البصرة عاصمة مملكة أدوم يقول الربّ بلسان إرميا : «لأنّي بذاتي أقسَمتُ يقولُ الربُّ إنَّ بصرةَ تصيرُ دَهشاً وعاراً وخراباً ولعنةً . وإنَّ جميعَ مدائنِها تصيرُ أخربةً أبديّة» [ نبوءة إرميا 49 : 13]،

وبلسان حزقيال يقول الربّ : « .. أمدُّ يدي على أدومَ، وأقرضُ منها البشَرَ والبهائمَ وأجعلُها خَرابا..» [نبوءَةُ حزقيالَ 25 : 13]. وعن غزّةَ وأشدود وأشقلون وعقرون يقول الربّ بلسان النبي عاموس: «فأرسلُ ناراً على سور غزّةَ فتأكلُ قصورَها. وأستأصلُ السّاكنَ من أشدُودَ والقابضَ على الصّولجان مِن أشقلونَ وأردُّ يدي على عقرون فتهلكُ بقيّةُ فلسطينَ..» [ نبوءةُ عاموس1: 7 ، 8 ]، وعن صيدون: «..قال السيّدُ الرّبّ.. وألقي فيها الوباءَ والدّمَ في شوارعها فيَسقُطُ القَتلى وَسَطَها بالسّيف الآتي عليها من كلّ جهة..» [نبوءةُ حزقيال 28 : 22 ، 23]، : «وفتحَ يشوع في ذلك اليوم مَقيّدة وضرَبها بحدّ السّيف وأبسل مَلكها وكلّ الأنفس الّتي فيها لم يُبق باقيا..» [يشوع 10: 28 ]، : « ثمّ اجتازَ يشوعُ وجميعُ إسرائيلَ معهُ من مَقيدَةَ إلى لبنةَ وحارَبَها .فأسلمَها الرّبُّ أيضاً إلى أيدي إسرائيل هي ومَلِكَها فضربوها بحدّ السّيف وقتلوا كلّ نفس فيها لم يُبقوا فيها باقيا ..»[يشوع 10: 29، 30 ] ،وكذلك فعلوا بـ ( لاكيش ) و ( عجلون ) و ( حبرون ) و ( بير ) و بـ (جميع أرض الجبل والجنوب والسّهل والسّفوح ) [ يشوع 10: 31حتى 41 ]، وفي لعنته على مصر : « ..قال السيّد الربّ .. وتكونُ أرضُ مصرَ دَهَشاً وخَراباً.. فأجعَلُ أرضَ مصرَ قفاراً خَربةً مُستوحشةً من مجدُول إلى أسوانَ وإلى تُخُم كوش.. وأجعل أرض مصرَ مستوحشةً بين الأراضي المستوحشة فمُدُنُها بين المُدُن الخَربة... « [ نبوءةُ حزقيال 29: 8 ، 9، 10، 12 ].

والسّؤال: هل يمكن أن تصدر هذه الأقوال عن إله جدير بالألوهيّة ؟ فمثل هذه الأقوال لا تصدُر إلاّ عن شيطان ماكر خبيث من صُنع أقلام الكَتَبةُ اليهود الكاذب أنفسهم. فتدمير المُدُنَ غير اليهوديّةَ في بَابلَ وآدوم والبصرة ودمشق وأدرعي وصيدونَ ومؤآب وربّة بني عمّونَ، والمُدُن الكنعانيّة والمصريّة، دليلٌ آخرَ على الهويّة الإرهابيّة للرّبّ الإله ربّ الجنود إله إسرائيل، والمؤمنين به من بني إسرائيل. من هُنا ليسَ ابتكاراً جديداً ما يَفعَلهُ الإسرائيليّون بالمدن والقرى والمُخيّمات والأحياء الفلسطينيّةَ من نسف وتدمير بالطّائرات والدّبّابات والمدافع، وإزالةً للمساكن والمصانع والمزارع والتّربةً بالجرّافاتَ العسكريّة، إنّ أوامَر الرّبّ الإله وتعاليمه لبني إسرائيل بتدمير المُدُنَ غير اليهوديّة في السّابق أعادت وتُعيدُ إنتاج نفسها على أيدي الحكومات الإسرائيليّة المُتعاقبة ، ففي العام 1948 دمّر المستوطنون اليهود مئات المُدُن والقرى والبلدات العربيّة الفلسطينيّة وقتلوا وشرَّدوا أهلها منها . فالكثير من تلك المُدن والقرى والبلدات أصبحَ أثراً بعدَ عين، كذلك عشرات القرى والبلدات والمُدُن العربيّة في فلسطين وسوريا ومصرَ جرى تدميرُها على أيدي الإسرائيليّين في العام 1967، وفي انتفاضة الأقصى ضدّ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينيّة المُحتلّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة جرى تدميرُ آلاف المنازل في جَنينَ وغزّةَ ورفح وخان يونسَ ودير البلح ونابلس والخليل وطول كرم وقلقيلية ورام الله وبيتَ لحم وأبو ديس وأحياء القدس القديمة ورفح، وتجريف آلاف الدّونمات الزّراعيّة وعشرات الآبار، والمنشآت الصّناعيّة والخدميّة. عملاً بأوامر ووصايا وتعاليم الرّبّ الإله في أسفارَ ونبوءات العهد القديم. فجميعُ أعمالَ التّخريب والتّدمير للمنازل والبنى التّحتيّة الفلسطينيّة على أيدي الحكومات الإسرائيليّة تُعَدُّ عملاً مُقدّساً من المنظور الإسرائيليّ طبقاً لنصوص العقيدة اليهوديّة، رغمَ إجماع شعوب العالم على اعتبارها أعمالاً إرهابيّة.

## الاستيلاء على أراضي الغير

يجيز إله اليهود استيلاء اليهود على أراضي الأقوام غير اليهوديّة وما فيها طبقاً لقوله: «أعطيتكم أرضاً لم تتعبوا فيها ومدناً لم تبنوها فأقمتم بها وكروماً وزيتوناً لم تغرسوها وأنتم تأكلونها « [ يشوع 24: 13]، : «وحاربَ بنو يهوذا أورشليم فأخذوها وضربوها بحدّ السّيف وأحرقوا المدينة بالنّار» [ قضاة 1: 8 ].

والواقع إنّ لعنات يهوه إله بني إسرائيل. ولعنات أنبيائهم الكثيرين أمثال أشعيا، إرميا، حزقيال، هوشع، عاموس، عوبديا، ميخا، ناحوم، حبقوق، وزكريا للشّعوب الّتي عاش بنو إسرائيل تحتَ ظلّها، أو احتكّوا بها، مثل ممالك مصر، بابل، أشور، صور، صيدون، دمشق، وممالك الكنعانيين مثل أدوم، بني عمّون، مؤاب، عيلام، قيدار، وحاصور،.. ومدن الفلسطينيين مثل، غزّة، أشقلون، وعقرون، وهي كثيرةٌ جدّاً لدرجة أنّ قارئ التّوراة يخلص إلى نتيجة مفادُها أنّ تنبؤات أنبياء التّوراة كانَت أشبه بشلال لعنٍ متدّفق، لدرجة أنّ اللّعنة أكلت الأرض كما يقول أشعيا على لسان ربِّ الجنود: «هذا هو الائتمارُ الّذي ائتَمَرتُ به على كُلِ الأرض وهذه هي اليد الممدودَةُ على كُلِ الأمَم» [نبوءَةُ أشعْيَا 14: 26 ] و (أنظر، د. كنعان، جورجي، العنصريّة اليهوديّة، ملحق رسالة إلى يهود العالم، الطبعة الأولى، دار النهار للنشر، بيروت، 1983، ص 65 ).

إنّ استملاكَ الأرض الّتي تطأُها أخامصُ أقدامِ الإسرائيليّينَ عنوةً عن أهلها يُعَدّ عملاً مقدّساً، وتلبية لمشيئة إلههم، فوصيّة الرّبّ إله إسرائيل ليشوع بن نَون خادم موسى: «كلّ مكان تطأه أخامصُ أرجُلكم لكم أعطيته كما قلت لموسى من البريّة ولبنان هذا إلى النّهر الكبير نهر الفرات جميع أرض الحثّيين وإلى البحر الكبير الّذي في جهة مغارب الشّمس تكون تخومكم» [يشوع 1: 3 ، 4 ] .

وبالتالي فالممارسات الإرهابيّة الإسرائيليّة لليهود ليست سوى ترجمة فعلية للأوامر والوصايا والتّعاليم الدّينيّة اليهوديّة المَنسوبة إلى الله زورًا، فتلك الوصايا تشكّل أعظم انتهاك للذّات الإلهيّة وقداستها، وللإنسان وقداسته، الأمر الّذي يجعل الأفراد المؤمنين بالله ينظرون إليها على أنّها أوامرَ ووصايا وتعاليم صادرة عن شيطان أسموه الرّبّ الإله إله إسرائيل تارة ويهوه رب الجنود تارةً أخرى وهو ما يؤكده إرميا والسيّد المسيح.

من هنا فجميع أعمال القتل والتّدمير الّتي يقومُ الإسرائيليّون بتنفيذها بحق العرب الفلسطينيين وغيرهم، هي في واقع الأمر صورة مصغرة للجرائم الّتي يأمر بها إلهُهُم وأنبياؤهم. والسّؤال: ما السّبيل لمواجهة هؤلاء اليهود، وتجنّب شرورهم؟ قد تكون الإجابة بأن يتخلّوا عن معتقداتهم الإرهابية تخلّياً كاملاً، وفي حال عدم قُدرَتهم على تحقيق ذلك أن تجري ملاحقَتَهم والتّضييق عَلى نشاطاتهم السّياسيّة والأخلاقيّة من قبَل الأقوامَ غير اليهوديّة. ربّ قائل يقولَ: ألا تُعَدُّ مطالبة اليهود بالتّخلّي عن عقيدتهم عملاً منافياً للديمقراطيّة الّتي من مبادئها احترام حرّيّة الرّأي والمعتقد للآخر ؟ بالطّبع لا.

لأنّ احترام حرّيّة الرّأي والمعتقد لا تنطبق على من يؤمنون بالأفكار والمعتقدات الفاشيّة ويُمارسونها في الحياة العمليّة حيال الأمَم والأقوام غير اليهوديّة، فالعقيدةُ اليهوديّةُ تنطوي

على دعوة صريحة باسم إله اليهود إلى شعبه كي يقتل ويدمّر ويستعبد ويستولي على أراضي وأملاك الأقوام غير اليهوديّة ناهيك عن تحريم اندماج اليهود بغيرهم من البشر إلى جانب إجازة الكثير من الممارسات اللاأخلاقيّة التي يحقّ لليهودي أن يمارسها بحقّ الآخر من الشّعوب والأقوام غير اليهوديّة..

المسألة الأخرى ما الصّلة بين يهود اليوم الّذين يطاول تاريخهم عهد السّيّد المسيح، والنّبي موسى ؟ هل هم امتدادٌ تاريخيٌّ لذلك النّبي وعقيدته، أم أنّهم متهوّدون لا يمتّون إليه بصلة ؟

إنّ دراسة نقديّة لرواية العهد القديم والممارسات التّاريخيّة والرّاهنة لليهود تفضي للاستنتاج بأنّ لا صلة لهم بموسى من النّاحيتين التّاريخيّة والعقديّة. فموسى وعقيدته اندثرا في التّاريخ أمّا قومه فذابوا في الأمم إلى درجة كبيرة، وأمّا يهود اليوم فهم يهودٌ مزيّفون يؤمنون بعقيدة شرّيرة، الرّبّ الإله فيها ليس الله بلْ أقرب ما يكون لإبليس، وأنبياؤهم فيها ليسوا أنبياء بل أشبهَ ما يكونوا أبالسةً صغاراً من نسل إبليس نفسه على حدّ وصف السّيّد المسيح لهم بأولاد الأفاعي وأبناء الشّياطين الذين ينتسبون لأب هو إبليس: «أنتم من أب هو إبليس وشهوات أبيكم تبتغون أن تعملوها. هو من البدء قتّال النّاس ولم يثبت على الحقّ لأنّهُ لا حقّ فيه. إذا تكلّم بالكذب فإنّما يتكلّم بما هو لهُ لأنّهُ كذوبٌ وأبو الكذب.. من كان من الله يسمع أقوال الله ولهذا أنتم لستم تسمعون لأنّكم لستم من الله» [ يوحنّا 8 : 44 ، 45 ، 47 ].

من ناحية ثانية، هل الممارسة الفاشيّة والعنصريّة لليهود الصهاينة بحقّ الفلسطينيين وأشقائهم العرب إلى جانب وجود المشروع الصّهيوني في فلسطين يمكن تفسيرها بمعزلٍ عن الفكرة اليهوديّة ومعتقداتها الميثولوجيّة آنفة الذّكر، بدعوى أنّ الصّراع العربي الإسرائيليّ هو صراعٌ مع الصّهيونيّة وليس مع اليهوديّة ؟ بمعنى هل هناك قطيعة أيديولوجيّة بين اليهوديّة والصّهيونيّة ؟

إنّ محاولة تفسير نشوء الكيان الصّهيوني في فلسطين على أنّه مشروعٌ استعماريّ لا صلة له بالرّواية الدّينيّة اليهوديّة يُعبِّر عن فهم غير دقيق للمسألة، كذلك محاولةُ فصل الحركة الصّهيونيّة عن الميثولوجيا اليهوديّة في (العهد القديم) هي أيضاً محاولة غير موفّقة، فالصّلة بين الحركة الصّهيونيّة ومشروعها الاستعماري الاستيطاني في فلسطين، والعقيدة الدّينيّة اليهوديّة الّتي يؤمن بها اليهود هي صلة وثيقةٌ يصعب الفصل فيها. فالعقيدة الصّهيونيّة بخاصّة في بعدها الاستعماري الاستيطاني لفلسطين والأراضي العربيّة هي عبارة عن مُركّب أيديولوجيٍّ من عناصر سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة ودينيّة، ينفرد العنصر الدّيني فيها بأهمّيّة كبيرة من بين تلك العناصر، نظراً لما ينطويْ عليه من مسوّغات كتابيّة تدعم الدّعوة الصّهيونيّة بأنّ لليهود حقّاً تاريخيّاً في امتلاك فلسطين والأراضي الممتدّة من الفرات إلى النّيل، على اعتبار أنّ التّاريخ الّذي ترويه التّوراة تاريخٌ حقيقي للشّعب اليهودي - من وجهة نظرها - وبأنّ الوعد الإلهي لبني إسرائيل بامتلاك الأراضي المذكورة هو وعدٌ صادقٌ ومقدّس بآنٍ معاً.

وعليه يستحيل تصوّر وجود حركة صهيونيّة تقصي رواية التّاريخ اليهودي والعهد القديم من بنائها الأيديولوجي في بعده الاستعماري للمنطقة العربيّة، ومن مُمارَساتها الإرهابيّة بحقّ الفلسطينيين والعرب.

من هنا، فأيّ محاولة لنزع العنصر الدّيني عن الحركة الصّهيونيّة هي بمثابة نزع الشرعيّة عنها. لذا فالصّهيونيّة بوصفها حركة سياسيّة عنصريّة استعماريّة تجسّد وحدة الدّيني بالسّياسي وحدةً يتعذّر الفصل فيها، رغم تجاوزها للعقيدة اليهوديّة من حيث انطوائها على جملة مفاهيم سياسيّة واقتصاديّة وثقافيّة وأخلاقيّة تتعارض في بعض مبادئها مع بعض التّعاليم الدّينيّة اليهوديّة، باستثناء ما يتعلّق بصحّة التّاريخ اليهودي القائم على الاختيار العرقي، والوعد الإلهي بميراث الأرض العربيّة، وممارسة الإرهاب اليهودي بحقّ شعوبها وشعوب الأرض قاطبة.

بهذا المعنى يغدو توصيف العلاقة بين الصّهيونيّة واليهوديّة على أنّها علاقة تقاطع تتجاوز التّطابق توصيفاً دقيقاً، إذ أنّ الخطورة الكامنة في العقيدة الصّهيونيّة لا تقلّ عن خطورة العقيدة الدّينيّة اليهوديّة ذاتها، بل تتجاوزها إلى مستويات تكون الصّهيونيّة فيها الأداة العمليّةَ الفاعلة في إنتاج تاريخ واقعيٍّ مُتعيّن لليهود مستندٍ على النّصوص التّوراتيّة للرّواية اليهوديّة الزّائفة.

**خاتمة**

يتّضحُ ممّا تقدّم ضرورة تحرير العقيدة اليهوديّة، من جميع الأفكار الميثولوجيّة العنصريّة الآثمة الشّريرة، خصوصاً الأفكار الّتي تنصّ على الاصطفاء العرقي والدّيني لليهود، وامتلاكهم الوعد الإلهي بتملّك الأرض العربيّة الممتدّة من الفرات إلى النّيل، ناهيك عن الأفكار الّتي تُظهرُ الله بصورة المُتعطّش للقتل والدّماء، وإخضاع من يتبقّى من الأمم والشّعوب غير اليهوديّة لعبوديّة اليهود حيثما حلّوا بينهم.

فتغيُّر النّظرة الشائعة عن اليهود من نظرة سلبيّة كارهة، إلى نظرة إيجابيّة قائمةً على المحبّة والاحترام والتّقدير، رهنٌ بتغيير الذّهنيّة الدّينيّة لليهود وممارستهم المرتبطة بها، من خلال العمل على تصدير توراة دينيّة تخلو خلواً مطلقاً من الأفكار الّتي تتسبَّبُ في الإساءة للشّخصيّة اليهوديّة وشخصيّة الأمم والشّعوب غير اليهوديّة، انطلاقاً من التّسليم بأنّ الاختيار الإلهيّ للإنسان اختيارٌ إيمانيٌّ تقويٌّ لا عرقيّ ،وبأنّ الوعد الإلهيّ وعدٌ شخصيٌّ ينحصرُ بين الله وعباده بغضّ النّظر عن انتمائهم العرقيّ لأيّ جماعة بشريّة ، وبأنّهُ عطاءٌ إلهيٌّ مشروط بعدم الإساءة للآخرين أو الاعتداء عليهم، وعلى ممتلكاتهم، سواء كانوا من الموعودين أو من غير الموعودين، فالله يُعطي من خزائنه لمَن يشاء من عباده لا من خزائن العباد أنفسهم. ناهيك عن التّسليم بأنّ الله إلهٌ لجميع مخلوقاته، وليس لفئة عرقيّة بعينها. فهو إلهٌ للعالمين كافّةً كما هو في المسيحيّة والإسلام، وليس لبني إسرائيل كما هو في العقيدة اليهوديّة المعمول بها حتّى هذا التّاريخ. بالإضافة إلى ضرورة التّسليم بخيريّة الله وتنزيهه عن ضروب الشّرّ المختلفة، فهو كما أطلق على نفسه: الحنّانُ، المنّانُ، الغفورُ، الرّحيم، المنتقمُ من الأشرار بإرادته، المُنعمُ على من يشاء من عباده، العادلُ بين جميع مخلوقاته بالحقّ.

من هنا، فمفتاحُ تغيير صورة اليهود بيد اليهود أنفسهم، فهل يُفلحوا في تغيير صورتهم بما يُحقّق لهم حضوراً فاعلاً بين الأمم والشّعوب والثّقافات على أساس الاحترام والتّقدير والاعتبار ؟!

# سيناريو أصفهان...
# تصعيدٌ نسبيٌّ أم مواجهةٌ شاملة؟

محمد أبو شريفة. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيّ/ سورية

**في سياق المواجهة الشاملة بين الكيان الصهيوني والجمهورية الإسلاميّة في إيران تظهرُ أحيانًا عوامل التصعيد الكبرى بين الطرفين، وأحيانًا تخبو ويصل التوتر بينهما إلى أقل درجة، لكن من المفيد التذكير أنّ هذه المواجهة قد بدأت فعليًّا منذ أكثرَ من عشرة أعوام، وسبقها قتال بالوكالة. الأحداث تتجدّدُ مرّةً أخرى بين الطرفين، وكان آخرها الهجوم على أحد المصانع العسكريّة في مدينة أصفهان، وجاء هذا الهجومُ بعد أن تولى بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة الصهيونيّة للمرّة السادسة. وقد يعتقدُ البعض أنّ هذا الهجوم هو بدايةٌ لسلسلة من الهجمات المتبادلة والمتعاقبة، ومع هذا فإنّ الهجمات الإسرائيليّة العدوانيّة لَم تصل بعد إلى درجة الخطورة التي يدعيها الاحتلال. فالبرنامج النووي الإيراني يسيرُ وبلغ مرحلة متقدّمة بعمليّة التخصيب؛ إذ تمّ تخصيب نحو 70 كيلو جرام من اليورانيوم بنسبة نقاء 60%. وهي كميّةٌ تؤهّلُ إيران لامتلاك العديد من الأسلحة النوويّة إذا ما شرعت في ذلك، كما قلّصت أيضًا من تعاونها مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية، حيث أزالت 27 من كاميرات المراقبة للمواقع النوويّة الإيرانيّة. والسؤال هنا هل تستطيعُ هذه الهجمات الصغيرة والمحدودة أن تصيب قلب المشروع النووي الإيراني؟**

بالتأكيد أن الجواب حتمًا بالنفي؛ إذ السؤال الأكثر أهمية الذي يبرز هنا: ماذا يريد كيان الاحتلال من هذا الفعل وبالتحديد بنيامين نتنياهو؟

بالدرجة الأولى يريد إيصال رسالة دوليّة مفادُها أن (إسرائيل) حاضرةٌ وجاهزّةٌ على الدوام، وهي الأقدرُ على مواجهة هذا المشروع.

مع أنّ الحقائق تكذبُ ذلك، فإسرائيلُ ملتزمةٌ بالإملاءات الأميركيّة فيما يتعلق بهذا الملف، وتلك الإملاءات تقومُ على أنّ الوقت لم يحن بعدُ لهجوم عسكريّ شامل على هذا المشروع، وأن هناك مجالًا قائمًا للديبلوماسيّة بين النظام الغربي وإيران. فالحديثُ الإسرائيليُّ الدائمُ عن حرب ما بين الحروب هي مجرد هرطقاتٌ إعلاميّة وسياسيّة؛ الحرب هي الحرب بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فيما الحرب ما بين الحروب أو «حروب الظل» لم تستطع حتى الآن أن تؤثر على هذا المشروع، والمعنى هنا يتضح بأن قرار التخلص من المشروع النووي الإيراني ليس قرارًا إسرائيليًّا صرفًا، إنّه قرارٌ دوليٌّ ويلزمه حسابات معقدة ترتبط بالصراعات الدولية والاصطفافات الإقليميّة التي لم تنضج بعد. والإعلان عن تحالف إسرائيليٍّ مع نظم خليجيّة، وإن كان بعض ملامحه قد تشكّلت إلا أن هذا التحالف لم ينضج نظرًا للموقف السعودي الصلب في هذا المجال.

إذن، فالتخوّفات من إيران ومشاغلاتها من قبل الاحتلال مرتبطةٌ أصلًا بالمشروع النووي الإيراني الملتف حول كيان الاحتلال، وبهذه الصورة تظهر إيران وكأنها هي على الهجوم وليس العكس، فأيُّ مغامرة إسرائيليّة بمهاجمة مقرات المشروع النوويّ ومراكزه بإيران سيعقبها حتمًا تدمير منشآت وبنى تحتية للكيان الصهيوني، فالسياسة الإسرائيليّة - إذا - سياسة دون تصورات وسيناريوهات مسبقة؛ لأنّها بكل بساطة مرتبطةٌ أصلًا بأزمة النظام السياسي لدى الاحتلال، وهي أزمةٌ منفصلةٌ عن هذا الموضوع.

في السابق كان نتنياهو على رأس الحكم، ذهب ثم عاد للرئاسة ست مرات والمشروع النووي الإيراني يتقدّم بخطى ثابتة، هذا ما تشير له كل التحليلات والتقارير الأمنية والإعلامية والاستراتيجية من عواصم القرار بالعالم. وضمن سياق ضربة أصفهان أعلنت وزارة الدفاع الإيرانية أن ثلاث طائرات مسيرة تحمل كمّيّات صغيرة من المتفجّرات هاجمت مجمّعًا عسكريًّا في مدينة أصفهان بوسط إيران يوم السبت 28 كانون الثاني (يناير) 2023، ما تسبّب في بعض الأضرار بالمنشأة، وصرّح مسؤولون أميركيّون

أنّ (إسرائيل) هي من نفّذت الضربة ردًا على مخاوف تتعلّق بالأمن القومي بشأن الأنشطة العسكرية الإيرانيّة، كما حمّلت إيران رسميًّا (إسرائيل) المسؤوليّة عن هجوم أصفهان، بينما لم تؤكد إسرائيل أو تنفي بشكل رسميّ صلتها بالحادث. هذا الهجومُ يحملُ رسائل إسرائيليّة عدّة في إطار الحرب الصامتة بين الطرفين؛ أهمّها إعلان نتنياهو نهج الحرب والعدوان الذي يستهدف توجيه ضربات غادرة مؤثرة دون أن تؤدي إلى تصعيد وحرب شاملة، وتأكيده على أن مواجهة «التهديد الإيراني» سيبقى أولوية قصوى للأمن القومي الإسرائيلي، وعنوان هام لدى حكومته اليمينيّة المتطرفة، حيث أوضح ذلك أثناء أداء اليمين أمام الكنيست على أن «مواجهة إيران وحماية المصالح الإسرائيلية من التهديدات الإيرانية تأتي ضمن الأولويات القصوى لحكومته». ومن بين الرسائل استهداف تقويض القدرات العسكرية والنووية الإيرانية حتى لو كانت تتواجد في العمق الإيراني لأنّ اختيار مدينة أصفهان في الهجوم الأخير ليس عبثيًّا، حيث يقع ضمن حدودها ومحيطها الجغرافي أربعة مصانعَ حربيّة لإنتاج المسيرات، والصواريخ الأسرع من الصوت «بمساعدة روسية»، حسب التقارير الغربية، فضلًا عن ذلك وجود العديد من المنشآت النوويّة فيها، وخاصّة مفاعل نطنز، وقد أكّد داني ياتوم رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي السابق هذه المعلومة، وقال «إن الصواريخ الأسرع من الصوت الإيرانية يصعبُ على منظومات الدفاع الجوي الإسرائيلي ضربها، لأنّها أسرع من الصوت بتسع مرات وهنا تكمن خطورتها». وبالإضافة للقدرات النووية، تستهدف (إسرائيل) أيضًا تعطيل صناعة الصواريخ الباليستية الإيرانية وصناعة الطائرات دون طيار، وهو أمرٌ يحظى باهتمام متزايد لمنع إيران من تطوير تعاونها العسكري مع دول أخرى، حيث تخشى (إسرائيل) من أن تعميق التعاون العسكري بين موسكو وطهران قد يهدد مصالحها في المنطقة، مما يجعل ردع هذا التعاون أمرًا استراتيجيًّا. كما أن (إسرائيل) تريد إحراج وإرباك المستويات والأجهزة الأمنية الإيرانية بأنها فشلت طوال الأعوام الأخيرة الماضية في وقف الاستهداف الإسرائيلي لأهداف نوعيّة في الداخل الإيراني، خاصّة وأنّ الطائرات التي نفذت الهجوم انطلقت من داخل إيران أو بالجوار منها بحسب متابعين، وتريد أيضًا أن ينعكس ذلك على ارتفاع وتيرة التحريض على تصعيد الاحتجاجات الشعبية وعدم الرد عليها.

وفي السنتين الأخيرتين نفذت إسرائيل هجمات بالداخل الإيراني طالت أشخاصًا ومنشآت صناعيّة اغتالت العالم النووي الإيرانيّ محسن فخري زادة في تشرين الثاني (نوفمبر) 2020، والهجوم الإلكتروني على منشأة «نطنز» لتخصيب اليورانيوم في نيسان (أبريل) 2021، التي أدت إلى بعض الضرر بأجهزة الطرد المركزي النووية المتطورة، وشهد عام 2022 استهداف منشأة إيرانية للبحوث النووية والطائرات دون طيّار في «بارشين»، والهجوم على قاعدة للطائرات دون طيار في مدينة «كرمانشاه» غربي إيرانَ. وفي المقابل لم تقف إيران مكتوفة اليدين على هذه الاعتداءات، فجاء ردّها بأساليب مختلفة طالت أماكن متعدّدة منها استهداف ما أعلنت أنه قاعدة استخبارات إسرائيليّة في «أربيل» عاصمة كردستان العراق عام 2022، بالإضافة إلى تنفيذ مخططات جرى إحباطها لاستهداف إسرائيليين في أماكن مختلفة.

الضربات الإسرائيلية خلال العامين الماضيين لم تشكل عامل ضغط على القيادة الإيرانية لدفعها إلى تغيير أو مراجعة سياستها النووية. بدلًا من ذلك، واصلت طهران تطوير وتعزيز قدراتها الدفاعية عن منشآتها العسكرية، فاتّخذت تدابير عدّة للحدّ من آثار الضربات على مرافقها العسكرية المهمّة حيث شيّدت مواقع موازية يمكنها تبديل عملياتها دون تأخير لتعويض المنشآت المستهدفة والمتضررة، والتمكّن من الإخفاء والتشتيت المناسب للذخيرة اللوجستية الخاصة بالمنشآت على أوسع نطاق جغرافيٍّ داخل إيران. وكشفت مؤخّرًا عن قاعدة جويّة كبيرة تحت الأرض تحمل اسم «عقاب 44»، وتستوعب طائرات مقاتلة، وفي أيار (مايو) الماضي كشفت إيران عن قاعدة طائرات دون طيّار مساحتها كبيرة، ووصفتها بأنّه «لم يسبق لها مثيل تحت الأرض»، وتقع في مكان مجهول في جبال زاغروس في غربِ البلادِ، تضمُّ صواريخ استراتيجيّة وأسطولًا من المسيرات.

وما لبثت أميركا و(إسرائيل) من الانتهاء من مناورة شاملة (جونيبر اوك2023) حتى وقعت ضربة أصفهان، وهنا ما يشير إلى أن توقيت ومزامنة الهجوم لم يكن مصادفةً وجاء بعد الانتهاء مباشرة من المناورة، التي امتدّت لأسبوع، وتضمّنت التدريباتِ ضرب أهداف تحاكي مواقعَ نوويّةً إيرانيّة واستخدام القاذفات بعيدة المدى، والاستهداف البالغ الدقة والتركيز، والتزود بالوقود في الجو، كما شملت التدريبات على تطوير القدرات الهجومية التكتيكية المتعلقة بالبنية التحتية النووية لإيران، الأمرُ الذي أكّدته مصادر إسرائيليّة.

وتؤكّدُ المناورةُ التي تعدُّ الأكبر تاريخيًّا بين الجانبين بأن الكيان الصهيوني لا يمكنه من الناحية العسكرية، أن يتفرد بمهاجمة إيران لضرب قدراتها النووية دون دعم ومساندة كاملتين من الولايات المتحدة الأميركيّة، التي تعمل على تعزيز فرص الخيار العسكري. إلا أن إدارة بايدن ما زالت تحاول التوصل لاتفاق مع طهران للعودة لطاولة المفاوضات النووية وليس للحرب معها.

البعض يرى أن إيران لن تسكت على هجوم أصفهان وستعمل على ردٍّ انتقاميٍّ مؤثرٍ، وعمليًّا لم يستغرق الردّ وقتًا طويلًا، فبحسب المتحدّث باسم الحرس الثوري الإيراني، العميد رمضان شريف، في تصريح خاص لوكالة «سبوتنيك»، يوم (2023/2/9) قال: «على الرغم من أن هجمات الإسرائيليين لم تكن ناجحة، إلا أنّهم تلقّوا ردودًا موجعة... وليست هناك ضرورة حاليًّا، للإعلان عن تلك الردود. ولكن سوف نشاهدُ ذلك في سلوكهم، خلال الفترة المقبلة». في حين ستواصل (إسرائيل) عدوانها؛ بهدف تعطيل قدرات إيران النوويّة وبرامج الصواريخ والطائرات دون طيّار القتاليّة، وهذا يأتي في إطار حرب الظل بين الطرفين، التي تبقى حدودها ضمن تبادل الهجمات وإطالة أمد التوترات الذي يمنع من حدوث صراع عسكريّ شامل بين إيران وإسرائيل في ظل الظّروف المعقدة والمتشابكة دوليًّا وإقليميًّا■

# أوروبا.. تحدّياتٌ داخليّةٌ وفوضى عالمٍ متغيّر

محمد صوان. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ تركيا

**نشهدُ اليوم نظامًا عالميًّا شديدَ التعقيد في تركيبته من حيث ازدياد عناصر القوّة عسكريًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا وعلميًّا، وصياغة توازنات جديدة للقوى الدوليّة، وقد يتقدّم عنصرُ قوّة على آخر في مجال معيّن، ويتراجعُ في مجال آخر، فمثلًا لم تعد القوّة العسكريّة هي المهيمنة... إنّه نظامٌ ما بعد الأحاديّة القطبيّة، الذي شرعت ملامحه النهائيّة بالتشكل، في حين لم تتبلور كليًّا قواعد وأنماط التفاعل بين فرقاء هذا النظام.**

## تحدّيات عالم اليوم

ثمّة تحدّياتٌ تفرضُ نفسها على الأجندة العالمية، وهي ليست محصورةً بالتهديد العسكريّ فحسب، فهذا العنصرُ ينتمي إلى الأمس القريب والبعيد أيضًا، أمّا تحدّياتُ اليوم فتستدعي مقارباتٍ مغايرةً تقومُ على تعاونٍ جماعيّ متعدّد الأطراف؛ إذ إنّها تطال مصالح الجميعِ ولو في أوقاتٍ متنوّعة، ومن هذه التحدّيات الضاغطة على الوقائع الراهنة، قضيّة التغيير المناخي، ومشاكل الاحتباس الحراري، وانحياز «الصفائح التكتونيّة» المؤدّية إلى الزلازل والبراكين فوق سطح الكرة الأرضيّة في أكثر من مكانٍ في عالم اليوم.

لا يزال التغيير المناخي أحد أبرز أسباب غياب الأمن الغذائي وزيادة معدلات المجاعة والتصحّر، وهي أمورٌ تؤدّي كلّها إلى صراعاتٍ اقتصاديّةٍ وسياسيّة، وأخرى هُويّاتيّة، وفي كلّ بلدٍ بذاته؛ بسبب قلّة الموارد، وتدفعُ نحو التغيير الديمغرافي والهجرة الجماعيّة بما تحمله هذه الأخيرة من ارتداداتٍ على الدول المصدّرة للهجرة وتلك المستقبلة لها، إلى جانب ما تحدثه هذه الهجرة «غير الشرعية» من توتّراتٍ اقتصاديّةٍ واجتماعيّةٍ ذات تداعياتٍ سياسيّةٍ تغذّي التطرّف والشعبويّة والخوف من الآخر.

ظاهرةٌ أخرى تمثّلُ تحدّيًا عالميًّا، هي موجات ارتفاع أسعار الضروريات المعيشية القياسيّة التي أعقبت الحرب الروسية - الأوكرانية، وارتفاع أسعار الطاقة، والمواد الغذائية في ظلّ اقتصادياتٍ لم تتعافَ كليًّا من التداعيات الاقتصادية لـ «كوفيد 19» على الرغم من مدفوعاتٍ الدعم الكبيرة التي سارعت الحكوماتُ بتقديمها في محاولةٍ للتخفيف من حدّة الأزمة على المواطنين، فقد قامت وتواصلت الاحتجاجات والإضرابات في معظم العواصم الأوربيّة، بل تطوّرت فيما قد يتسبّب في قلاقل سياسيّة خلال الفترة القادمة.

لقد توالت الموجات الاحتجاجيّة والإضرابات في أنحاء «القارة العجوز أوروبا» رافعةً مطالب اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة، من بينها إيجادُ تسويةٍ سياسيّةٍ للأزمة الأوكرانيّة، وزيادة الموازنات الحكوميّة لمعالجة أزمة غلاء المعيشة بالرغم من الاستجابة النسبيّة لبعض تلك الاحتجاجات والمطالب، غير أنّ معدّلات التضخّم المتصاعدة أفقدت زيادة الأجور جدواها؛ الأمرُ الذي فاقم وتيرة الاحتجاجات والإضرابات.

## الخصوصيّة الأوروبيّة لإدارة الأزمة

أزماتٌ جديدةٌ يُنْظَر إليها في أوروبا خلال العام الحالي، تتطلّبُ جهودًا إضافيّةً لمعالجتها، واستمرار روح التعاون في خضم الحرب الأوكرانيّة - الروسيّة، مع تطوّر معارك «الجغرافيا» على مجتمعاتها.

ربّما يكون انتصار روسيا في هذه الحرب مأساةً بالنسبة لأوكرانيا، لكنّه خطرٌ داهمٌ على أوروبا، مما يستدعي مواجهة ظروفٍ مغايرةٍ تمامًا، تستكملُ عبرها أوروباً مسألةَ الخروج من الانكماش الاقتصادي، والأزمات الحياتية المتوالية «أزمة الغاز والطاقة والغذاء، وقانون الحمائية الأمريكي».

كلّها أزماتٌ يستفيد منها أقصى اليمين الأوروبي الشعبوي، ويحاول استثمارها للوصول إلى السلطة في نسق خطابٍ قوميّ، وأحيانًا عنصريّ، يقف في مواجهته المتشبثين بالاتحاد الأوروبي للحفاظ على نموذجهم، بالرغم من النزعة «فوق الوطنيّة» التي يبديها التيّار الآخر.. فالسيادةُ والحدود مترابطتان، ولا يمكنُ أن تتمتّع بالديمقراطيّة وتطبيق القانون والسيادة، في حال فتحت حدودها للتجارة والصناعة والهجرة أمام الدول الأخرى، وبذلك

تفقد خصوصيّتها الوطنيّة.

السؤال المقلق اليوم بالنسبة للأوروبيين: ما الذي سيكونُ عليه موقف الاتحاد الأوروبي، لو تأزّمت الأمور أكثر فأكثر بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة من جهة، والصين وروسيا من جهةٍ أخرى؟!

إلى أن يتوضّح مآل الأوضاع الاجتماعيّة والسياسيّة المتفاقمة، تدورُ عجلات اليمين الشعبوي بأقصى سرعة، ولا أحد يعلم على ماذا سترسو الظاهرة اليمينية الشعبوية.. فبين الاستراتيجيّة والهُويّة، تريد حكومات الاتّحاد الأوروبي أن تظهر أنّها قادرةٌ على تطبيق إصلاحاتٍ تحدُّ من تطرّف الخطاب الشعبويّ، ومن ثَمَّ إيهام المكوّنات الجديدة «بإعادة التوهّج إلى العالم» عبر تقديم المساعدات الاجتماعيّة «قرابة 400 مليار يورو» للتخفيف من عبء الأزمات، لكن لن يطول الوقت حتى تتكشف أزمة تلو الأخرى، لتطال الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة «فالدولةُ ليست سوى صندوقٍ مغلقٍ للهيمنة، يقف وراءها منظومةٌ من المؤسّسات» حسب المفكّر الإيطالي غرامشي.

ترتفعُ وتيرة المجادلات والحوارات في البرلمانات الأوروبيّة بشأن مشاريع قوانين الهجرة، والتركيز على استقطاب اليد العاملة، وبرنامج التنمية، وخطط إنعاش القطاعات العامة التي دخلت نفقًا مظلمًا، كذلك القطاعات الأخرى التي تلامس انهياراتٍ في مرحلة خارجة عن المألوف، والإحساس في أوروبا اليومَ أنّها ضحيّة كل أنواع التلاعب التي تحمل معها شتى المخاطر.

تشهدُ أوروبا اليوم انخفاضًا في الناتج المحلّي الإجمالي «قرابة 4.6% والركود المتنامي بسبب أزمة الديون السيادية، فتمتزج النيوليبرالية بالتشكيك بالرأسمال الرمزي المتوفّر على الدوام، وأيضًا بكراهية الأجانب، والسؤال مرّة أخرى عن مدى تجسيد التعاون بين دول الاتّحاد الأوروبي في المرحلة المقبلة، خصوصًا إذا ما انتهت الحرب الروسيّة - الأوكرانيّة؟!

أوروبا معنيةٌ بالبحث عن حلولٍ ودراسة آلية التعاون مع روسيا من أجلَ إعادة البناء وتكريس قوة اقتصادية مشتركة بين دولها؛ إذ من المحتملِ التفاوضُ لاحقًا على «تقسيم الأراضي الأوكرانية».. ولا يمكن هنا تجاهل روسيا، حتى لو افترضنا هزيمتها.

هناك قضايا أخرى في الواجهة، منها: استراتيجية أوروبا للعيش من دون نفط، والفوز بمعركة التحول البيئي، وحسن استخدام الطاقة النووية، ومستقبل العلاقات التجارية مع الصين.. لكن أكثر ما يقلق أوروبا هم الأوروبيون أنفسهم في حياتهم اليومية، وقد أنهكتهم التحديات، مما يؤدي إلى نفاذ صبرهم في معركتهم ضد التضخم، والتخوف من تقدم اليمين الشعبوي وهيمنته على مؤسسات المجتمع المدني المتتالية، بالتدريج.

اليسار واليمين يتناوبان على السلطة

رافق فوز الائتلاف اليميني الإيطالي بزعامة حزب «أخوّة إيطاليا» اليميني مؤشّرًا رئيسيًّا ليس في إيطاليا وحسب بل في أوروبا أيضًا، لجهة التحوّل في مزاج المقترعين في المدن والمناطق البعيدة، وعدم انتظام الحياة السياسية والاقتصادية والديمقراطية التمثيليّة؛ إنّها بنيةُ النظام السياسي الأوروبي ككل التي تعاني شقوقًا، بحيث بات اليسار واليمين يتناوبان على السلطة من منصات متباعدة عن الناس وهمومهم وفقرهم، مجتمعات تعاني من الانقسام العمودي بين النخب في المدن الكبيرة، وبنية تراكميّة من انهيارات اقتصاديّة وأعباء اجتماعيّة أدّت إلى الارتباك والغضب الشعبي، والقسمة العضويّة بين الأصوات وتداخلها بين اليمين واليسار... فالسلطةُ لم تعد منفصلةً بمشكلاتها، بفعل العولمة والمنظّمات والنقابات والتكنولوجيا والأسواق خلال «أزمة كورونا» ثمّ الحرب الروسيّة - الأوكرانيّة، مرورًا بمشكلات الهجرة والهُويّة.

لا تخلو صحيفة أوروبيّة يوميًّا من الإشارة إلى قوارب المهاجرين الهاربين من سوء المعيشة والحياة في بلدانهم إلى شواطئ القارة الأوروبية بحثًا عن «حلم الحرية والديمقراطية» فيواجهون الحياة القاسية والتفاوت الاجتماعي الهشّ، برفض إعطائهم حق اللجوء، وعمليّات الرقابة والتفتيش وموجبات المغادرة.. مشقة الحياة المتطرّفة تتطلّبُ تصويتًا متطرّفًا.. لكن، ليست كل الأصوات الذاهبة إلى اليمين الشعبوي منحازةً لبرنامجه.. وليست كل الأحزاب الأوروبية موافقةً على مركزية بروكسل وقراراتها بوصفها تنتقص من السيادة الوطنية.

يشيرُ هذا كلّه إلى مراحلَ انتخابيّة وأوضاعٍ معيشيةٍ سيئةٍ غير مستقرّةً على جُبهتي اليمينِ واليسار، ولا تملك الأحزاب والتيارات السياسية على اختلافها حلولًا سحريّةً لمشكلاتٍ متفاقمة، فأوروبا ليست في مأمنٍ، إنّه المغزى السياسي لما يجري، لحظة افتراق بين الديمقراطية والمساواة والعقلانيّة، فيستسلم الجمهور إلى التحريض العنصري ومخاطره، وتقلب «الطربيزة» على الحكومات كأسهل الحلول الشعبوية، فتدير مجتمعات عديدة ظهرها إلى منظومة القيم الأخلاقية والتاريخية نموذجًا للتعايش والتسامح والمساواة، ويتردد فيها صدى حجم مأساة اللاجئين والمهاجرين.

لم تعد الأيديولوجيات الحزبية، ذات اليمين وذات اليسار، تتحكم بالحالات السياسية التي تشهد تناقضات صارخة، ولم يعد بمقدورها التسبب بتغييرات سياسية جذرية.. تحتاج الدول الأوروبية إلى خطة طريق منهجية وواقعية للخروج من أزماتها، منعًا لطاهرة التشظي الكبير للرأي العام الذي بات يعتقد أن وجه أوروبا يتغير مع استنفاذ الديمقراطية التمثيلية لوسائلها، ومن ثَمَّ تستجيب المجتمعات الأوروبية لهذا النوع من الشعبوية المفضية إلى الفاشية التي انتهت منذ مدّة تاريخيّة.

خلاصة القول: يتّسم النظامُ العالمي الحالي بكثير من الرخاوة، وتواجه الشعوب إشكاليّة الصدام بين الاندماج العالمي الذي تدفعُ نحوه مسارات العولمة كلّها، وبين مقاومة المنحى المتوحّش لهذا الاندماج الذي يؤدّي إلى تفكّك جدران وإقامتها بين الدول، وأيضًا ضمن المجتمعات الأوروبيّة.

إنّها إشكاليّةٌ شديدةُ التعقيد، لكنّها حاملةٌ لاحتمالات حدوثِ تطوّراتٍ إيجابيّة نحو تناغم بين تيارات العولمة من جهةٍ، واحترام الخصوصيّات الوطنيّة من جهة أخرى، أو نحو صدام ومزيد من التفكّك والتشظّي والفوضى في عالم اليوم.

نحن اليوم على مفترق طرقٍ يشهدُهُ تطوّر النظام العالمي الجديد الآخذ في التشكّل على الرغم من التحدّيات الهائلة والمتنوّعة التي تواجهنا■

# أيُّ جحيم مقبلٌ
# في السنة الثانية من حرب روسيا مع الناتو؟

رضي الموسوي. كاتبٌ صحفيٌ/ البحرين

**تزاحمت التحرّكاتُ السياسيّةُ والديبلوماسيّةُ والعسكريّةُ والتهديداتُ المتبادلةُ بين الأقطاب الكبيرة والأطراف ذات الصلة، مع دخول الحرب الروسيّة الأوكرانيّة عامها الثاني، وبدأت تتضحُ خارطة التحالفات أكثر من ذي قبل، وصارت الاصطفافات جليّة، رغم الوجع الذي تركته الحرب في المجتمعات الغربيّة وانعكاس ذلك في التحرّكات الشعبيّة التي تشهدها العواصم الغربيّة جرّاء ارتفاع نسب التضخّم وارتفاع تكاليف المعيشة وأسعار السلع الرئيسيّة خصوصًا أسعار الطاقة والغذاء. وزاد من القلق إصرار الحكومات الغربيّة على المضي قدمًا في الحرب، وتقديم المزيد من الأسلحة المتطوّرة إلى أوكرانيا، وإرسال الخبراء لتدريب جيشها، وتضاعف الخوف من إنزلاق العالم نحو حربٍ نوويّةٍ تأتي على الأخضر واليابس، ولا يعرف حجم هول دمارها.**

فمع الذكرى الأولى للحرب التي اندلعت في الرابع والعشرين من فبراير/شباط 2022، أعلن جهاز الاستخبارات الخارجيّة الروسي يوم 20 فبراير/ شباط 2023، أن لديه «معلومات تفيد بأنّه منذ ديسمبر 2021، قامت دول الناتو بتزويد القوّات المسلّحة الأوكرانيّة بـ1170 نظامَ دفاع جوي، و440 دبابة، 1510g مركبات قتال مشاة، 655g منظومات مدفعية (..) وأنّ القوات الروسية دمّرت معظم المعدّات العسكريّة التي قدّمتها الدول الغربيّة لأوكرانيا»، وفق ما نقلته وكالة أنباء نوفوستي الروسيّة. يشارُ إلى أن روسيا قد أرسلت مذكرةً إلى دول الناتو بعد بدء الحرب بقليل أكدت فيها على «أن أي شحنة تحتوي على معدات عسكريّة ستصبح هدفًا مشروعًا للقوات الروسية»، وحذرت موسكو الدول الغربية من أن ضخ الأسلحة في أوكرانيا لن يؤدي إلا إلى المزيد من تدميرها وإطالة أمد الصراع.

إعلان الاستخبارات الروسية جاء بعد قرار الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) تزويد أوكرانيا بالدبابات المتطورة والصواريخ الدقيقة بعيدة المدى، وبدء وصول بعضها فعلًا إلى العاصمة الأوكرانية كييف، كما جاء الإعلان قبيل وصول الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى بولندا (20-22 فبراير/شباط 2022)؛ بهدف توسيع نطاق الحرب لتكون فعليًّا بين روسيا وأوروبا، حيث يعملُ بايدن على الاستعداد لمعركة انتخابات الرئاسة الأمريكية التي تنتظم في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، أي بعد ثمانية أشهرٍ من الآن، يريد من خلالها تسويق نجاحاتٍ استباقيّةٍ قد لا تأتي، لمواجهة الجمهوريين الذين يتهيّؤون للانقضاض على البيت الأبيض، وتعويض هزيمتهم في الانتخابات الماضية.

انتصار روسيا في الحرب يعني هزيمةً للولايات المتحدة ولبايدن تحديدًا، ومن ثَمَّ ترجيح هزيمته في الانتخابات، فضلًا عن التعقيدات التي تعاني منها العلاقات الأمريكية الصينية، باعتبارها جبهةً مفتوحةً على احتمالاتٍ عديدة إثر التوتّر الذي شهدته السنواتُ السابقة وتلبّد الأجواء، وبلوغ واشنطن حالةً متقدّمةً من العصبية في التعاطي مع بكين التي تقترب حثيثًا لتزيح واشنطن من قيادة الاقتصاد العالمي والتربّع على المركز الأوّل. فقد ذكرت الهيئة الوطنيّة للإحصاء في الصين أنّ الناتج المحلّي الإجمالي للبلاد ارتفع في 2021 بنسبة 8,1% على أساسٍ سنويٍّ إلى نحو 18 تريليون دولار أمريكي، رغم التحدّيات بما فيها عودة انتشار جائحة كورونا، والبيئة الخارجية المعقدة (تشير بعض الإحصاءات إلى أن النمو لم يتجاوز 3 بالمئة). أما الاقتصاد الأمريكي فبلغ ناتجه الإجمالي 21 تريليون دولار، وبلغ النمو نسبة 3,2 بالمئة. وباعتماد القدرة الشرائية معيارًا فإنّ الصين تبز الولايات المتحدة وتتقدم عليها. وتشير بعض

التحليلات إلى أن حالة العصبية الأمريكية من الصين واقتراب موعد الانتخابات قد تقود واشنطن لمضاعفة الدعم إلى أوكرانيا؛ ليقود ذلك إلى انتصار على روسيا أو منع هزيمة أوكرانيا على الأقل، وتقديم ذلك في الحملات الانتخابية على أنه انتصارٌ أوكرانيّ غربيٌّ على روسيا وترويجه في وسائل الإعلام.

يضاف إلى ذلك، أوروبيًّا، تراجع الاقتصاد الألماني الذي يعتبر الأكبر في أوروبا. فقد حقّق الاقتصاد هناك نموًّا 0,5 بالمئة في الربع الأخير من عام 2022، وفق الأرقام الرسمية الصادرة عن مكتب الإحصاء الفيدرالي الألماني، الذي عدّل أرقام النمو عام 2022 من 1,9 بالمئة إلى 1,8 بالمئة. وفي سياق متّصل بالحرب، قال رئيس المعهد الألماني للأبحاث الاقتصاديةً أن ألمانيا خسرت 100 مليار يورو عام 2022 نتيجة تداعيات الصراع في أوكرانيا والزيادة المرتبطة في تكاليف الكهرباء في أوروبا. هذا الوضع الضاغط قاد المستشار الألماني أولاف شولتز إلى انتقاد حلفائه لعدم إمدادهم أوكرانيا بالدبابات رغم مرور عدة أشهر على تعهّدهم، وممارسة الضغط على ألمانيا للقيام بذلك، وفق ما ذكرته صحيفة فايناشال تايمز التي أضافت أن شولتز يشعر بخيبة أمل متزايدة من حلفائه، بعد أن تخلوا عن التزاماتهم إلا قليلًا منهم.

من جانب آخر، يبحث بايدن عن ثغرات يزج فيها بولندا في حرب مباشرة، تتحوّل فيما بعد إلى حرب روسيّة أوروبيّة مباشرة أيضا. ويرى المحلل الروسي ألكسندر نازاروف أنه «في حالة نشوب حرب بين بولندا وروسيا، ستضطرّ الأخيرة لاقتحام الممر المؤدي إلى كالينينغراد عبر أراضي دول البلطيق، وهو ما يضمن لبولندا ألا تكون في حالة حرب وحدها مع روسيا، على الأقل ستكون هناك 3 دول أخرى وربما أكثر».

زيارة بايدن لبولندا سبقتها بقليل تصريحات لرئيسة وزراء فنلندا سانا مارين، عدّتها روسيا تصريحات تحريضيّة ومستفزّة. أكّدت مارين لإحدى محطّات التلفزة أنّ خسارة أوكرانيا للحرب تعني عقودًا من الحروب ورسالة خاطئة. وأضافت أنّه «إذا لم تنتصر أوكرانيا في الحرب، فسنرى عقودًا من الحروب إذا ما أرسلنا هذا النوع من الرسائل بأنّه بإمكانك غزو بلد آخر والاستفادة من ذلك. لهذا، فمن المهم للغاية أن تنتصر أوكرانيا في الحرب، وعلينا التأكد من هذا النصر بالفعل»، لكنّها استدركت قائلة «أننا لا نفعل ما يكفي (..) يتعين فعل المزيد، علينا أن نتأكد من نصرهم، وأن نقدم للأوكرانيين كل ما يحتاجونه للانتصار في الحرب».

هكذا تزج واشنطن العواصم الأوروبية في حرب مباشرة مع روسيا لتتكسب منها وتبيع المزيد من السلاح والأعتدة المتصلة بالحرب وتسيطر على الجميع، وتحذر في الوقت نفسه الآخرين من الوقوف على الحياد حتى، ولجم أي تحرك ينزع فتيل انتشار الحرب، فضلا عن تقويضها وإنهائها، وتقف أمام أي علاقات مع روسيا. ولأن حالة انفلات الأعصاب قائمة مع الصين لأسباب كثيرة سبق ذكر بعضها، فقد وجدت واشنطن ضالتها في بكين وصبت جام غضبها على محاولاتها للتوسط مع أوروبا في الأزمة الأوكرانية ما يعني سحب بعض البساط من واشنطن التي تريد مزيدا من الحرائق لتحاصر روسيا وتحشرها في زاوية. أعلنت الصين أنها تقوم بزيادة دورها لتسوية الأزمة الأوكرانية، ولذلك قام كبير دبلوماسيي الصين بجولة في العواصم الأوروبية الرئيسية وموسكو وأعلن أن بلاده لديها خطة سلام هدفها إيقاف الحرب الدائرة والتي أثرت على علاقة بكين بالدول الأوروبية، إلا أن الإدارة الأمريكية وجدت في التحرك الصيني هذا تحديا لسياستها واختراقا لمناطق نفوذها، فسارع وزير الخارجية انتوني بلينكن إلى تحذير بكين من مساعدة روسيا، في قفزة على الحقائق، بل اعتبر محاولة قيام بكين بوساطة لوقف الحرب بأنها «مشكلة في غاية الخطورة»، وأن «هناك أشياء لا يمكن ولا ينبغي للصين أن تفعلها». بلينكن شدد أكثر قائلا: «نعني بهذا توفير معدات عسكرية لروسيا.. أو التحايل المنهجي على العقوبات الخاصة بالغرب والتي تهدف للضغط على روسيا من أجل وضع حد لهذا العدوان»، وفق وصفه. لكن الصين لم تصمت على هذه التحذيرات، فقالت على لسان رئيس لجنة الشؤون الخارجية باللجنة المركزية للحزب الشيوعي الحاكم «أن بكين لن تمرر أية محاولات أمريكية لتهديد العلاقات الروسية الصينية»، وشدد على أن بكين مهتمة بإيجاد حل سلمي سريع للصراع في أوكرانيا ومستعدة للعب الدور الأكثر نشاطًا في هذا الشأن»، بل ذهبت بكين بعيدًا عندما قالت إنها «لن تقبل أية تعليمات أو تهديدات أو ضغوطات أمريكية على الحكومة الصينية تهدف للتأثير على العلاقات الروسية الصينية».

روسيا التي تشعر أنّ الغرب يستهدف وجودها لم تنتظر الضربة الاستباقية الأمريكية أو الغربية النووية أو الكلاسيكية، بل وجدت في توسع أوروبا وزيادة دعمها لأوكرانيا فرصةً مناسبةً للتأكيد على جديتها القصوى في مواجهة هذا الاستهداف الوجودي. ففي ديسمبر الماضي، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بشكل مفاجئ أنه «فيما يتعلق بالحرب النووية فإن هذا التهديد آخذ في الازدياد» وقال أمام مجموعة من القيادات العسكرية والسياسية أنه «إذا لم تستخدم روسيا أسلحتها النووية أوّلًا، فمن المؤكّد أنّها لن تستطيع استخدامها ثانيًا». وأوضح أنّ العقيدة الأمريكيّة الخاصة بضربة نوويّة استباقيّة في الظروف الراهنة، تجبر روسيا أيضًا على النظر في إمكانية تطبيق مثل هذه العقيدة؛ لأنه بعد الضربة الاستباقية الأمريكية لن يكون لدى روسيا فرصة للرد».

ثمة خسائر ومصروفات كبرى أنفقتها الدول على هذه الحرب وأخرى تكبدتها المجتمعات بسبب الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية. فقد بلغت المساعدات العسكرية التي قدمتها الدول المتحالفة مع أوكرانيا أكثر من 443 مليار دولار حتى نهاية ديسمبر الماضي، بخلاف المساعدات التي تم تقديمها في يناير وفبراير هذا العام، التي تبلغ عشرات المليارات، فضلا عن القروض الميسرة لأوكرانيا. كما أن الاقتصاد العالمي أصيب في مقتل من حيث الانكماش والتضخّم وارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة وارتفاع أسعار المواد الأساسيّة، كالمواد الغذائية والطاقة، وتقدر كلفة الحرب حتّى نهاية العام المقبل أكثر من 2,8 تريليون دولار.

بعض الخبراء يرون أن الحرب لن تنتهي هذا العام، بل ستواصل استنزافها لكل الأطراف الأوروبية وروسيا وعلى الاقتصاد العالمي أيضًا، بينما ستقود واشنطن المشهد بطريقة تتكسّب منها وتبعد منافسيها وخصوصًا الصين من دائرة التأثير والاستفادة من الوضع الجديد، ومنه إعادة الإعمار وإعادة تزويد حلفائها بالأعتدة، وفي هذا فوائد جمة لها. والسؤال الكبير يتمحور حول حجم الجحيم الذي ستتعرض له البشرية مع استمرار الفتيل مشتعلا، بينما تستمر حكومات الغرب في ممارسة الجنون■

# الحربُ في أوكرانيا بعدَ عام: حصادٌ وتوقّعات

طارق أبو بسام. كاتبٌ سياسيّ/ التشيلة

**قبلَ عام من الآن، انطلقت الحربُ الروسيّةُ الأوكرانيّةُ التي قد تتحوّل إلى حربٍ عالميّةٍ ثالثة، حيث كان المشهدُ العالميُّ مختلفًا تمام الاختلاف عن المشهدِ الذي نراه اليوم. كان يفترض أن يكون عام 2022 عام الانتعاش الاقتصادي العالمي بعد الآثار المدمّرة التي لحقتْ به في أعقاب جائحة كورونا، وجاءت الحرب في أوكرانيا، لتدخل العالم في أزماتٍ اقتصاديّةٍ كبرى، مثل ارتفاع نسبة التضخم والبطالة وغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، إضافةً إلى تراجع نسبة النمو في الاقتصاد العالمي، وليس هذ فقط، وإنما الخشيةِ من وقوع حربٍ عالميّةٍ ثالثة باتت تتزايدُ في كل يوم احتمالات حدوثها، وبدأت تطلّ برأسها، خاصّةً بعد الإصرار المتواصل من قبل الولايات المتّحدة، ودول الناتو والغرب بشكلٍ عام، على مواصلة هذه الحرب وتقديم كل الدعم المالي الذي بلغ المليارات وتسليح دولة أوكرانيا بأحدث أنواع الأسلحة من صواريخ ودباباتٍ ودعمها بكل الإمكانيات السياسة والإعلاميّة، ظنًّا منهم أن هذا الدعم سيؤدي إلى هزيمة روسيا، في رهانٍ خاسر، حيث تبيّن أن كل تصعيد من قبل الغرب يتم مواجهته بصمودٍ وتحدٍ أكبر مَن روسيا، وتصميم على الانتصار الذي لا خيار سواه كما أكد ذلك القادة الروس، وفي مقدّمتهم الرئيس بوتين.**

لا شكَّ أنّ هذه الحرب شكّلت في بدايتها وانطلاقتها السريعة صدمةً كبرى لأوكرانيا وحلفائها، حيث وصلت القوّاتُ الروسيّةُ إلى مشارف العاصمة وسيطرت على العديد من المدن ومساحات شاسعة، وبدا أن هذه الحرب ستنتهي خلال أسابيع. بعد ذلك حصلت مجموعة من التطورات في هذه الحرب لصالح أوكرانيا، التي جاءت بفعل شراسة المواجهة والدعم الكبير من الغرب، والتقديرات الخاطئة للقيادة الروسية، واستطاعت القوات الأوكرانية أن توجّه مجموعةً من الضربات النوعيّة الموجعة للقوّات الروسيّة أهمّها: إغراق الطراد موسكفا وهو أهمّ أسلحة البحريّة الروسيّة - ضرب جسر كيرتش في جزيرة القرم - الانسحاب من خاركوف وجوارها - الانسحاب من خيرسون.

لا شك أن تأثير هذه الضربات وشراسة أوكرانيا في القتال جعلت روسيا تعيد حساباتها العسكرية وخططها الاستراتيجية وتعالج الثغرات، وأقدمت على تغييراتٍ كبيرة في صفوف قيادتها. وبدأت الانتقال لسياسة أكثر حزمًا في المواجهة من خلال التعبئة الجزئية في صفوف الجيش ومن خلال توجيه ضرباتٍ قويةٍ للبنية التحتية، وخاصّة في مجال الطاقة وطرق المواصلات.

وتشيرُ كل المعطيات إلى أن هذه المعركة لن تتوقّف قريبًا، ربما حتى نهاية عهد بايدن أو أكثر، خاصة بعد أن توقفت المفاوضات في أبريل من العام الماضي، واستحالة استئنافها في الوضع القائم حاليًا. ولن يكون ممكنًا أن يتم التوصل إلى تسويةٍ حتى يستطيع أحد الطرفين فرض شروطه على الآخر وهزيمته، والاحتمال الأكبر أنّ روسيا ستكون هذا الطرف لما تملكه من قوّة هائلة وقدرةٍ عظيمةٍ على الصمود والتضحية وتجربة طويلة من حروبها السابقة مع الأعداء.

في هذه المقالة سأحاول التركيز على الحصاد والتوقعات، وما الأهداف التي حدّدها كل طرف؟ وماذا حقّق منها حتى الآن؟ وما التوقّعات للفترة القادمة؟ وإلى أين تسير الأمور؟

## الحصاد السياسي والعسكري:

استطاعت روسيا من خلال هذه العملية الخاصة تحقيق مجموعة من المكاسب العسكرية والسياسية رغم شراسة الجيش الاوكراني وتماسكه، نجملها فيما يلي:

- تخلّصت من انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو على الأقل لسنواتٍ طويلةٍ قادمةٍ كونها لم تعد قادرةً على تلبية شروط العضوية فيه.
- أبعدت الخطر العسكري عن حدودها كونها استطاعت تحرير أغلبية أراضي مقاطعتي لوغانسك ودونيتسك، إضافةً إلى تحرير مناطق عدّة في خاركوف وخيرسون وزاباروجيا.
- استطاعت تدمير أكثر من 70- 75% من الجيش الأوكراني وأسلحته.
- استطاعت أن تقضي على أعداد كبيرة من القوات النازية كما حصل في مدينتي ماريوبل وسوليدار وبعض المناطق الأخرى.
- قامت بتدمير جزءٍ كبيرٍ من البنية التحتية لأوكرانيا.

أما على الصعيد العسكري كانت الحصيلة حسب بيان وزارة الدفاع الروسية مؤخّرًا:

- تدمير 384 طائرة حربية وتدمير وإسقاط 207 مروحيات، وتدمير وإسقاط 3088 طائرة دون طيار.
- القضاء على 403 منظومة صواريخ مضادة للطائرات.
- تدمير 7826 دبابة ومدرعة.
- تدمير 1015 راجمة صواريخ
- تدمير 4061 قطعة مدفعية وهاون.
- تحطيم وتدمير 8326 مركبة وآلية عسكرية من أنواع مختلفة.

هذا إضافةً إلى مقتل عشرات الآلاف من الجنود تصل إلى أكثر من 100000 في بعض التقديرات وإيقاع أعداد كبيرة من الجرحى تفوق هذا العدد بكثير.

نعم لقد فقدت أوكرانيا وخسرت حتى الآن الجزء الأكبر من إمكاناتها العسكرية والاقتصادية لكنها ما زالت تقاوم بفعل الإمكانيات غير المسبوقة التي تدعمها بها الدول الغربية. وهنا يبرز السؤال إلى متى يستمر ذلك؟

مقابل ذلك خسرت روسيا أعدادًا كبيرةً من جنودها ومعداتها، لكنّها تبقى أقل بكثيرٍ مما خسرته أوكرانيا ولا مجال للمقارنة، وهي دون شكّ أكثر قدرة على تعويض خسائرها البشرية ومن السلاح.

ومع ذلك ما زالت أمريكا ودول الغرب تعمل على إطالة أمد هذه الحرب وعدم وضع حد لها، ومن المعلوم أنها كانت تحضر لها منذ عام 2014 وقبل بدء العملية الروسية الخاصة بسنوات عدة، وهذا ما اشار له كل من المستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي السابق هولاند عندما أعلنوا: أن الموافقة على اتفاقيات منسك جاءت في إطار الاستعداد لخوض المعركة ضد روسيا، وليس من أجل تحقيق السلام.

الغرب لم يكترث سوى لمصالحه فقط ويريد من إطالة الحرب استنزافًا لروسيا وتدميرًا لاقتصادها من خلال العقوبات التي فرضت عليها بشكلٍ لم يسبق له مثيل، وصلت إلى أكثرٍ من 15000 عقوبةٍ طالت المجالات كافةً، كما أراد

الغرب من خلال ذلك رفع كلفة الثمن الذي تدفعه روسيا وعدم السماح لها بالظهور دولةً عظمى تقف في مواجهة الغرب ومشاريعه، وأرادوا إفقاد الجيش الروسي سمعته وهيبته وإظهار ضعفه أمام أوكرانيا، وإلى جانب ذلك أرادوا إثارة الفوضى داخل روسيا من أجل إضعاف شعبية الرئيس بوتين، لكنهم فشلوا في ذلك، رغم أن الحرب الدائرة اليوم تؤكّد كل معطياتها أنّها تدور بين روسيا وحلفائها من جانب وبين دول الغرب مجتمعة (أكثر من 50 دولة).

لقد حقّقت روسيا جزءًا كبيرًا من أهدافها حتّى الآن، وتسير قدمًا من أجل تحقيق ما بقي منها، وهي بالتأكيد ستكون المنتصرة كما أثبتت ذلك وقائع التاريخ، وكما تدلّ المعطيات على الأرض.

أما من حيث السيناريوهات والتوقعات:

- السيناريو الأول: وقف الحرب والذهاب إلى التفاوض وهذا السيناريو ليس واقعيًّا؛ الآن في ظل الظروف والمعطيات القائمة كون كل طرف يتوقع فوزه وهزيمة خصمه في هذه الحرب.

- السيناريو الثاني: استمرار الصراع بوسيلة منخفضة على قاعدة أن كل واحد منهم يريدُ إنهاك الآخر، وفرض الشروط عليه، وهذا الاحتمال تم تجريبه طوال العام الماضي ولم ينجح.

- السيناريو الثالث: أن يتم تصعيد كبير في الحرب واللجوء إلى استخدام أسلحة أكثر فتكا ومعارك أكثر شراسة وتدميرًا، قد تصل إلى استخدام سياسة الأرض المحروقة من قبل روسيا واستخدام أسلحة غير تقليدية (ومنها النووي) هذا الاحتمال الذي تجنبته روسيا طوال الفترة الماضية وقد تلجأ إليه مضطرّة إذا شعرت حاجتها لذلك، خاصّة إذا وصلت أنّها أمام معركة مصير ووجود، وهنا من المفيد التذكير بما قاله بوتين في الأشهر الأولى من الحرب: أن العالم دون روسيا لا قيمة له، ما يؤشر إلى إمكانية استخدام السلاح النووي، وهذا السيناريو بعيدٌ، لكنّه غير مستبعد.

لقد تغير العالم كثيرًا خلال هذا العام من الحرب، وهو يتغير في كل يوم، وهناك نوعان من المتغيرات طويلة وقصيرة الأجل. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أهمّها:

**- الطويلة الأجل:**

1- انتهاء عالم وهيمنة القطب الواحد لم تعد الولايات المتحدة المتحكمة الوحيدة في هذا العالم، وباتت تتراجع مقابل صعود الصين وروسيا ودول أخرى، وهذا يجعلنا أمام عالمٍ جديد.. عالم متعدد الأقطاب.

2- سنكون أمام لحظة تاريخية ليست أقل من يالطا، حيث تَم تقسيمَ العالم أثر الحرب العالمية الثانية، وهذا يجعلنا أمام إعادة رسم خرائط العالم من جديد.

3- ظهور وتفاقم الخلافات بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، وما بين الدول الأوربية ذاتها قد تصل إلى حالة ابتعاد عن أمريكا من ناحية وحدوث تصدع داخلها كل منها من ناحية ثانية، ما يعكس نفسه على الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو وعلى الولايات المتحدة نفسها.

4- أن تقوم روسيا بالسيطرة على مدينة أوديسا وخاركوف وعدم الاكتفاء بالمقاطعات الأربعة التي أعلنت ضمها لروسيا وقد لا تتوقف عند ذلك، وهذا ما سيجيب عليه المستقبل وتطور الأحداث على المدى الأطول، ونكون أمام تقسيمٍ واقعي لأوكرانيا.

5- انتهاء المؤسسات الدولية القائمة التي نعرفها اليوم مثل الأمم المتحدة وتفرعاتها وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية... الخ.

6- تقوية وتدعيم التحالف بين روسيا والصين وإيران مع عددٍ من الدول الأخرى.

**- القصيرة الأجل وهي كثيرة ومتعددة منها:**

1- تفاقم أزمة الطاقة ما يؤدي إلى زيادة كبيرة جدًّا في الأسعار قد تتضاعفُ وانعكاسات ذلك على الاقتصاد العالمي.

2- ضرب الأمن الغذائي على الصعيد العالمي وهذا ما رأيناه في أزمة القمح والحبوب والأسمدة.

3- تشديد سياسة العقوبات الوحشية غير المسبوقة وانعكاساتها على الدول الأوروبية كما ظهر جليًّا في موضوع النفط والغاز. روسيا لن تكون المتضرر الوحيد من هذه السياسة وربما تعود الأضرار على أوروبا بشكلٍ أكبر، وهذا ما يحصل اليوم.

4- ارتفاعٌ كبيرٌ في نسبة التضخم وزيادة كبيرة جدًّا في الأسعار، مع كلّ ما يحمله ذلك من عدم استقرار وبروز حالات التوتر.

5- تباطؤ النمو الاقتصادي والدخول في حالة ركود قد تصل إلى حالة كساد كما حصل في الثلاثينات من القرن الماضي.

6- سقوط سياسة الحياد الإيجابي كما حصل مع السويد وفنلندا.

7- بداية التمرّد من قبل عدد من الدول في العالم على القرار الأمريكي، وعدم الانصياع له كما حصل مع السعودية والإمارات في عدم الاستجابة لطلبات أمريكا وقراراتها في سابقة لم تحصل سابقًا ومن الطبيعي أن تتوسّع هذه الدائرة لاحقًا.

8- بروز بعض الخلافات والتمايز في الموقف بين دول أوروبا والولايات المتحدة كونها الأكثر تضرّرًا مما يجري وتريد الحفاظ على مصالحها وقد يزداد هذا الخلاف في المستقبل.

9- إنهاء هيمنة الدولار على السوق والاقتصاد العالمي، وقد بدأ ذلك من خلال تنويع العملة والتبادل التجاري بين عدد كبير من الدول بالعملة المحلية، كما هو الحال بين روسيا والصين والهند وإيران وغيرهم.

10- زيادة الإنفاق العسكري من قبل بعض الدول وتغير عقيدتها العسكرية مثل اليابان وألمانيا.

11- تدعيم وتقوية التحالف بين روسيا والصين وإيران مع عددٍ من الدول الأخرى في العالم المناهضةً لسياسة الولايات المتحدة■

# إيران في مواجهة التصعيد الصهيوأميركي والغربي

عليان عليان. باحثٌ وكاتبٌ سياسيٌ/ الأردن

**إنّ الاستهداف المبرمج من قبل الولايات المتحدة للجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة عبر العقوبات والحصار المفروض ضدّها، قائمٌ ومستمرّ منذ انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران عام 1979، لكنّه في المرحلة الراهنة بدأ يخطو خطوات خطيرة بعد أن أوقف الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب العمل باتفاق (5+ 1 ) النووي مع إيران بالتنسيق مع الكيان الصهيوني، في الثامن من مايو (أيار) 2018م – الذي جرى إبرامه في عهد الرئيس الديمقراطي الأسبق باراك أوباما – وأعاد العمل بالعقوبات المفروضة عليها. إذ إنه بعد وصول مفاوضات «فينا 2» غير المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران بوساطة أوروبية، إلى طريق مسدود جرّاء رفض الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي جو بايدن، التجاوب مع أربع قضايا أساسيّة تصرُّ عليها إيران، ترتبط بالضمانات، ورفع العقوبات، والتحقق من حدوث ذلك، وإغلاق ملف المزاعم السياسية المتعلق الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المواقع غير المصرّح عنها، عادت الولايات المتّحدة تهدّدُ إيران، خاصّة بعد أن أعلنت إيران أنها بدأت بتخصيب اليورانيوم بنسبة 60 في المائة، ما يعني حسب التقديرات الإسرائيليّة والأمريكيّة بأنّ إيران باتت على عتبة صناعة القنبلة الذريّة».**

الجانبُ الصهيونيّ وبعد فشل مفاوضات «فينا» راح يتوعّد ويهدّد بقصف إيران، في محاولة منه لجر الولايات المتّحدة للحرب ضد إيران، لكن محاولاته لم تنجح في ضوء غرق أمريكا بأزمات أخرى في أوكرانيا، وبعد انسحابها المذل من أفغانستان، ناهيك أن أطرافًا في المعارضة الإسرائيلية في فترة حكم نتنياهو السابقة، راحت تحمل (إسرائيل) مسؤولية التطور في البرنامج النووي الإيراني، جراء تشجيعها للرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب للانسحاب من الاتفاق المبرم مع إيران عام 2015.

### المزاوجة بين الحرب السيبرانيّة وحرب الاغتيالات:

لقد شنّ الكيان الصهيوني هجمات سيبرانية، على مواقع بنى تحتية إيرانية في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، واستمرّ في هذه الهجمات في عهد الرئيس جو بايدن، وردت عليها إيران بهجمات سيرانية أكثر فتكًا وردعًا، ما أدّى إلى لجم هجمات الكيان الصهيوني السيبرانية، خاصّة بعد أن طالت الهجمات السيبرانية شبكات البنى التحتيّة الإسرائيليّة والمعلوماتيّة وعطلتها، وتحديدًا بعد الاختراق الذي تعرّض له أحد خوادم شركة إسرائيليّة متخصّصة، في بناء المواقع الإلكترونيّة وتخزين المعلومات، وتمكن إيران من نشر معطيات شخصية عن مسؤولين إسرائيليين، ما أثار ضجة كبرى في الكيان بمختلف مستوياته الأمنية والسياسية، لدرجة أن المدير العام لشركة تشكبونت الإسرائيلية لحماية السايبر، حذّر من قدرات هذه الهجمات الهائلة التي ستلحق الضرر بإسرائيل، وبخصوصية ملايين الإسرائيليين.

وبعد فشله في الحرب السيبرانية، عاد العدو الصهيوني مجدّدًا إلى حرب الاستخبارات والتصفيات لعلماء وقيادات عسكريّة إيرانيّة، وآخرها اغتيال ضابطين إيرانيين جنوب دمشق، ردَّ عليها الحرس الثوري الإيراني في 12 مارس/ آذار 2022 باستهداف مركز رئيسيّ لجهاز الأمن الخارجي الإسرائيلي (الموساد)، في مدينة أربيل الكرديّة في شمال العراق، بإطلاق 12 صاروخا باليستيًا دقيقًا من الأراضي الإيرانيّة؛ ما أدى إلى مصرع أربع ضباط إسرائيليين، بالإضافة إلى (7) جرحى، ما يعني أنّ كلّ غارة إسرائيليّة تستهدف أهدافًا إيرانيّة في سورية لن تمرّ دون ردٍ موجع.

ورغم الضربة القاسية التي تلقتها شبكة الموساد في أربيل، إلا أن العدوّ واصل مخطّطاته ضدّ إيران، إذ إنّه في 13 مارس/آذار 2022 حاول ضباط من الموساد الوصول إلى الوصول إلى أجهزة الطرد المركزي من نوع ir6 في منشأة فوردو النووية؛ بهدف توجيه عملٍ تخريبيٍّ ضدّها، لكن المحاولة فشلت بعد أن تمّ كشف شبكة الموساد واعتقال أعضائها.

تجدر الإشارة، إلى أن جهاز المخابرات الإسرائيلي تمكّن من اغتيال قيادات عسكريّة وعلميّة كبيرة أبرزها: اغتيال أبو البرنامج الصاروخي الإيراني العميد حسن طهراني مقدم، في انفجار داخل موقع عسكري على بعد 50 كيلو مترا من غرب العاصمة طهران وذلك في 14 تشرين الثاني ( نوفمبر ) 2011، اغتيال كبير العلماء النوويين الإيرانيين محسن فخري زادة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، اغتيال العقيد حسن صياد خدايي بتاريخ 23 مايو 2022، ناهيك عن اغتيال قائد لواء القدس في الثالث من يناير 2020 من قبل الطيران الأمريكي بتنسيق مع الموساد الإسرائيلي.

### قصف مجمع أصفهان العسكري:

رغم الضربة العسكرية الذي تلقاه مجمع الموساد في أربيل، إلا أن عملاء الموساد واصلوا استخدامهم أراضي جمهورية أذربيجان للتجسس على إيران، وكذلك الأراضي العراقية في إقليم كردستان وتحديدًا في معقل الموساد الرئيسي في مدينة «أربيل» لشنّ ما تسمّى معارك ما بين الحروب ضد إيران، والتطوّر الأخطر في هذه المعارك حصل مؤخّرًا بقيام ثلاث طائرات مسيّرة، تحمل اسيم «كوادكوبتر» تحمل قنابل صغيرة، بقصف مجمع للصناعات العسكرية في مدينة أصفهان بتاريخ 29 كانون ثاني / يناير 2023، لم يسفر عن خسائرَ ماديّة أو بشريّة، حيث اتّهمت إيران فيهاً (إسرائيل) بالوقوف وراءها، وكشفت بالأدلة أن عملاء الموساد هم من كانوا وراء هذه العملية؛ انطلاقًا من إقليم كردستان العراق. ولم تتوقّف الأمور عند قصف مجمع اصفهان، بل قصفت طائرات العدو الصهيوني في ذات اليوم شاحنات تحمل مواد غذائية، دخلت سورية من العراق في البوكمال السورية. وكانت أجهزة الأمن الإيرانية ألقت القبض في يوليو/تموز الماضي على فريق تخريب يضم مسلحين من الأكراد، يعملون

لصالح (إسرائيل) وخططوا لنسف مركز "حساس" للصناعة الدفاعية في أصفهان.

### سيناريوهات الرد على هجوم أصفهان وعلى الشاحنات الإيرانيّة:

رغم أنّ إيران معروفٌ عنها بقدرتها على الصبر الاستراتيجي، إلا أن صبرها ينطوي على اتخاذ الخطوات المدروسة للرد، فرأيناها ترد على احتجاز ناقلة نفط بريطانية؛ ردًّا على احتجاز ناقلة نفط إيرانيّة، ورأيناها ترِدّ على ضرب سفينة إيرانيّة بضرب سفن إسرائيليّة تحمل أعلام دول أخرى، ورأيناها ترد على اغتيال الجنرال قاسم سليماني بقصف قاعدة عين الأسد الأمريكية في العراق بخمسة عشر صاروخًا حولت القاعدة إلى رماد، ورأيناها قبل ذلك تسقط طائرة التجسس «آر كيو-4 غلوبال هوك» الأمريكية بصاروخ أرض -جو في 20 يونيو/حزيران 2019 عندما اقتربت من المياه الإقليميّة الإيرانيّة في الخليج.

وبخصوص سيناريوهات الرد على هجوم اصفهان يمكن توقع الاحتمالات التالية:

**السيناريو الأول**: أن تقوم بإرسال طائرات مسيرة لقصف مواقع استراتيجية في عمق الكيان الصهيوني، بالتنسيق مع حلفائها في المنطقة، وتحديدًا فصائل الحشد الشعبي في العراق وحزب الله وحكومة صنعاء بقيادة حركة أنصار الله.

**السيناريو الثاني**: أن تقوم طهران بتكرار الهجوم الصاروخي على مواقع «الموساد» في كردستان العراق.

**السيناريو الثالث**: أن تقوم طهران باستهداف إسرائيليين في دول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ما دفع الكيان الصهيوني للطلب أكثر من مرة مغادرة الإسرائيليين تركيا.

**السيناريو الرابع**: تنفيذ السيناريوهات الثلاث جميعها في أوقات متباعدة نسبيًّا.

ولا يتوقع أن تقوم إيران في هذه المرحلة، بقصف الكيان الصهيوني بصواريخ بالغة الدقة؛ لأن هذا القصف إذا ما حصل، يدخل المنطقة في حربٍ شاملة، وهو قرارٌ لم يتّخذ بعد من قبل محور المقاومة.

### العواملُ التي تقف وراء التصعيد الصهيو أميركي:

ويجمع العديد من المراقبين، أن هذا التطوّر في الهجمات الإسرائيلية ضد إيران جاء بتنسيق ودعم كبير من الولايات المتّحدة الأمريكيّة، لا سيّما وأنّ عمليّة القصف الأخيرة تزامنت مع عقوبات أمريكيّة جديدة ضد إيران، وأنّ هذا التطور جاء في ضوء عوامل محدّدة أبرزُها:

1- فشل الولايات المتّحدة ودول الغرب عمومًا، في تثمير المظاهرات المدبرة في إيران على مدى ستة شهور، التي جاءت على خلفية وفاة فتاة إيرانية «مهسا أميني» في 17 سبتمبر 2022م، سبق وأن احتجزتها شرطة الأخلاق، في إحدى المراكز الأمنية، حيث وقف الغرب بكل ثقله الإعلامي والسياسي، وراء الاتهام المزعوم بقتلها من قبل الشرطة الإيرانيّة؛ بهدف إضعاف النظام وإسقاطه، وقد استخدم بعض المتظاهرين السلاح ضد رجال الشرطة، وراح ضحية المواجهات عدد كبير من المواطنين ورجال الشرطة.

2- مضي إيران في برنامج تخصيب اليورانيوم، وعدم اكتراثها لتقارير مدير وكالة الطاقة الذرية «رافائيل غروسي، المستندة إلى مصادر إسرائيلية، الذي يتهم إيران بإخفاء معلومات عن مواقع نووية أخرى، ويشكك في سلمية برنامج إيران النووي، مشيراً في تقرير له في 7 سبتمبر (أيلول) وفي تقارير لاحقة، أن «مخزون إيران من اليورانيوم المخصب يتجاوز بـ 19 مرة الحد المسموح به».

3- اتهام إيران بتزويد روسيا بطائرات مسيّرة، تستخدم بكفاءة وفعالية في الحرب الدائرة فيّ أوكرانيا، يضاف إلى ذلك التطورُ الهائل في العلاقات الروسية الإيرانية على مختلف الصعد، التي وصلت إلى مستوى استراتيجي، في إطار الاتفاق الذي وقعه الرئيس إبراهيم رئيسي مع الرئيس بوتين إبان زيارته لموسكو في 19 يناير (كانون الثاني) 2022، وزيارة الرئيس بوتين إلى طهران ولقائه مع مرشد الثورة آية الله على خامنئي في أغطس (آب) 2022، التي أسفرت عن توقيع اتفاقيات في المجالات الاقتصادية والعسكرية ونقل التكنولوجيا والنفطية وفي مجالات الفضاء الخ، حيث رأت طهران في هذه اللقاءات والاتفاقيات نقطة تحوّل في توجّه إيران نحو الشرق، ومنعطفًا بالعلاقات الثنائيّة معً روسيا في مواجهة الأحادية والهيمنة الأمريكية.

### حراكٌ سياسيّ غربيٌّ وعقوباتٌ جديدةٌ ضدّ طهران:

في مواجهة تطوّرت العلاقات بين روسيا وإيران على غير صعيد، واستمرار الاتهام لإيران بدعمها العسكري لموسكو في الحرب الدائرة في أوكرانيا في مواجهة حلف الأطلسي، تسعى الولايات المتحدة إلى تشكيل تحالف عربيٍّ ضدّها من الدول التي شاركت في مؤتمر (النقب22)ً في مارس (آذار) 2022، وهي (مصر والبحرين والإمارات والكيان الصهيوني)، حيث تنتظر من مؤتمر (النقب23) المزمع عقده في المغرب أن يتخذ خطوات عمليّةً في مواجهة إيران والمقاومة الفلسطينيّة، كماً تسعى لترطيب العلاقات مع السعودية للمشاركة في المؤتمر لاحقًا.

وقد جاءت زيارةُ كلٍّ من مدير وكالة المخابرات الأمريكيّة «ويليام بيرنز» وكذلك زيارة وزير الخارجية توني بلينكن للكيان الصهيوني، لبحث تطور العلاقات بين موسكو وطهران، ولتقديم حوافز لنتنياهو بفرض مزيدٍ من العقوبات على إيران والحؤول دون تمكين إيران من صنعً قنبلة نووية، مقابل أن يتخلى عن توجّهاته بإحداث تغيير في المنظومة القضائية التي تضرب البعد الديمقراطي في الكيان الصهيوني.

وعلى صعيد العقوبات الأمريكية الجديدة ضد إيران، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكيّة فرض عقوبات على مسؤولين مرتبطين بصناعة الصواريخ الباليستية، وعلى مسؤولين مرتبطين بشركة تصنيع دفاعيّة إيرانيّة، تصمّم وتنتج طائرات دون طيّار (دروُنز)، ظهر عددٌ منها في الحرب الروسية على أوكرانيا.

ولم تتوقف الأمور عند العقوبات الأمريكية، بل تعدتها إلى مواقف دول أوروبيّة حادّة ضدّ إيران متذرّعةً بتنفيذ أحكام إعدام، وبقمع المظاهرات، وبدعمها موسكو في الحرب في أوكرانيا، حيث أعلن البرلمان الأوربي تصنيفه «الحرس الثوري» منظمةً إرهابيّةً، وفرض عقوبات على شخصيات إيرانية، وفي مقدمتها المرشد ورئيس الجمهورية.

لكن إيران التي تمكنت من إفشال العقوبات في الفترة السابقة، باتت في هذه المرحلة أكثر قدرة على إفشالها، بحكم علاقاتها المتقدمة مع كل من روسيا والصين، وتوقيعها معهما اتفاقيات اقتصادية، تضمن التبادل التجارية بالعملات المحلية ■

# الصّراعُ الصينيُّ الأمريكيّ:
# الأبعادُ والتّداعيات

د. علي بوطوالة، أستاذُ العلومِ الاقتصاديّة/ المغرب

**خلالَ السّنوات الأخيرة، وخصوصًا خلالَ رئاسة دونالد ترامب للولايات المتّحدة الأمريكيّة؛ دخلت العلاقاتُ الأمريكيّة الصينيّة مرحلة التوتّر؛ بسبب إصرار إدارة ترامب على خوض حرب تجاريّة مع الصين، بل واعتبارها «أكبر منافس استراتيجيّ» بداية 2018»، ثمّ ما لبثتْ أن أقدمت على اتّخاذ إجراءات عقابيّة ضدّ بعضِ الشركات الصينيّة، مثل هواوي، وطرد ثلاثة من بينها من بورصة نيويورك. آنذاك عدّ البعضُ أن الأمرَ يتعلّق بلحظة احتقان عابرة، ربّما يتمُّ تجاوزُها مع رئيسٍ أمريكيٍّ جديد، لكن حدّة التوتّر تصاعدت مع إدارة بايدن، وامتدّت لجميع الميادين.**

## في الميدانِ الاقتصاديّ: نتائجُ عكسيّةٌ للعولمة الاقتصاديّة

بعد انهيار الاتّحاد السوفياتيّ ونهاية الثنائيّة القطبيّة، بداية التسعينات من القرن الماضي، برزت الولايات المتّحدة الأمريكيّة قوّةً عظمى وحيدة، مهيمنةً على العلاقات والمؤسّسات الدوليّة، واحتفل الإعلام الغربي بالأحاديةِ القطبية، والعولمة الليبرالية، أفقًا وحيدًا للإنسانيّة، لدرجة، جعلت بعض المفكرين، كفرانسيس فوكوياما ينظرون لنهاية التاريخ ! في هذا السياق برز في الإعلام الاقتصادي ما عرف بـ «بتوافق واشطن»، وهو التوافقُ الذي حصل بين صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي والخزينة الأمريكيّة، حوّل مبادئ وقواعد تنظيم الاقتصاد العالمي، وهي طبعًا قواعد اقتصاد السوق. على أساس هذه الأخيرة، وخاصّةً، مبدأ التبادل الحرّ، تم تأسيس المنظّمة العالميّة للتجارة بمراكش سنة 1995. آنذاك، لم يتخيل قادة الغرب المنتشون بانتصار تاريخيّ ومجانيٍّ في الحرب الباردة، أنّ السحرَ (التبادل الحر ) سينقلبُ على الساحر، وأنّ الصين ودولا صاعدة أخرى ستكون هي المستفيد من العولمة.

لقد ساد الاعتقادُ في الغرب، أنّه بعد تحوّل روسيا وبلدان أوروبا الشرقيّة، إلى اقتصاد السّوق، أنّ الغرب مقبلٌ على مرحلة جديدة من الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، على الأقلّ مثلما حدث خلال «الثلاثين سنة المجيدة»، بعد الحرب العالمية الثانية. خمس سنوات فقط بعد ذلك، بدا سياقٌ معاكسٌ تمامًا بأحداث 11شتنبر 2001، واستغلالها من طرف المحافظين الجدد بالولايات المتّحدة الأمريكيّة، تحت قيادة جورج دبليو بوش، لغزو أفغانستان والعراق واحتلالهما، بدعوى محاربة الإرهاب، لكن المنعطف الأسوأ، تجسّد في انفجار أكبر أزمة مالية سنة 2008، بشكلٍ مفاجئٍ داخل الولايات المتّحدة الأمريكيّة. زجّت تلك الأزمة، بالبلدان الغربيّة كلّها في تراجعات اقتصاديّة شاملة وطويلة الأمد. المفارقة، أنّ الصينَ، وفي ظلّ قيادة الحزب الشيوعي، واصلت تحقيقها لنسبة نموّ مرتفعة مدّةَ ثلاثة عقود على التوالي، ما مكّنها من مضاعفة ناتجها الداخلي الخام ستّ مرّات، أي من 3,2 ترليون دولار سنة 1990 إلى 17,7 ترليون دولار سنة 2020. هكذا، تفوّق النموذج التنموي للصين، المعتمد على رأسماليّة إنتاجيّة بتأطير الدولة، على الرأسماليةُ الريعية للاحتكارات الخاصّة الأمريكيّة والأوروبيّة، ولولا توظيف الخزينة الأمريكيّة للدولار، عملة احتياطيّة عالميّة، ومن ثَمَّ، سلاحًا اقتصاديًّا أسهم في حماية الاقتصاد الأمريكيّ من الانهيار، حيث بفضله تمَّ تحويل مبالغ طائلة للولايات المتّحدة الأمريكيّة عبرَ شراءً سندات خزينتها من طرف أثرياء العالم، مستثمرين ومقاولات لكانت نتائج الأزمة أفظع.

هيكل العولمة الاقتصاديّة، الذي هندسه الغرب لنهب ثروات باقي بلدان العالم، وإبقائها تابعة له ماليًّا وتكنولوجيًّا، سمح للصين بفضل قدراتها الصناعية الضخمة، اليد العاملة المؤهلة، من تحقيق اختراق تاريخيّ، عبر الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، وتحولها لمصنع للعالم ولجميع السلع ! الولايات المتحدة الأمريكيّة نفسها، أصبحت مدينة للصين، وقفز عجز ميزانها التجاري نحوها من 84 مليار دولار سنة 2000 إلى 420 مليار دولار سنة 2017، أي تفاقم خمس مرّات بعد 17 سنة فقط. الحربُ التجاريّةُ التي أطلقها ترامب ضدّ الصين لم تقلّص هذا العجز، إلا بـ 74 مليار دولار سنة 2020، ما دفع إدارة بايدن بعد ذلك إلى بلورة مخطط شامل للنهوض بالاقتصاد الأمريكي وتنفيذه، عبر ضخّ مبلغ 5000 مليار دولار في الدورة الاقتصاديّة خلال ولايته، موجّها لتحديث البُنى التحتيّة المتهالكة،

وتمويل الابتكارات الصناعيّة، ودعم الطلب الداخلي ببعديه، الاستثمار العمومي، واستهلاك الأسر، والحدّ من الخصاص الهائل في مجال الخدمات العموميّة، والتقليص من تفاقم الفوارق الاجتماعيّة. في هذا الإطار، أعطيت الأولويّة لمواجهة مخاطر التأثير السلبي لصعود الصين على الاقتصاد الأمريكي، وتصحيح العلاقات الأمريكيّة بالاتّحاد الأوروبي التي تدهورت في عهد ترامب، لتكوين جبهة قويّة في مواجهة الصين وروسيا، وأقدمت على منع الشركات المنتجة لأشباه الموصلات عالية الدّقة من تصديرها للصين (شركات هولندية، وتايوانية وكورية).

لمواجهة هذه الإجراءات التي تستهدفُها، توجّهت الصين لتوظيف الذكاء الاصطناعي لصناعة أشباه الموصلات بواسطة شركتها الكبرى في شنغهاي (SMIC)، والعمل على خلق عملة عالميّة ثالثة بديلة للدولار الأمريكي واليورو الأوروبي بالتعاون مع دول البريكس، وقبل ذلك، تسوية مبادلاتها التجارية مع دول البريكس بالعملات الوطنية، والشروع في التخلّص من سندات الخزينة الأمريكيّة في خطوة استباقيّة لاحتمال تجميد أو مصادرة أموالها في البنوك الأمريكيّة في حالة اندلاع مواجهة عسكريّة بين الصين والولايات المتّحدة الأمريكيّة.

**في الميدان العسكري والجيو استراتيجي :**

قبل التطرّق لمظاهر الصراع الجيو استراتيجي بين الصين والولايات المتّحدة الأمريكيّة، لا بدّ من التذكير بمعطيات ميزان القوى العسكري بينهما حسب المعلومات المتوفّرة.

تتوفّرُ الولاياتُ المتّحدة الأمريكيّة على أقوى جيشٍ في العالم، بأضخم ميزانيّة عسكريّة بلغت سنة 2019 إلى 693 مليار دولار، أي ما يوازي نسبة 36% من مجمل الإنفاق العسكري في العالم، ودون ذكر التفاصيل، فهي تتوفّرُ على أكبر قوّة فضائيّة، وأكبر قوّة جويّة، وأكبر قوّة بحريّة، وعلى 800 قاعدة عسكريّة منتشرةً في القارات الخمس، و11 حاملة طائرات تجوبُ البحارَ والمحيطات، وعدة غواصات نوويّة. أما الصينُ فتتوفّرُ على أكبر جيش في العالم، بثاني ميزانيّة عسكريّة وصلت 240 مليار دولار (نحو ثلث الميزانية العسكريةَ الأمريكيَّة)، لكن الجيش الصيني بالإضافة لعدده، يتميّزُ بسرعة النمو والتطوّر في السنوات الأخيرة، حيث أصبح الآن يصنّف ثاني جيش في العالم، ويتوفّرُ على أكبر الأساطيل البحريّة، كما شرعت الصينُ في صناعة ثلاثة حاملات طائرات، والمسيّرات الجويّة، والجيل الخامس من المقتلات (طائرات شبحية بردارات فائقة التطور)، وتعمل الصين على تحقيق التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية بتعاونٍ مع روسيا في أفق 2030.

لقد كشفت الضجّة التي رافقت تحليق المنطاد الصيني فوق الأراضي الأمريكيّة، قبل إسقاطه بواسطة طائرة مقاتلة، هوس الإعلام الغربي بتنامي القوّة العسكريّة الصينيّة، حيث استعاد هذا الإعلام قاموس الحرب الباردة في كل ما يتعلّق بالصين، وقبل هذا الحدث بسنتين، قرّرت الإدارةُ الأمريكيّةُ وضعَ «استراتيجيّة عسكريّة جديدة وحازمة تجاهَ الصين»، وقد عدّها بايدن مثل ترامب قبلَه، «العدوّ الاستراتيجيّ الأوّل»، في حين عدّها وزير دفاعه «مشكل صعب ومعقد»، وصعّدت هذه الإدارة الأمريكية خطابها العدائي تجاهَ الصين بخصوص ملفات

تايوان وهونكونغ وبحر الصين الجنوبي بدعوى ارتباطها بالسلام العالمي، في حين تمثّل قضايا داخليّة بالنسبة للصين، إذا ما استحضرنا الأبعاد التاريخيّة والجغرافيّة والبشريّة.

مثلما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد السوفياتي سابقًا، دخلت بتصميم وإصرار فيما أسماه أحد مستشاري ترامب بـ «سباق المارثون»، خاصّةً في مجال التكنولوجيا الحيويّة والذكاء الاصطناعي، حيث أصبحت المواجهة مفتوحة، منذ 2018، بعد إقدام الإدارة الأمريكيّة على إقرار عقوبات ضدّ الشركات الغربيّة التي كانت تتعامل مع الشركات الصينيّة، بدعوى محاربة التجسّس الصناعي، في هذا السياق، أصدر ترامب في شهر ماي 2019، مرسومًا يعلنُ فيه حالة الطوارئ الوطنيّة في مواجهة الشركات الصينيّة التي تخترق شبكات التواصل الاجتماعي الأمريكيّة، وتأمين قنوات التوريد من تأثير التطبيقات الصينية تيك توك ووبشاط (TikTok_webchat).

إضافةً للإجراءات القانونيّة، والتقنيّة والاستخباراتيّة، لجأت الإدارة الأمريكيّة في صراعها مع الصين، لمنهجية التطويق والحصار، بتعبئة حلفائها التقليديين، وعقد اتّفاقات وتحالفات جديدة، مثل مجموعة كاد (quad) المكوّنة من الولايات المتّحدة الأمريكيّة، واليابان، والهند، وأستراليا، وتقوية وجودها العسكريّ بالفلبين وكوريا الجنوبيّة، وتكثيف دعمها لتايوان في استفزاز صريح للصين. هذه الأخيرة، ومن خلال الاطلاع على القرار الصّادر عن المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي، بجعل الصين أوّل قوّة عظمى في العالم، بمناسبة الذكرى المئوية للثورة الصينيّة (2049)، كشفت عن طموحها الصريح للتفوّق على الولايات المتّحدة الأمريكيّة في جميع المجالات، بما فيها المجال العسكري، وهو ما أزعج كلّ الدول الغربيّة، خاصّة بعد إبرام عقد الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا، ومساهمة الصين البارزة في إفشال العقوبات الاقتصاديّة القاسية للتحالف الغربي بقيادة الإمبرياليّة الأمريكيّة ضدّ روسيا، على خلفيّة شنّها لحرب أوكرانيا.

قرار مجموعة البريكس في اجتماعها الأخير، بخلق عملة احتياط عالميّة ثالثة بديلة للدولار الإمريكي واليورو الأوروبي، يمثّل أيضًا بدايةَ تحوّل استراتيجيٍّ لا يقلّ أهميّةً عن إنشاء بنك شنغاي بمبلغ 100 مليار دولار، الذي قد يصبح بديلًا للبنك الدولي الخاضع لسيطرة الغرب.

من جهة أخرى، بعد تجاوز أزمة جائحة كورونا التي أوقفت وعطلت العديد من مشاريع التعاون الدولي بين الصين وعدة دول، عادت الصين لتمتين علاقاتها مع رابطة دول جنوب شرق أسيا، وأسيا الوسطى، ودول الشرق الأوسط من خلال إشراكها في مشروعها الكبير «الحزام وطريق الحرير الجديد» على قاعدة، شراكة رابح/رابح. وقد مثلت الزيارة الأخيرة للرئيس الصيني شي جينبنغ للسعودية ودول الخليج العربي، وما ترتّب عنها من اتفاقات وعقود، إضافة لزيارة الرئيس الإيراني الأخيرة للصين أيام 14و15و16 فبراير 2023 مؤشرين قويين على التحوّلات الجيو استراتيجية في العالم.

## إلى أين يسير العالم؟

في أقلّ من ثلاث سنوات، ثلاثة أحداث/مآسي كبرى متتابعة، فضحت بالملموس زيف الخطاب الغربي حول الديموقراطية، والتنمية، وحقوق الإنسان. يتعلّقُ الأمرُ طبعًا بجائحة كورونا، وحرب أوكرانيا، والزلزال المدمّر الذي ضرب سوريا وتركيا، حيث عادت الدول الغربية الكبرى بوقاحة لممارسة سلوكها الاستعماري القديم، ضاربةً عرض الحائط بالقيم الحضارية والإنسانيّة التي تدّعي الالتزام بها في علاقاتها الدوليّة. سلسلة العقوبات المتوالية التي أقرّتها ضدّ إيران وسوريا وروسيا لإنهاك اقتصادها وتركيع دولها وإذلال شعوبها، أعادت إلى الأذهان ماضيها الاستعماري الأسود، ومسؤوليتها عن إبادة أمم وشعوب، وتمزيق عدة بلدان إلى كيانات ضعيفة، لإدامة سيطرتها على العالم لأطول مدّة ممكنة، ويمثّل الكيانُ الصهيونيُّ الاستعماريّ رأسَ حربةٍ للغرب الإمبريالي في المنطقة العربيّة لتعطيل وحدتها، ونُهوضها الحضاري أوضح تجسيد لهذه السياسة.

في تبريرها لتصعيد التّوتّر مع الصين، روجت الإدارة الأمريكيّة دون خجل لادّعاءاتها حماية حقوق الإنسان والديموقراطيّة، حيث صرّح مؤخّرًا وزير خارجيّتها قائلًا «يجب الدفاع عن قيمنا، حينما تخرق حقوق الإنسان في بكزنجيان، أو تداس الديموقراطيّة في هونكونغ».

هل يمكنُ تصوّرُ إيجاد حلّ ديبلوماسيٍّ للصراع المتصاعد، والمتعدّد الأبعاد بين الصين والغرب في الأفق المنظور ؟

استراتيجيّة الحصار والتطويق والاستنزاف التي ينفّذها الغرب عبر حلقات ضدّ روسيا، تفرض على الصين وروسيا الارتقاء بشراكتهما الاستراتيجيّة إلى مستوى التحالف، وتشكيل محور أوراسيّ موازن، وربّما متفوّق على الحلف الأطلسي.

تجدرُ الإشارة إلى أنّ الغرب هو الذي دفع أكبر الدول الصاعدة (الصين والهند) لمضاعفة استيرادهما من النفط والغاز من روسيا، بعد قرار حظر شراء الغاز والبترول الروسيين من طرف الاتّحاد الأوروبيّ. في سياق آخرَ قرّرت كلٌ من ماليزيا وإندونيسيا وتايلاند وسنغافورة والفلبين استعمال عملاتها الوطنيّة في تسوية المبادلات التجاريّة بينها بدل الدولار الأمريكي، ولجأت تركيا وإيران مع روسيا على الحلّ نفسه، وأسهمت تركيا مع الأمم المتّحدة في التخفيف من حدّة أزمة الحبوب التي برزت بتوقّف الصادرات الأوكرانيّة في بداية الحرب التي تعرّضت عدة بلدان، ومنها البلدان العربيّة لأزمةٍ غذائيّة خطيرة.

كلّ هذه التطوّرات تبيّن أنّ الهيمنة الغربيّة في تراجع، لكن مع ذلك مخاطر حربٍ عالميّة ثالثة ما زالت قائمة، وبما أنّها غير مضمونة النتائج، بل وقد تعجّل بفناء البشرية، تراقب الصين تطوّرات حرب أوكرانيا، وتبعث برسائل تحذيريّة على غرار المنطاد. لكنّها تراهن بالخصوص على تفاقم التناقضات الداخلية للتحالف الغربي، وتفككه في النهاية.

أهمُّ التداعيات أيضًا، تمثّلت في الأزمة الكبرى للطاقة في البلدان الأوروبيّة، وما ترتّب عنها من تضخّم لم تعرفه أوروبا منذ 40 سنة، ما أدّى إلى تدهور الأوضاع المعيشيّة للسكان، وانطلاق احتجاجات شعبيّة في إنجلترا وفرنسا وإيطاليا.

توقّعات صندوق النقد الدّولي لسنة 2023، تُنبّهُ إلى تباطؤ النموّ الاقتصاديّ في العالم، بما في ذلك في الصين، ومن ثَمَّ، يبدو أن العالم دخل مرحلة تاريخيّة جديدة مليئة بالصراعات والمخاطر ؛ نتيجةَ إصرار الغرب بقيادة الإدارة الأمريكيّة على إطالة عمر الأحاديّة القطبيّة لمواصلة تحكّمها في المؤسّسات الدوليّة ونهب ثروات البلدان النامية، قبل الانتقال لنظامٍ عالميٍّ جديد، أكثر عدلًا واستقرارًا■

# عن راهنيّة البيان الأحمر

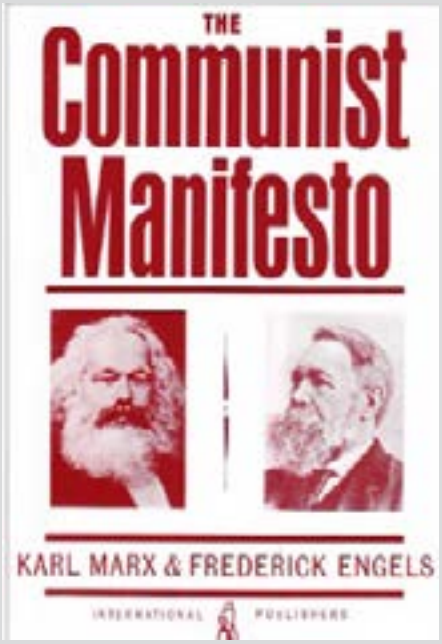


في ظلّ ازدياد توغّل أنظمة الرأسماليّة العالميّة وسيطرتها على فائض قسمة الشعوب، وصولًا لأن يسيطر 10% من أثرياء العالم على مجمل الثروة العالميّة، في مقابل ازدياد معدّلات الفقر والبطالة وفقدان الأمن الغذائي ومختلف صنوف الاستغلال على مستوى أربعة أرجاء العالم، هنا تتحدّد راهنيّة البيان الشيوعيّ الذي عدّه فلاديمير لينين: أنّه يساوي مجلّدات؛ فهو أوّل وثيقة للبروليتاريا العالميّة وأحزابها وفصائلها الماركسيّة الثوريّة في كوكبنا، حيث يبدأ كلّ من ماركس وإنجلز البيان الصادر في شهر شباط/فبراير عام 1848م؛ بتحليل أسلوب الإنتاج الرأسمالي الذي يختلف عن أساليب الإنتاج الاستغلاليّة السابقة (العبودي والإقطاعي) بتوضيح: أنّ البورجوازيّة لا تعيش إلا إذا أدخلت تغييرات ثوريّةً مستمرّةً على أدوات العمل، أي على أسلوب الانتاج، أي على العلاقات الاجتماعية بأسرها».

وينبّه كلاهما منذ وقت مبكّر إلى ظاهرة «العولمة» أو سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي على نطاق عالميٍّ بتوضيح: «أنّ البورجوازيّة تغزو الكرة الأرضية بأسرها بدافع الحاجة الدائمة إلى أسواق جديدة؛ فينبغي لها أن تدخل وتتغلغل في كلّ مكانٍ وتوطّد دعائمها في كلّ مكان، وتخلق وسائل للمواصلة في كل مكان».

ففي المرحلة الراهنة من هذا القرن الحادي والعشرين، أصبحت الرأسمالية الأجنبية والمحليّة الكمبرادوريّة في بلداننا العائق الأساسي في وجه النضال التحرّري الوطنيِ ضدّ الإمبرياليّة والصهيونيّة، ثمّ تطوّرت لتصبح في ظلّ العولمة الراهنة عائقًا أساسيًّا في وجه التطوّر الاقتصادي التنموي والمجتمعي بالمعنى الطبقي، ذلك أن مصطلح العولمة -كما يقول المفكر الراحل سمير أمين- «يستخدم غالبًا دون أن يحمل معنى محدّدًا، ليخفي حقيقةً مهمّة: هي أنه يتم تطبيق استراتيجيات منهجيّة طورتها القوى الإمبريالية التاريخية (الولايات المتحدة، أوروبا الوسطى والغربية، واليابان) لنهب موارد الجنوب العالمي، والاستغلال المضاعف للعمل، في ارتباط مع التمركز والتعاقد من الباطن.

في هذه الظروف، يؤكّد - المفكّر غازي الصوراني - أن النضال من أجل تأسيس جبهة أمميّة من الشعوب وطبقاتها المسحوقة التي ترفض زحف الرأسماليّة الإمبرياليّة المعاصرة؛ يصبح هدفًا رئيسيًّا، خاصّةً في ظلّ تخلّي الكثيرين عن مبدأ التضامن الدوليّ ضدّ الإمبرياليّة؛ واستبدلوه في أحسن الأحوال بالحملات الإنسانيّة وبرامج المساعدة الخاضعة لرأس المال الاحتكاري. كما تراجعت السمات الأساسية للكفاح الطبقي المعادي للرأسماليّة في الشمال، أو تمّ تقزيمُهُ إلى أشكل تعبير مبتسرة بشدّة، لمصلحة الطرح الجديد عن الثقافة المشتركة، أو الفئوية التي تفصل الدفاع عن بعض الحقوق؛ عن الصراع ضدّ الرأسماليّة ■

# حول الحرب

محمد صالح التومي– المعروفي. كاتب سياسي/ تونس

**عاشت الإنسانية منذ سيطرة رأس المال كنمط إنتاج مرتكز على الأنشطة التجارية والصناعية والمصرفية حربين عالميتين ماحقتين وفظيعتين أزهقت فيهما الأرواح بعشرات الملايين، ودُمّر فيهما العمران بصفة جنونية لا لشيء سوى لإرضاء نوازع الشراهة التي لا تشبع أبدا لتحقيق الأرباح بكل الوسائل مهما كانت تلك الوسائل لا إنسانية ولا أخلاقية... فقانون الربح هو القانون الذي يحكم النشاط الرأسمالي والذي لا يمكن لهذا النشاط أن يتخلص منه كونه ناتجا عن شراهة مرضية مزمنة لا شفاء منها إلا بالتخلص من مُحركات هذا النظام من أساسها.**

حربان عالميتان فظيعتان! فهل كان هذا كافيا لانتهاء هذا النوع من الحروب العالمية ؟

مع الأسف... لا.

فقط، أخذت الحرب العالمية مع اكتشاف القنبلة النووية ونظيراتها أشكالا جديدة، لأن هذه القنابل قادرة على محق الحياة من فوق كوكب الأرض مرة واحدة؛ فأصبحنا نعيش هذا النوع من الحروب بصورة مجزأة، وهكذا فإن ما وقع في سوريا مثلا منذ 2011 بمناسبة ما سمي بالربيع العربي لا يمكن وصفه إلا ب «الحرب الكونية» لا نقاش فيها بدليلين اثنين :

- أولهما هو مشاركة جيوش رسمية تابعة لدول الولايات المتحدة الأمركية، وفرنسا ،وتركيا، وأنقلترة، وألمانيا ،والكيان الصهيوني، في العمليات العدوانية الجارية هناك، وإن كانت فعاليات هذا العدوان تتم بواسطة الزج بعصابات المرتزقة التي أعطوها هذه المرة شكل الإرهاب المقنع بقناع التأسلم، لأن ظاهرة المرتزقة ظاهرة قديمة في الحقيقة، وهذه العصابات المتأسلمة هي عصابات تمت رعايتها ومدها بالمال وبالسلاح في نطاق ما يسمى: الحروب بالوكالة، حتى بلغ تعدادها فوق الأراضي السورية 171 ألف و400 مرتزق من أتراك وعددهم 25800 وسعوديين وعددهم 25400 وتونسيين بعد مؤتمر «أصدقاء سوريا» اللعين بالآلاف أيضا، ولكن الرقم الصحيح غير متفق عليه بدقة، وعرب آخرين كذلك، إضافة إلى الشيشانيين والإيقورالصينيين وحتى بعض الأوروبيين المتأسلمين القادمين من مختلف البلدان الغربية، وأعدادهم بالمئات وفقا لتقديرات جينا هاسبيل الناطقة باسم المخابرات الأمريكية، وأما الدليل الثاني فهو التشارك في رد العدوان من طرف الجيش العربي السوري والجيش الروسي والمقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله مع وجود دور ما للدولة الإيرانية، فيمكن هنا احتساب عدد الدول والعصابات المتواجدة على أراضي القطر السوري حتى نفهم أنها بالفعل حرب كونية. كما إن مايقع بأوكرانيا منذ شهر فيفري / شباط 2021، والذي هو مواصلة لما وقع سنة 2014 بالدونباس هو أيضا حرب كونية، فهذه الحرب التي نعيش اليوم على وقعها تتم بين روسيا المدعومة من طرف بيلاروسيا والشيشان بصورة علنية ومن طرف الصين وإيران بصورة مواربة، وبين أوكرانيا العائدة إلى النازية بعد ثورتها الملونة بلون البرتقال التي تمت سنتي 2004 و 2005، وهي.. أي دولة أوكرانيا - مدعومة بصورة لم تعد خافية على أحد من طرف كل دول الحلف الأطلسي المتمدد باستمرار وعددها 30 دولة، ولكن خاصة وبصورة مباشرة تماما من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، وبولونيا، وتركيا، وهذه الأخيرة بواسطة طائرات البيرقدار المسيرة.

ورغم التخوف من إمكانية استعمال القنابل الذرية، ولكن مع الجنون الرأسمالي المنفلت من عقاله واللاهث وراء الربح والهيمنة على الدوام والراغب في إبقاء موازين القوى على حالها لفائدة الأوليغارشيا المالية العالمية، وتحقيقا لما يسمى ب» القرن الأمريكي الجديد» ولاستدامة القطب الواحد، فإنه لا يمكن استبعاد أن تأخذ هذه الحرب الكونية، رغم أنها مجزأة هي الأخرى - كما قلنا - شكلها الأكثر خطورة، حيث وفي احتمال اللجوء إلى السلاح النووي ستكون النتائج وخيمة وكارثية على حياة كافة بني الإنسان فوق الأرض مرة واحدة.

وهنا يكون من الواجب علينا أن نتوقف ولو لحظة عند معنى الحرب كظاهرة في الاجتماع البشري، ولعله سيكون بإمكاننا القول بلغة مبسطة وبدون حذلقة في الكلام: إن الحرب هي تجسيم للجزء الوحشي الذي ما زال ملازما لكيان

الإنسان، وإن مواصلة ظاهرة الحرب لوجودها هي أنصع تعبيرة على أن الإنسان لم يرتق بعدُ إلى المعنى الحقيقي لصفته كإنسان، وعلى أنه ما زال رغم توفر ملكة العقل لديه ورغم كل ما أنتجه المفكرون النيرون صلبه من رصيد قيمي وثقافي راق... يتصرف كمجرد وحش لم يغادر بحق ملكوت البهائم الذي نشأ صلبه والذي عليه أن يغادره تحقيقا لارتقائه إلى مرتبته كإنسان.

مفهوم هنا أن الإنسان هو مزيج بين بعده الفردي الأناني بدرجاته، وبين بعده الاجتماعي والتعاوني بدرجاته وبتراثه أيضا، ومفهوم كذلك أن البعد الفردي للإنسان هو الذي يدفعه إلى محاولة توفير أسباب البقاء لكيانه، فإذا تلازم هذا البعد الفردي مع رواسب التوحش لديه، فإن محاولة حب البقاء هذه ستتم عندئذ بواسطة السعي إلى احتكار أسباب البقاء بواسطة السطو على ما عند الغير (الغُورة)، فمن هنا منشأ الجرائم والتنافس غير الشريف بين الأفراد، ومنشأ الغزوات والحروب بين الجموع أكانت هذه الجموع عصابات متشكلة من أجل النهب مثل المافيا، أم قبائل دموية، أم جماعات ملتئمة في شكل دول؛ أما عند الحديث عن البعد الاجتماعي والتعاوني للإنسان، فيجب أن نلاحظ هنا كما لاحظ هذا الفلاسفة اليونانيون ثم عبد الرحمان بن خلدون صحبة غيرهم ممن سبقوهم أو ممن لحقوهم طبعا... أن هذا البعد مرسوم هو الآخر في برنامج وجود الكائن البشري بصفته ضرورة لا بد منها لتواصل هذا الوجود.. فالإنسان مدني بالطبع... كما قالوا جميعا، ومن واجب الأفراد في هذا النطاق أن يتعاونوا كي يستقيم الاجتماع البشري، وبدون ذلك التعاون تتعوّر حياتهم الجماعية إلى حد أنه يعسر عليها أن تتواصل... ويبقى أن طغيان البعد الفردي هو الذي أنتج الظاهرة الطبقية، حيث نجد أن الأفراد المسيطرين قد اندفعوا إلى التجمع في «صورة طبقة مسيطرة» كما قال الفيلسوف الألماني فريدريك أنجلز في كتابه الذي يحمل عنوان «أنتي دوهرينغ»، وهم هكذا ورغم المنافسة الشرسة صلبهم تتكاتف مجهوداتهم لحماية امتيازاتهم ومنهوباتهم ضد المفقرين والمعدمين والمحرومين، وهكذا رأيناهم منذ إقرار المجتمع العبودي مرورا بالمجتمع الإقطاعي ووصولا إلى المجتمع الرأسمالي وهم يخلقون الدرك والعسس المدججين بوسائل القوة والعنف لحماية تلك المنهوبات التي يخزنونها في مطامير الحبوب القديمة أو في أرصدة البنوك والمصارف الحديثة التي حلت محل تلك المطامير؛ وهم لنفس الهدف وبغاية الاستزادة فيما يستحوذون عليه يلجأون إلى الغزوات والحروب ضد أجوارهم من الشعوب... بل وتحملهم خطاهم إلى أبعد من هؤلاء الأجوار مثلما رأينا ذلك مع التوسع الإمبراطوري للإسكندر المقدوني في أنماط الإنتاج السابقة . وهو ليس الوحيد في هذا الباب - كما مثلما رأينا هذا مع إمبراطوريتي فرنسا وبريطانيا زمن التوسع الرأسمالي والاحتلال المباشر لأراضي الأمم والشعوب، أو مع الامبراطورية اليانكية الأمريكية الغاشمة التي أعقبت ذلك عند بلوغ رأس المال مرحلة الاستعمار الجديد الذي يتم وفق قوانين «بروتن وودز» التي وقع إقرارها سنة 1945 بعد نهاية الحرب الرأسمالية العالمية الثانية، تلك التي جعلت الدولار يُعوّض الذهب، وأرغمت الشعوب أن تأتي صاغرة وذليلة تقريبا لتطلب القروض من خزّانات المال الضخمة لصندوق النقد الدولي وللبنك العالمي وفق شروط مجحفة وقاضية بخبث منقطع النظير على السيادات الوطنية... أما مع بلوغ المرحلة العولمية وسيادة القطب الواحد بعد انتصار الليبرالية وعودتها إلى الساحة تحت مسمى: الليبرالية الجديدة، وبعد إسقاط النقيض الحضاري الداخلي لأوروبا المتمثل في الاتحاد السوفييتي على وجه الخصوص... فإن الأمور بلغت أقصى مداها... لأن هذا تزامن أيضا مع تفجر الثورة التكنولوجية الجبارة ومع التطوير المذهل لوسائل التواصل والاتصال ما أدخل تغييرات في البنى التحتية كما في البنى الفوقية تجاوزت المعادلات التي عرفتها البشرية مع الثورة الصناعية وخلقت معادلات جديدة

تماما ما زال الفكر الثوري المناهض لمساوئها يتهجاها وبصعوبة بالغة بغاية أن يهتدي إلى ما ينقضها بصورة منهجية صحيحة، كما بغاية أن يقيم مكانها وبواسطة منجزاتها، لكن بعد إصلاحها عالما جديدا ويبعث في الوجود فوق كوكب الأرض إنسانا جديدا قادرا على التحكم بواسطة رصيد قيمي مُحيّن في نوازع توحشه؛ فإذا كانت الحرب بهذه الصفة هي العنف المتبادل بين فريقين، وإذا كان العقلاء من البشر ينادون بإنهائها حتى يستتبّ مكانها السلم بين البشر، فهل يعني هذا أنه يجب علينا التنديد في كل حرب بالفريقين المتصارعين ؟

هنا لا بد لنا من إدخال معيار فاصل وضروري بين الحرب الظالمة وبين الحرب العادلة، فالحرب الظالمة هي الحرب التي يشنها طرف عدواني على طرف آخر بهدف نهب خيراته وإخضاعه لسيطرته، أما الحرب العادلة فهي الحرب التي يخوضها طرف مُعتدَى عليه ومظلوم لردّ ذلك العدوان ولصدّ ذلك الظلم، وهنا فإن ميثاق الأمم المتحدة الذي شارك الاتحاد السوفياتي في صياغته وهو الذي قاوم ببطولة الغزو النازي ودفع من أجل دحر هذا الغزو أكثر من عشرين مليونا من أبنائه... ينص . أي هذا الميثاق ولعله ما كان لينص على ذلك لولا دور الفكر الاشتراكي ـ في المادة 51 منه على ما يلي : «ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول ... في الدفاع عن النفس إذا اعتدت قوة مسلحة عليهم». فالمقاومة هي بهذه الصفة حالة وجودية لأنها تعني الدفاع عن النفس ضد محاولات محقها وإزالتها من طرف الغاصبين والظالمين والمستبدّين .

وهكذا فإن التنديد بظاهرة الحرب كترسّب للوحشية لدى الكائن البشري يجب أن يتجه فقط نحو الحرب العدوانية الظالمة ، وأما حروب التحرر الوطني والقومي ، ومقاومة المظالم مهما كان نوعها حسب الظروف فيجب إدراجها في نطاق التحركات الرامية إلى رد صولة الصائل وإقرار العدل ... إذ لا يمكن انتظار أن يُسلّم الظالم بظلمه من تلقاء نفسه، وقد سبق للشاعر التونسي الكبير أبو القاسم الشابي أن قال : «إنه لا عدل إلا إذا تعادلت القوى / وتعادل الإرهاب بالإرهاب»... و«الإرهاب» لدى هذا الشاعر كما عبر عنه في ثلاثينيات القرن العشرين مأخوذ في معناه النبيل كفعل مقاوم... وليس في معناه المنحرف الذي ركزته على أيامنا هذه وخاصة منذ أحداث 11 سبتمبر /أيلول 2001 الدعاية التضليلية للامبريالية المتصهينة .

ووصولا إلى ما وقع منذ إقرار القطب الواحد بعد السقوط المدوي سنة 1991 للاتحاد السوفياتي وزحف العولمة وشركاتها متعددة الجنسيات التي تحتكر تقريبا كافة أوجه التجارة العالمية وجل فعاليات الإنتاج الصناعي ومعظم ثمار الثورة التكنولوجية المتعاظمة فإن الأمر بلغ مبالغ من العدوان والتوحش... كان الفكر عاجزا عن تصورها بهذا الشكل... وحتى بالعودة إلى الفيلسوف الألماني كارل ماركس، فمن المعلوم أنه كان تنبأ بأن الاحتكار سيجعل الثروة تنحصر بالضرورة بين أيدي كمشة من الأفراد الرأسماليين، وهو ما رأيناه مع ظهور الأوليغارشيا المالية العالمية، حيث تحتكر عائلة واحدة على سبيل المثال هي عائلة روتشيلد نصف ثروات العالم لوحدها (تخيلوا !) هذا دون ذكر عائلات : واربورغ، وأورانج، وبيل قاتس، وجورج سوروس، وحتى الوافد الجديد زوكربارغ وهو لقب مستعار معناه جبل السكر، وليس بلقيه الحقيقي، كما إن هذا الفيلسوف الألماني (ونعني دائما كارل ماركس ) تنبأ بأن الطبقة الحضرية أو البورجوازية ستسعى إلى خلق عالم على مثالها تحت طائلة المحق لمن يقف في طريقها... ولكننا رغم ذلك لا نظن أن هذا الفيلسوف كان بإمكانه أن يتكهن بأن الأمر سيصل إلى حد إلقاء قنبلتين ذريتين بناقازاكي وهيروشيما بدون وجود ما يدعو إلى ذلك عسكريا، وفقط بهدف إخضاع الأمة اليابانية، أو بأن الفظاعات التي ستتسلط على شعب العراق، وخاصة أثناء احتلال بلده سنة 2003 من طرف الأطالسة ستصل إلى حد تقتيل مليونا ونصف من أبناء هذا الشعب (أرجوكم هنا أن لا تستمعوا إلى هذا الرقم بلا مبالاة !)، وإلى تشويه آلاف الأجنّة، نتيجة رمي قنابل اليورانيوم المنضد أو المخفف، وإلى تعريض الوطنيين هناك إلى الفظاعات المعروفة التي مورست في سجن «أبو غريب»... وهذا قليل فقط من الكثير الذي تعرض إليه هذا الشعب العربي .

لقد هدفت الإمبريالية المتصهينة في نطاق مشروعها الهيمني والعولمي الذي يقتضي إزالة الحواجز أمام حرية ترويجها لسلعها ولأفكارها، هدفت قلنا : إلى محق الدولة ـ الأمة، والدولة عموما بغاية الوصول إلى اللادولة (الصومال مثالا ) أو الحصول على الأقل على دول هزيلة أو ضعيفة أو رخوة (وهو ما نراه ماثلا أمام أعيننا في هذه الفترة من التاريخ في أمثلة كثيرة )، ففي هذا النطاق تأتي موجات الثورات الملونة بألوان القرنفل (البرتغال ) والورد (جورجيا ) والبرتقال (أوكرانيا ) والياسمين (في المثال التونسي بعد اختراق الانتفاضة العفوية لفقرائها )، وهي الموجات التي شهدت توهج شرور نيرانها المستعرة مع تعدد ملابسات ما سمي ب«الربيع العربي» بليبيا واليمن والبحرين، ومع ما شهده القطر العربي السوري في نطاقها ـ على وجه تخصيص الكلام ـ من تقتيل مجاني لعشرات الآلاف من أبنائه، أومن تهجير بالملايين للمواطنين، أو من تدمير للعمران وللآثار أو من سرقة للطاقة النفطية والغازية، وحتى للمصانع بعد تفكيكها من طرف تركيا في حلب، أو من حصار جائر أمريكي باسم حصار القيصر ... وهو الحصار الهادف إلى حرمان هذا البلد من تشغيل مطاره للتواصل مع الخارج وإلى حرمانه من العودة إلى الاكتفاء الغذائي الذي كان ينعم به قبل العدوان أومن تطوير أية بادرة تنموية بصورة جدية .

وعندما نتطرق كتقدميين بمثل هذه الروح المدعومة بمعرفة دقيقة لكافة نوايا الإمبريالية المتصهينة إلى موضوع الحرب والموقف منها، فإنه يصبح من واجبنا حتما أن نضع الاعتبارات الوطنية والقومية للأمم والشعوب في الصدارة في هذه المرحلة من مراحل التاريخ، وأن نتفهم ـ ولو بروح نقدية أحيانا للأخطاء التي يمكن أن تقع ـ ردة فعل إيران وفنزويلا والجزائر وروسيا والصين والهند والبرازيل، إزاء محاولات إذلالها وإخضاعها، فبهذا أيضا يجب أن نتعامل مع ما يقع بأوكرانيا منذ فيفري/ شباط 2022... فما وقع هناك لم يبدأ مع هذا التاريخ، وإنما يجد بداياته في تنصيب رئيس برتبة

عميل على رأس الاتحاد السوفييتي هو المسمى ميخائيل غورباتشوف، الذي أوكل إليه مشغلوه في أواسط الثمانينيات من القرن العشرين مهمة تخريب المنجز الاشتراكي الكمي وليس النوعي، بذلك التجمع للأمم الذي كان يمثله الاتحاد السوفييتي، ويجب أن نفهم هنا أن ذلك كان دائما في نطاق محاولة الرأسمالية خلق عالم على مثالها، فلما انتهت مهمة ذلك العميل رمزيا بسقوط «جدار برلين»، فقد نصبوا بعده بوريس يلتسين، وهو مجرد سكير عربيد وفاسد ماليا، وقاموا حينئذ بمنح روسيا الاتحادية رتبة عضو ملاحظ باجتماع «السبعة الكبار» ثم تمت ترقية (!) هذا البلد إلى رتبة عضو ثامن مرة واحدة، فلما تمكنت مجموعة فلاديمير بوتين من الإمساك بمقاليد السلطة، وهي مجموعة قومية النزعة وأوراسية المبدأ، فإنهم ناصبوها العداء وأطردوا روسيا من مجموعة الكبار كما يسمون أنفسهم، ثم طوقوها بالثورات الملونة في كل جوارها ومحيطها من جورجيا وبولونيا، وصولا إلى أوكرانيا، وجعلوا أغلب المجاورين لها ينخرطون بالحلف الأطلسي، وهو حلف عسكري صريح من مهامه الحرب على الشعوب لا مصافحة هذه الشعوب والابتسام في وجهها، وهكذا فمع نجاح «ثورة البرتقال» الملونة بأوكرانيا ثم مع تنصيب شخص هو فلودمير زيلنسكي الذي لا يخفي ميولاته الصهيونية، دون أن يمنعه ذلك من التحالف مع حزب النازيين الجدد الذين كانوا ارتكبوا المجازر الفظيعة سنة 2014 بالدونباس في حق الناطقين باللغة الروسية، ومع توجه الحلف الأطلسي إلى ضم أوكرانيا إلى صفوفه، بحيث سيصبح هذا الحلف واقفا على عتبة باب البيت الروسي الأورتودوكسي والأوراسي، تكون قد تجمعت جملة من الاستفزازات بل من العمليات التمهيدية التي لا يمكن أن تؤدي إلا إلى انفجار الوضع بالصفة التي نحن عليها شهود، مهددة الكرة الأرضية كلها بالفناء لأنه اتضح عمليا أن المواجهة ليست روسية أوكرانية بل روسية أطلسية، وسببها أن الأوليغارشيا المالية العالمية قد استشعرت إمكانية سقوط عالم القطب الواحد الذي ما انفكت تخطط لقيامه، وإمكانية قيام عالم متعدد الأقطاب بقيادة روسيا والصين ومن يمكن أن ينضم إليهما مثل إيران والهند والجزائر وفينزويلا والبرازيل... وهو تعدد يمكن أن يكون برؤية تاريخية صحيحة، مفيدا لقضايا التحرر من الهيمنة والاستغلال؛ وهنا فإنه بمثل تفهمنا للموقف الروسي كان تفهمنا قبل ذلك لما جرى بسوريا، وتحليلنا له على أنه لم يكن ثورة مثلما ذهب إلى ذلك المخدوعون بشعارات الشكلانية الحقوقية التي تروج لها مراكز الدراسات (الثينك تانكس) الإمبريالية، وإنما كان هجوما إمبرياليا صهيونيا بواسطة وكلاء من المتأسلمين السياسيين المخدوعين والممولين من طرف الرجعيات العربية بغاية إسقاط دولة كانت تهدد بأن تصبح بداية لنهوض القومية العربية ونواة لإقامة دولة - أمة لهذه القومية... مثلما كان الأمر مع العراق قبلها الذي وقع ضربه لهذا السبب بالذات... فلتسقط الحرب إذا، فهذا شعار صحيح، ولكننا نعني بهذا الحرب العدوانية الظالمة، ولا نعني بذلك حرب الدفاع عن النفس، أوحرب رد صولة الصائل، أوحرب التحرر من التهديدات الهيمنية، أو من الهيمنة والاحتلال... وليحيا السلام ، فهذا أيضا شعار صحيح، ولكننا لا نعني به سلام الاستسلام الذي قد يسميه البعض «سلام الشجعان» ، وإنما السلام بمعناه الأممي الذي ينهي السياسات العولمية القسرية والإلحاقية لرأس المال وللأوليغارشيا المالية العالمية، ويقيم وفقا لعبارة المفكر الثوري الروسي فلاديمير إيليتش لينين «تحالفا مقبولا عن طواعية بين جميع الأمم... تحالفا لا يسمح بأي عنف تمارسه أمة ضد أخرى»... فهذا ما يوجب تكثيف الدعاية لفائدته، والنضال دون هوادة من أجله، إبرازا للبعد الذي غيبته الساسات الفردانية لرأس المال ألا وهو البعد الاجتماعي والتعاوني، وهو البعد الذي نجده متجسما منذ القديم في مستوى البنى الفوقية في مشاعر الإيثار ومحبة الآخر وفي تضحية الفرد بنفسه من أجل الجماعة، وحتى - بغاية المزيد من الفهم - في تجربة مثل تجربة «الطويزة» في ربوعنا التونسية، التي لها ما يشبهها في كل أصقاع الأرض لا شك في ذلك، كما نجده بصورة أوضح - ونعني البعد الاجتماعي دائما - في تجربة الصعاليك العرب بالحجاز قبل انبثاق الدعوة المحمدية، وفي دولة القرامطة الاشتراكية بالبحرين (القرن العاشر بالتقويم المسيحي قبل ظهور الرأسمالية الأوروبية )، كما في موجة التجارب الاشتراكية للقرن العشرين من التقويم المسيحي التي تمت بالاتحاد السوفييتي وبالصين الشعبية وبامتداداتهما بكوبا الصامدة وبكافة دول «أمريكا» اللا تينية اليوم، كما في تجربة «الجماعة» ليوليوس نييريري بتنزانيا أو في تجربة «الناس النزهاء» لتوماس سانكارا ببوركينا - فاسو... إنه ولو شئنا التبسيط، وهو هدفنا دائما قدر الإمكان: البعد الذي عاينه أحد علماء الأنثروبولوجيا عندما عرض لعبة على بعض الأطفال بإحدى القبائل الإفريقية البدائية... البدائية قلنا... الموجودة جنوب الصحراء، تتمثل في أن وضع أمامهم سلة مليئة بالثمار وبالطيبات، ثم طلب منهم التنافس والتسابق، وربما التزاحم والتشاجر للحصول عليها فإذا بهم أمسكوا بأيدي بعضهم وساروا نحو السلة بهدوء ثم تقاسموا بكامل السماحة ما يوجد فيها، فلما سألهم عن السبب أجابوه بكلمة واحدة هي: «أوبونتو» التي تعني بلهجتهم «نحن مع بعضنا»... ويمكن ترجمتها بلغة فلسفية بأن الفرد لا يمكن أن يكون إلا مع الجماعة، وأنه لا يمكن أن يكون سعيدا على حساب شقاء الآخرين...

هذا هو البعد الاجتماعي الذي سحقه البعد الفردي للإنسان، ذلك الذي طورته السياسات الطبقية للأنظمة العبودية والإقطاعية والذي حافظت عليه الرأسمالية بعد تزيينه بالمساحيق الحقوقية الشكلانية... وهي المساحيق التي لئن شكلت تقدما طفيفا بالنسبة لما كان سائدا قبلها، فإنها لم تحرر الإنسان بصورة فعلية... فمهمة تحرير الإنسان ما زالت مطروحة، وهي المهمة التي يطرحها الاشتراكيون على أنفسهم رغم عثراتهم في هذه التجربة أو الأخرى.

عاش إذن الفكر الاجتماعي والتعاوني لبني الإنسان، ولنفهم أن هذا معناه: عاشت الاشتراكية التي تعلي هذا البعد الاجتماعي دون أن تسحق البعد الفردي ل«لإنسان»، وإنما تهذبه بواسطة ثورة قيمية تلجم نوازع توحشه، وعاشت الأممية المناهضة للسياسات القسرية للعولمة الرأسمالية، ولتسقط الحروب العدوانية الظالمة، والنصر لجميع معارك تحرير الإنسان من الاستغلال الطبقي ومن الهيمنة الاستعمارية ■

# فيلم «الرجل الذي باع ظهره».. الجسدُ تذكرةُ عبور المهاجر

## قصّة إنسانٍ سوريٍّ رسم تأشيرة «شنغن» على جلده لعلّ وعسى يصل أوروبا

تغريد بومرعي. شاعرةٌ ومترجمة/ لبنان

**تسافرُ بنا الكاتبةُ والمخرجةُ التونسيّةُ كوثر بن هنية في فيلمها الجديد «الرجل الذي باع ظهره» نحو عالم من السوريالّية الممزوج بتراجيديا نعيشها يوميًّا في عالمنا العربي، حيث تطرحُ فكرة معاناة الشباب في هجرتهم غير الاختيارية.**

**إبداعُ الكاتبة في المزج بين عالمي اللاجئين والفنّ المعاصر في الفيلم، الذي تحاولُ من خلاله تصوير الوضع السوريّ عبرَ قصّةٍ حقيقيّةٍ لشابٍ سوريٍّ اسمه سام علي.**

ويؤدّي الدور الرئيسيّ في الفيلم الممثّل الكندي الجنسيّة والسوريّ الأصل يحيى مهايني إلى جانب الممثّلين الفرنسيّين ديا أليان، وكريستان فاديم والبلجيكي كوين دي والفنانة اللبنانيّة السوريّة دارينا الجندي، والتونسيين نجوى زهير وبلال سليم. الفيلم وصل القوائم القصيرة والنهائيّة للأفلام المشاركة في الأوسكار و«الغولدن غلوب».

### أحداث الفيلم:

تبدأ أحداثُ الفيلم عندما يهربُ سام علي من وطنه سوريا إلى لبنان، ويتعرّضُ سام للتوقيف الاعتباطي، ثمَّ يلتقي برسام بلجيكيٍّ يعقدُ معه صفقةً تقضي بأن يوشم ظهره بتأشيرة «شينغن»، ويعرضه لوحةً أمام الجمهور، ثم يبيعه في الفضاءات الفنيّة، لقاءَ تحقيق حلمه بالسفر إلى حبيبته «عبير».

لقد استوحت الكاتبةُ والمخرجةُ بن هنية فيلمها من أعمال الفنان البلجيكي المعاصر «ويم ديلفوي» المحملة بالرسائل والدلالات، حيث تجسّدُ معاناة اللاجئين ومبدأ حريّة التنقل، لا سيّما اللاجئين الذين ينتمون للعالم الثالث، وتستعرضُ الكيفية التي يُجرّد من خلالها من صفته الإنسانيّة، حيث لم يولد في الجهة المناسبة من العالم، مما يفقده روحه وحريته في ظلّ ظروف قاهرة، قد تجعلُ من أي شخص الموافقة على عقد أيّ عملٍ أو قَبولٍ أي عرض، ولو على حساب كرامته وإنسانيته.

### لحظات إنسانيّة:

الفيلمُ يأخذُ المشاهد في لحظات إنسانيّة قاسية عندما تواجه الشخصيّة صراعًا ذاتيًّا، يعيشُ داخلَ دوامة وجوده وتجربته الحياتيّة، وقد ورث حالة عدم المساواة تحت سلطةٍ دكتاتوريّة.

وتتجسّدُ هذه المشاهد وبشكلٍ مؤلم لحظة وقوف البطل سام علي أمام الآخرين في المعارضِ والمزادات العالميّةٍ، باعتباره «لوحة»، وليس فردًا بشريًّا فقد روحه وحريّته بحثًا عن مخرج نجاة، ستكون مشروطةً بـ «النقص» في سبيل الحصول على حياة أفضل.

وشاء القدرُ أن يلقى العمل الفني المرسوم على ظهر سام نجاحًا كبيرًا، ترجمته المبالغ الخياليّة التي وفرتها مزادات السوق. وبالرغم من النجاح يواجه البطلُ المقايضة الإجحافيّة بالتنازل عن ثلث إيرادات مبيعاته، وفي هذا فلسفةٌ تأمليّةٌ لمغزى رمزيٍّ آخرَ في الفيلم...! وبين تفاصيل المقايضة، هناك بعضُ الرسائل المبطّنة حول البضائع التي يمكنها أن تنتقلَ بحرّيّةٍ في العالم، لكن ليس هذا المسجون بين جدران جسده أن يتجاوز واقعه الذي سجن فيه.

**باع نفسه للشيطان:**

أحداثُ الفيلم كثيرة، وفي كلّ حدث هناك فكرةٌ شديدةُ الأثر عظيمةُ التأمل. وثمّةَ فكرةٌ تدور حول ثيمة الرجل الذي باع نفسه للشيطان، وهي فكرةٌ مأخوذةٌ من مأساة الدكتور فوستس في مسرحيّة تراجيديّة إليزابيثيّة بقلم كريستوفر مارلو، حيث يعطي بطل تلك المأساة روحه لأبليس ثمنًا مقابل تلك الحياة. وهكذا هو حال بطل الكاتبة والمخرجة التونسيّة كوثر بن هنية الذي أعطى جسده مقابل حرية التنقل التي يعاني منها كلّ اللاجئين وغيرهم من الذين ينتمون للعالم الثالث. وإذا تطرّقنا لهذا المشهد من زاوية أخرى، لوجدناه شبيهًا بمأساة (المودِيل)، أو الجسد الذي يتعرّى كي يأكل أو كالمثل الفصيح القديم «تجوع الحرة ولا تأكل بثديها». فالفكرةُ الدراميةُ واحدةٌ والتناول مختلف وهي البيع والشراء؛ وبئس البائع وبئس المشتري.

سام علي باع ظهره بالمعنى الحرفي، والمفارقة أنه أصبح جزءًا من عالم الفن، حيث كشف جلدته، كما فضح المعتقدات الشخصيّة والداخلية في ثلاثيّة معروضة بشكل متعمّد أمام المؤسّسات التي تسيطر، وتتحكّمُ بالعالم؛ سواءً من خلال الفن أو من خلال أي شيء آخر (مشتر، متحف، ناقد).

فالفيلم يصوّرُ هذا الإنسان المتهالك تحت وطأة اللجوء والاستغلال، حين يبيع جلدةً مستهلكة، سوف تختفي من الوجود يومًا، وتخسر كلّ قيمتها المادية والمعنوية.

**تأمّلات أخيرة:**

وعادةً نتأمّل رسومات على خشب أو خزف أو طين أو قماش، أما أن يغدو الجسد جدارًا أو معرضًا أو مرسمًا أو لوحةً، بل ومشهدًا سينمائيًّا من أجل أن يعبر إلى الحياة، هي قمة المعاناة، هي غربةٌ إلى لا مكان، حيث حوصرت المساحات فلم يبقَ مساحة لاحتلالها واستعبادها سوى جسد بشريّ، ظهر رجل، شاشة استعراض، كما في رواية «بريد الليل» للروائية اللبنانية «هدى بركات» الحائزة على جائزة البوكر عام 2019، التي تحكي عن معاناة اللاجئين السوريين، وهم يهاجرون إلى لا مكان■

# «الطنطوريّة»... ذاكرةُ السرديّة الفلسطينيّة

د. نهلة راصيل. ناقدةٌ وأكاديميّةٌ ومترجمة/ مصر

**تعدُّ روايةُ «الطنطوريّة» (2010) لصاحبتها الروائيّة رضوى عاشور، إحدى أهمّ السرديّات الفلسطينيّة التي تؤرّخ للنكبة الفلسطينيّة وتوثق لتفاصيلها. تتناول الرواية قصّة المذبحة التي تعرّضت لها قرية الطنطورة، الواقعة على الساحل الفلسطيني جنوب حيفا، على يد القوّات الصهيونيّة عام 1948، من خلال تتبعها لقصّة حياة عائلة اقتلعت من هذه القرية، وتشتّت أجيالها في لبنان ومصر والإمارات وكندا وغيرها عبر ما يقرب من نصف قرن. والرواية تمزج في سطورها بين الوقائع التاريخيّة من ناحية والإبداع الأدبي من ناحيةٍ أخرى.**

يشيرُ عنوان الرواية - «الطنطورية» - إلى «رقية» بنت قرية «الطنطورة» الفلسطينية التي سقطت في يد الاحتلال الصهيوني عام 1948، وهي الرَاوِية التي تسرد الأحداث، وتقدم حكايتها وحكاية أهلها وأبنائها وأحفادها، بدايةً من عام 1948، وحتى عام 2000، وتتبع حكاية شتات الأجيال إلى لبنان والإقامة في صيدا ثم بيروت ثم في مدنٍ عربيّةٍ أخرى. فهي رواية أجيال تستخدمُ منظور المرأة والسرد المستعاد لتحكي لنا قصّةَ أسرة من أربعة أجيال، تبدأ بالجد الكبير «أبو الصادق» الذي قتله الصهاينة بعد وقوعه في الأسر عقب اجتياح الطنطورة عام 1948، وصولًا إلى الحفيدة «رقية» ابنة «حسن» المولودة في اللد عام 2000، على بُعد كيلومترات من الطنطورة.

وهنا تواصل رضوى عاشور في روايتها «الطنطورية» ما بدأته من قبل - ولو بشكلٍ غير مباشر - في رواياتها السابقة التي ترصد حاضر العرب الآن وضياع فلسطين، فمعظم رواياتها، وعلى رأسها «أطياف» و«قطعة من أوروبا»، تتصدّى لمأساة

فلسطين وضياعها، وتصوّر مجمل المأزق العربي، وربما يرجع ذلك لارتباطها برمز من رموز فلسطين، وهو الشاعر «مريد البرغوثي»، ووعيها بالقضية التي تجمع بين المصير التاريخي الفلسطيني والحياة العربية بأكملها. فمشروع رضوى عاشور عن فلسطين يتميز بمزج التاريخي والإنساني، والجمع بين الواقعي والخيالي في خطاب إبداعيّ يضفر الحكاية التاريخية مع الحكاية المتخيلة في نسيج سرديٍّ محكم.

ومن المعروف أن الزمن فيّ الرواية الفلسطينية يرتبط بالمكان ويتشكّل من خلاله، حيث يتوزّع هذا الزمن على مساحات مكانيّة متعدّدة بتعدّد المنافي، ومناطق الشتات التي يعيش فيها الفلسطينيين، ولذلك يقوم الخطاب الروائي عادةً على أساس التناقض بين «ما كان» في الوطن و«ما هو كائن» من حقيقة معيشة في المنفى و«ما سيكون» عندما يتحقّق حلم العودة، ولذلك يظلّ الزمن - الفرديّ والجمعيّ - في الرواية الفلسطينيّة محكومًا دائمًا بأزمة المكان.

ومن هنا تعلن «الطنطورية» عن أصلها الزماني والمكاني معًا، من خلال انطلاق السرد بها من زمن النكبة، وما نتج عنه من أزمنة مختلفة ترتبط بتشتت أبناء الشعب الفلسطيني وتوزّعهم عبر المنافي القسريّة، حيث امتدّ زمن الحرب ليلاحق الفلسطينيين في المنفى بدايةً من أحداث التهجير عن الوطن، مرورًا بانتقال المقاومة الفلسطينيّة إلى لبنان، واستمرارًا - وليس انتهاءً - بانتصار استثنائيّ بتحرير الجنوب اللبناني؛ لتغطي الرواية الكثير من المساحات الزمنيّة التي واكبتها القضيّة الفلسطينيّة منذ نكبة 1948، وحتّى الزمن الحاضر، وتتوزّع تلك الأزمنة على أماكن الشتات في بلدان الوطن العربي والعالم.

ولذلك، تتجلى البنيةُ الزمكانيّة بالرواية بدايةً من افتتاحيتها التي تتكون من عنصرين رئيسين، هما: الماضي والمكان، حيث خصت رضوى عاشور صفحات البداية في رواياتها لوصف المكان (قرية الطنطورة وبالأخص بحرها) وتقديم الماضي (قبل أحداث النكبة) في لحظة من لحظات حياة بطلتها/ رقية، فتعود إلى الوراء لسنوات طويلة لإعطاء القارئ الخلفية الزمكانية اللازمة، وإدخاله في عالم الرواية الخاص. وتجمل الرّاوية مشهد الافتتاحية في عبارة موجزة وموحية تنقل بها القارئ إلى مكان الأحداث وزمانها المنسوجين في ذاكرة الشخصية تستدعيهما بغير نظام أو ترتيب: «أسترجع المشهد ثم أعود أسترجعه على خلفية صُوت الأمواج والأهازيج والزغاريد الآتية من اتجاه بيتنا». (الطنطورية، ص 14)

فجاءت كتابة المكان الغائب/ الحاضر لتتجسد عبر استدعاءات الماضي التي لا تُقدم بطريقة التسلسل الزمني المنتظم، ولكن نجد نوعًا من الذبذبة الزمنية بين الحاضر والماضي في حياة الشخصيات؛ حيث لا يتشكّل الزمن الروائي بشكل تتابعي، إنّما تستعيده «رقية» على مدار السرد عبر بلورة ملامح الوطن وتاريخه وماضيه رغم ابتعادها عنه زمنيًّا ومكانيًّا؛ بهدف إعلاء سلطة المكان، غائبًا أو حاضرًا، من خلال استدعائه عبر المخيّلة الروائيّة وترسيخه في ذاكرة الزمن، وكأنّ الراوية/ رقية تستعين بالحكي سلاحًا لحماية ذاكرة المكان ونقلها للأجيال التالية، فاستمرار فعل الحكي كان - في رأيها - ضمانًا لبقاء تاريخ المكان وحمايته من المحاولات المستمرّة لتغييبه ومحو هويته.

ويتجسّدُ الارتباط المكاني والزمني عبر النصّ السرديّ في اهتمام الأديبة في روايتها بالتاريخ وعلاقته بالمكان، حيث

وقائع التاريخ تحتضنها دائمًا جغرافيا المكان، فلا يتمّ تصوير المكان إلا من خلال الأحداث التاريخيّة الكبرى التي وقعت به (مثل: وصف مركز الأبحاث الفلسطيني ببيروت وقت تدميره أثناء حرب لبنان الأولى، ووصف مستشفى عكا وتدميرها أثناء مذبحة صابرا وشاتيلا، ووصف تدهور وضع المخيمات أثناء الحرب الأهلية اللبنانية، وغيرها)، مما يبرز ارتباطًا وثيقًا بين المكان والزمان. فكان وصف المكان تمهيدًا للحدث الزمني الرئيس الذي ستركز الرواية على عرضه في المشاهد التالية، فنجد، مثلًا، وصف مستشفى عكا أثناء أحداث مخيّم شاتيلا، من قتل الرُضّع، والتخلّص منهم، وتدمير المستشفى وقتل أطبائها وممرضاتها، جاء تمهيدًا لسرد تفاصيل مذبحة صابرا وشاتيلا (16/9/ 1982) وتداعياتها في الأيام التي تلت المجزرة: «كانت المستشفى في حال يرثى لها: الزجاج مُكسَّر والستائر محروقة والكافتريا مُحطمة بما في ذلك الثلاجة، والتموين مدلوق على الأرض وصورة أبو عمار ممزقة، إطارها مكسّر والزجاج محطّم. داسوها بالأقدام. وقسم الأطفال خال وكذلك الحضانات». (الطنطورية، صـ 251)

وقد صرحت رضوى عاشور في كثير من حواراتها عن ارتباط الزمان والمكان في إبداعاتها ونظّرتها لهما عنصرين لا ينفصلان في المتن الحكائي، وبالأخصّ بالروايات ذات الصلة الوثيقة بالتاريخ كـ«الطنطورية»، فـ«الرابط بين الزمان والمكان في نصٍّ روائيٍّ ما لا يأتي تخطيطًا أو بنيّةً مسبقة»، على حد وصفها، «بمعنى أن الأمر ليس فكرةً تشرع في تجسيدها، بل هو يتعلّق بطريقة استقبالك للوجود من حولك وتنظيمك غير الملحوظ لتجربتك، فلا ترى الزمان إلا في مكان، ولا ترى مكانًا إلا وتشكّله عناصر واقع تاريخي بعينه». (حوار الكاتبة بمجلة الرافد، في أغسطس 2012).

فكان من الطبيعي أن يكون لزمن الحروب التي عاشها الفلسطيني في الشتات أثرٌ واضحٌ في شعوره بالانفصال عن المكان الذي يعيش فيه بعد رحيله القسري عن الوطن، ولم يتوقّف الإحساس بالغربة خارج الوطن عند مجرد الحنين إليه والحلم بالعودة له، إنّما رافقه حالة من الاغتراب طالت أبناء الجيلين الأول والثاني، وتجلت مظاهرها في رحيل «رقية» - رغمًا عنها - بعيدًا عن لبنان بعد اشتداد أزمة الفلسطينيين بها أثناء الحرب الأهلية اللبنانيّة التي جعلت المكان يلفظ ساكنيه من اللاجئين. ولذلك يكشف تصوير المكان في الرواية عن الحالة النفسية للشخصيات التي ينتابها إحساس بعدم الانتماء للمكان الذي تعيش فيه، في الوقت الذي يظلّ المكان الفلسطيني البعيد حاضرًا بقوّة من خلال الذاكرة، حيث لجأت الشخصيات إلى البحث عن حلولٍ لهذا الاغتراب المكاني في الماضي الفلسطيني، بعد إبعادها عن زمكانيتها الأولى ودخولها في زمكانيّة جديدة لا تألفها، مما يؤكد أن للمكان والزمان تجليات واضحة ومترابطة في المتن الحكائي الروائي لدى رضوى عاشور ■

# عَهداً عَلى الأيامِ أن لا تُهزَموا
# فَالنصر ينبت حيث يرويه الدَّمُ

الشّهيد
تامر الميناوي

الشّهيد
حسام اسليم

الشّهيد
محمد أبو بكر

الشّهيد
وليد الدخيل

الشّهيد
عبد العزيز الأشقر

الشّهيد
جاسر عبد الوهاب

الشّهيد
مصعب عويص

الشّهيد
محمد شعبان

الشّهيد
عدنان بعاره

الشّهيد
محمد عنبوسي

AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

# من معتز إلى عمر: طريقُ الفداءِ الذي يزهرُ انتصارًا

ما بين 26 و28 شباط فبراير، كُتبت سيرةٌ من المجد؛ سيرتان بالأحرى، من منبع واحد إلى مصبٍ واحد... حكايتان تشابهتا في التفاصيل وأدوار البطولة، وفيهما كان وَجه النَّشرير واحدًا.

ما بين حصار الفدائي معتز وشحة واغتياله، يوم 28 شباط/فبراير، الليلة التي سبقت ذلك النهار بالأحرى، عام 2014؛ وبين ملاحقة عمر النايف وحصاره واغتياله بيومين قبلها، لكن عامين بعدها؛ نكتب قصّة طويلة للفداء الذي لا ينتظرُ ثمنًا، قصّة طويلة للبطولة، نحكيها لأجيالٍ لن تنسى عمر، ولن تنسى معتز.

كلا الشهيدين جاء من تراب الأرض... من وجع الاحتلال ونشوة الانتفاض؛ لا يمكنك أبدًا أن تكون فدائيًّا ولا شهيدًا إن لم تأت أصلًا من تراب الأرض؛ كلاهما عبر طريق الجلجلة ذاتها؛ من النضال اليومي، واشتباك الطفل مع المحتلّ، وصولًا لنضوج الشاب، ولتحوّلات الانتماء الأيديولوجي والفصاحة الثورية.

كلاهما أُسر وعُذّب وصمد... كلاهما اغتيل بدمٍ باردٍ بتنسيقٍ مباشرٍ وغيرِ مباشرٍ بين العدو المحتلّ ومن ارتضوا السكوت والمراقبة، أو التعاون المباشر معَ هذا العدو.

وعلى الرغم من ذلك؛ نحن رفاق وأصدقاء عمر ومعتز، نعرف جّيدًا معنى الأمل الذي منحاه لنا بدمهما الشريف؛ لن نحلّل ولن نندّد اليوم، ونحن نذكر استشهادهما البطولي والقاطع لنياط القلب في آن... لكن، لنقول: هناك أمل. نعم هناك أمل، فاستشهاد الرفيقين الباسلين المشتبكين أعطى رسالة سياسيّة مهمّة، تتجاوزُ فعل البطولة والشجاعة الاستثنائيّة التي أبداها شابانِ شجاعان في ساحتي قتالٍ مختلفتين؛ رسالة سياسيّة تتجاوز ذلك؛ لتعلنَ أن المقاومة ما زالت ممكنة وما زالت حلًا، وأنّها هيَ الطريق المفترض سلوكه للردّ على (أزعر الحارة) المحتلّ ووكيله الأمني، هذا الخيارُ الذي حاول الإطار الرسمي طمسه، وحاول المرتزقة وتجار الوطن تجاوزه واعتباره ضارًّا، يثبتُ اليوم وبالملموس في أزقة جنين وحارات نابلس وشوارع حوارة والضفة والقدس وحتى في قلب المستعمرة؛ في تل أبيب، أنه، وإن كان الأصعب، فإنّه الأسلم للشعب وقضيّته، ومصالحه الوطنيّة، وشعبنا قادرٌ على الصمود، ولسنا نحن من يجب أن نتسرّع من أجل الحلّ؛ لأنّ التاريخ يسير في مصلحتنا، والتاريخ هو من سيقول كلمته الفاصلة: الحقّ الدائم مع ولفلسطين وشعبها.

أحمد. م. جابر

AL-HADAF الهدف